



قضايا
اقتصادية

عمال التراجيل

عطيه الصيرف

دار الثقافة الجديدة
٢٩ شارع صبري أبو عيسى - القاهرة
٤٠٦٧١

الطبعة الأولى
ديسمبر ١٩٧٥

عمال التراحيل

عطيه الصيرفي

القلاى للنان
عبد الفنى ابو المين

الإهداء
إلى ابنتي..

الفصل الأول

ظاهرة وجود عمال الترحيل

نشأة الظاهرة

إن عمال الترحيل هم نفس عمال الزراعة الذين تضطرم حياة الريف البائسة والصعبة إلى القيام برحلات العمل وهجرات التنقل بعيداً عن قراهم ومحل إقامتهم بحثاً عن العمل في مواسم معينة .

وهؤلاء العمال في مجملهم يمثلون ظاهرة اجتماعية كثيراً ما تصاحب ظهور النظم الرأسمالية دون غيرها من النظم الاجتماعية . فالنظام الإقطاعي بخصائصه التقليدية لم يشهد هذه الظاهرة لمدة أسباب كان أبرزها :

١ — وجود القناة ونظام عبيد الأرض الذي لم يكن يسمح

للعاملين بأرض السيد الإقطاعى بمغادرة الأرض أو الابتعاد عنها .

٢ — سيادة نظام الإقطاعيات المغلقة الذى كان لا يسمح أبداً بدخول الإقطاعية أو الخروج منها إلا بأمر السيد الإقطاعى .

٣ — عدم تواجد سوق حرة لبيع وشراء قوة العمل الإنسانى.

وكذلك فالنظام الاشتراكى لم وان يولد مثل هذه الظاهرة لعدم وجود إمابة إمكانية لقيام سوق للعمل البشرى.. وحتى إذا ما اعترض قيام هذا النظام الاجتماعى وجود هذه السوق فإنه يدفعها حتماً إلى التلاشى بفعل التخطيط الاشتراكى الذى يتجلى فى تنظيم وتوجيه كافة الطاقات المالية والصناعية والبشرية فى سبيل الحصول على زيادة فى الدخل القومى تفوق بالضرورة زيادة السكان ونسبة الاستهلاك . ومن ثم فهذا التخطيط العلمى الشامل يفعلى حياة الشعب والمجتمع دائماً وباستمرار .

أما النظام الرأسمالى فهو الذى فرخ هذه الظاهرة الاجتماعية من خلال إقامته لسوق العمل الإنسانى لأول مرة فى التاريخ البشرى تحت ما يسمى بشعار « حرية العمل » الذى أطلقته الرأسمالية فور نشأتها وظهورها كنظام اجتماعى ذى تطلعات وأطماع سياسية واقتصادية غير محدودة . وهذه التطلعات وتلك الأطماع عجّلت بترجمة

هذا الشعار إلى عمل كان بمثابة ضربة قاتلة موجهة إلى الإقطاع .. حيث أدى هذا العمل إلى تحرير الملايين العديدة من عبيد الأرض الإقطاع من عبودية الإقطاع ليدفعهم إلى عبودية أخرى ظالمة وأكثر بشاعة هي عبودية رأس المال والعمل المأجور . . ومن هنا فقد كان هذا الشعار الخادع والمزيف هو الأساس النظري لقيام سوق العمل البشري الذي يمثل دائماً وباستمرار سمة بارزة من سمات النظام الرأسمالي ..

وهذه السوق الجديدة كأي سوق رأسمالي آخر لا يشاهد عرضاً مطلقاً ولا طلباً مطلقاً ولكنه يشاهد فقط عرضاً وطلباً نسبیین ، بمعنى أن حالات المد والجذر تسيطر على اتجاهات العرض والطلب في هذه السوق الشاذة خالقة بذلك الوجود الفعلي لقانون البطالة الحتمي الذي يمثل أحد القوانين الرئيسية للنظام الرأسمالي .

ويبدو نظام قانون البطالة الحتمي بشكل حاد وصارخ في المجال الزراعي لهذه السوق . حيث يسود هذا المجال بالذات نشاط دائم في العرض وركود دائم في الطلب بسبب التزايد السريع لعدد سكان الريف . بينما تندر المهارات الفنية في صفوفهم . ومن ثم فن ظاهرة وجود عمال التراحيل تتولد وتتفشى في جوف هذا المفاخ الاجتماعي .

حيث البطالة الشاملة والموسمية والمستترة تسيطر على الحياة تماماً في الريف الذي يفرخ سنوياً الآلاف المؤلفة من العمال الرحل الذين يشبهون إلى حد ما الباعة السريحة والتجولين ولكنهم يبيعون ويدللون على قوة عملهم كسلعة وبضاعة يحملونها إلى حيث يوجد طلب عليها ومشتريها .

ظاهرة عمال الترحيل في أوروبا

في القرن الخامس عشر والسادس عشر ظهر الانقلاب الصناعي الذي شكل أساس الإنتاج الرأسمالي . هذا الانقلاب قذف بالآلاف المؤلفة من العمال الأجراء إلى سوق العمل نتيجة لحل الإقطاعيات الزراعية بالعنف . . وكان الدافع المباشر إلى ذلك ازدهار صناعة الصوف الإنجليزية وما اقترن به من ارتفاع جنوني في سعر الصوف الأمر الذي جعل الأغنام تحظى بالقداسة والتكريم من قبل لوردات إنجلترا جرياً وراء الربح ، إلى حد أن الكاتب الإنساني « توماس مور » يتحدث في كتابه « أوتوبيا » عن بلد مدهش تأكل فيه الأغنام الناس . . وكان ذلك بقصد التنديد الغاضب بأماسة فقراء الريف وكادحيه على يد الأغنام المقدسة التي وصفها بقوله « إن أغنامكم ، وهي ودیمة بطيیمةا ويمكن السيطرة عليها بسهولة . . يمكن

أن يقان أنها تقترب الرجال وتطرد الناس لا من القرى فقط بل ومن المدن أيضاً » .

وتسأل توماس مور « أين مصدر هذا البلاء والشر ؟ أنه في الملكية الخاصة وبالتالي فإن الأمة لا يمكن أن تكون سعيدة طالما هناك ملكية . لأنه عندما يحصل الإنسان لنفسه على كل ما يستطيع الوصول إليه بهذه الوسيلة أو تلك ، يتبع ذلك بالضرورة أن الأمة مهما كانت ثرية فإن قلة منها ستقتاسم الثروة فيما بينها ، أما الباقون فسيمانون من الفاقة » .

ومع هذا فقد أنت الأغنام على الأرض الزراعية التي تحولت إلى مراعى . وأنت كذلك على ملايين الرجال من فقراء الريف وكادحيه الذين تحولوا أيضاً إلى التشرد والضياع . ويصف هاريسون في كتابه « وصف انجلترا » مدى التأثير المدمر الذى أحدثته انتزاع أراضي الفلاحين الفقراء على يد المقتصبين المظالم الذين هدموا مساكن الفلاحين وأكواخ العمال الزراعيين .

« إذا أخذنا الأوصاف القديمة لأى عقار من عقارات الفرسان لرأينا أن البيوت — والمزارع الفلاحية الصغيرة التى لاحصر لها قد

زالت .. وأن الأرض تطعم الآن عدداً من الناس أقل بكثير . وأن مدناً كثيرة قد تدهورت . رغم ازدهار مدن أخرى إلى جانبها .. وبوسعى أن أحكى شيئاً ما عن المدن والقرى التي هدمت وحولت إلى مراعى من أجل الأغنام والتي لم يبق منها غير بيوت المالكين الكبار»^(١).

ويقول باكون في تاريخه لعهد هنرى السابع :

« في ذلك الوقت، عام ١٤٨٩ ، تكاثرت الشكاوى من تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعى للأغنام . وهذه المراعى لا تحتاج غير مراقبة عدد قليل من الرعاة . وقد أدى ذلك إلى انحطاط الشعب وانحطاط المدن والسكنات والعشور .. وقد حاول الملك والبرلمان معالجة هذا الشر بحكمة جديرة بالإعجاب .. واتخذوا التدابير ضد اغتصاب الأراضي الزراعية الذى يبىد السكان ، وضد اقتصاد المراعى الذى يستعبد» .

وبسبب هذه الشكاوى صدر فى عام ١٨٤٩ قانون هنرى السابع الذى يقضى بمنع هدم البيوت الفلاحية ومنع تحويل الأراضي الزراعية

(١) رأس المال لكارل ماركس ص ١١ الناشر دار التقدم موسكو

إلى مراعى ولكن هذا القانون وغيره من القوانين لم توقف جنون
حياسة الأغنام لدى لوردات الإنجليز الذين كان الواحد منهم يملك
قراية ٢٤٠٠٠ رأس من الغنم ، مع العلم أن العدد المسموح به قانوناً
كان ألفى رأس فقط .

ولذا استمرت عمليات تطهير الفلاحين من الأرض مثل التطهير
الذى قامت به دوقية ساتراندا . حيث تم طرد ١٥٠٠٠ نسمة تضمها
٣٠٠ عائلة فلاحية وتم تدمير وحرق جميع قرام ونحويل جميع
حقولهم إلى مراعى . وأرسل الجنود الإنجليز للتفكيك بهم فبلغ الأمر
بهم حد خوض معارك حقيقية ضد السكان المحليين . وقد أحرقوا
عجوزاً فى كوخها بالذات لأنها رفضت مغادرته .

وكتب بيوكين معلق آدم سميت يقول « .. انتزع النبلاء
فى اسكتلندا ملكية العائلات الفلاحية ورموا بها كالعشب الضار ،
وهم يعاملون القرى وسكانها كما يعامل المهنود الحمر وكانهم متعطشون
لأخذ النار .. لقد ورد فى مجلس المنغوليين قرار بإبادة السكان
وتحويل أرضهم إلى مراعى عند غزو أقاليم الصين الشمالية . وقد طبق
كثيرون من أسياى الأراضى فى اسكتلندا الجبلية هذا المشروع فى بلادهم
على أنباء بلادهم » .

ويعطينا ماركس صورة واقعية وصارخة للمآسى التى حلت
بالفلاحين فى بريطانيا العظمى التى أخذناها مثلاً باعتبارها بؤرة البؤر
فى تفريخ عمال التراحيل فى أوروبا خلال القرن السادس عشر والسابع
عشر والثامن عشر نتيجة لتخريب الأراضى الزراعية وتحويلها إلى
مراع للأغنام فيقول :

« إن أولئك المطرودين أثر حل الإقطاعيات والمنتزعين من
الأرض من جراء عملية الاستيلاء عليها بالعنف ، هذه البروليتاريا . .
الزراعية . . الموضوع خارج القانون لم تكن الماشيفاتورة الناشئة
تبتلعها بنفس السرعة التى رأت فيها النور . . ومن جهة أخرى لم
يستطع أولئك الذين انتزعوا نجاة من نمط حياتهم الأليف أن يعودوا
بنفس هذه المفاجأة على ضبط وضعهم الجديد . فصاروا بالجملة فقراء
وقطاعى طرق متشردين إما بدافع الميل ، وأما فى معظم الحالات تحت
ضغط الظروف ، ولهذا صدرت فى أواخر القرن الخامس عشر وفى
سياق القرن السادس عشر كله فى جميع بلدان أوروبا الغربية قوانين
دموية ضد المتشرد . إن آباء الطبقة العاملة الحالية قد تعرضوا قبل غيرهم
للمقالب لأنهم حولوا إلى متشردين وفقراء ، وكان القانون يستبهم
مجرمين « متطوعين » انطلاقاً من الفرضية الزائفة أنه كان بوسعهم
— إذا ما رغبوا — أن يواصلوا العمل فى ظل الظروف القديمة التى

زالت من الوجود»^(١) .

ففي بريطانيا العظمى بدأت هذه التشريعات في عهد هنرى السابع ، وبموجب مرسوم هنرى الثامن الصادر في عام ١٥٣٠ يحصل المتسولون والشيوخ والعجزة على إذن بالشحاذة ، أما المتشردون الذين لا يزالون قادرين على العمل فقد تقرر لأجلهم ، عكس الأولين ، الجلد والسجن وكان ينبغي ربطهم إلى عربة وجلدهم إلى أن يسيل الدم على أجسادهم سيلا متواصلا . وبعد ذلك ينبغي أخذ يمين منهم بالعودة إلى مسقط رأسهم وفي حالة العودة إلى التشرد كان يتكرر الجلد وتقطع نصف الأذن ، أما إذا ضبط المتشرد للمرة الثالثة فكان يعاقب بالإعدام بوصفه مجرمًا خطيراً وعدواً للمجتمع .

يقول توماس مور . .

« . . وهكذا يحدث أن أكلوا جشعاً لا يشبع — وهو طاعون حقيقى على وطنه — يجمع فى يديه آلاف الأفدنة من الأراضى ويطوقها بسور أو سياج أو يدفع المالكين بما يقوم به من أعمال العنف والتضييق إلى حد أن يضطروا إلى بيع ممتلكاتهم ، وبأسلوب آخر وبطريقة من الطرق يضابقهم فيضطرون فى آخر المطاف إلى

(١) المرجع السابق .

النزوح .. هؤلاء الفقراء ، تلبسطاء والتصماء ، الرجال والنساء والأزواج والزوجات ، واليتامى والأرامل والأمهات اللواتى يملكن اليأس مع أطفالهن الرضع والمفتقرون إلى وسائل العيش .. ينادون مساقط رؤوسهم الأليفة ، ولا يجدون المأوى فى أى مكان . أن يبيع جميع أدواتهم المنزلية ، رغم أنها لقيمة لها ، من شأنه أن يعود عليهم ببعض العون فى ظروف أخرى ، ولكنهم وقد قذف بهم إلى الشارع فجأة يضطرون إلى بيع مقتنياتهم بأسعار زهيدة جداً ، وعندما ينفق هؤلاء الجوالون التصماء كل ما يملكون حتى القرش الأخير ، يقولوا لى وحق الرب ، ماذا يبقى لهم أن يفعلوا غير السرقة ؟ ولكنهم فى الحال يشفقونهم حسب جميع أحكام القانون . وإن لجئوا للشعاعة فى هذه الحال يزجون بهم فى السجون بصفهم مقشدين » .

ومن عداد هؤلاء المشردين الذين أرغموا حقاً وفعلًا — كما قال توماس مور — على احتراف السرقة ، أعدم فى عهد هنرى الثامن ٧٢٠٠٠ شخص وفى زمن إليزابيث كانوا يشفقون المشردين صفوفاً كاملة ، ولم تكن تمضى سنة دون أن يشفق منهم فى هذا المكان أو ذاك ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص .

وكانت هناك قوانين مماثلة فى فرنسا حيث أسس مقشردو باريس فى أواسط القرن السابع عشر ما سمي — بملكمة المقشدين — وحق

في بداية عهد لويس السادس عشر صدر مرسوم بتاريخ ١٣ يوليو عام ١٧٧٧ يقضى بإرسال كل رجل سليم الصحة يتراوح عمره بين السادسة والستين إلى الأشغال الشاقة إذا لم تكن لديه وسائل للعيش ومهنة معينة . ونص قانون شارل الخامس على إجراءات مماثلة من أجل هولندا في أكتوبر عام ١٥٣٧ ، وكذلك الرسوم الأول للولايات والمدن في هولندا الصادر في ١٩ مارس ١٦١٤ ولائحة الأقاليم المتحدة الصادرة في ٢٥ يونيو ١٦٤٩ .

واستناداً إلى هذه القوانين الإزهاية الفظيعة حاول الرأسماليون تعويد سكان الريف المحرومين بالعنف من الأرض والطرودين والمحولين إلى مشردين على التقيد بطاعة العمل المأجور بواسطة الجلد والدمغ (أى دمع الجسد بالنار) والتعذيب .

ورغم معاناة فقراء الريف الانجليز وكادحيه من خلال حصارهم وتطويقهم بعلاقات وحشية وبربرية من قبل مجتمهم الظالم ، فقد قدموا للطبقات الحاكمة خدمات خرافية مما جعل هذه الطبقات يستبد بها الفرور والخيلاء فتسمى بلادها « ببريطانيا العظمى » وسيدة البحار التي لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس . تمثلت هذه الخدمات التي كانت في حقيقتها خدمات إكراهية في تحقيق الأمور التالية :

١ - تكوين جيوش جرارة وضخمة من هؤلاء العمال الربيعين

المشردين للقيام بالفتوحات الاستعمارية الواسعة لنهب شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا ، هذا النهب الدموي الذى كان بمثابة حجر الأساس فى عملية التراكم المالى الهائل لإقامة الصناعات الحديثة فى بريطانيا .

٢ — حشد الآلاف منهم فى عمليات التوطين الواسعة التى قامت بها بريطانيا فى استراليا وكندا ونيوزيلانده وأفريقيا وآسيا وأمريكا لضمان بقاء واستمرار النفوذ الاستعمارى للانجليز فى هذه البلاد .

٣ — بفضل تفشى وباء التشرّد فى بريطانيا تعرضت سوق العمل بها لفيضان بشرى دائم ومستمر مما ساعد على تغذية الورش والصناعات البريطانية بالأيدى العاملة الوفيرة والرخيصة ، هذه الأيدى التى تعرضت لأفمى وأبشع صنوف الاستغلال الرأسمالى حيث باغت ساعات عملها اليومية ١٨ ساعة للرجال و ١٦ ساعة للنساء والأطفال ، وبالتالي تكون قد ساهمت بالدم والمرق مساهمة رئيسية فى تكوين التراكم المالى الهائل فى إنجلترا .

٤ — كما أن سوق العمل هذه التى تفيض بالمال المشردين التى قامت بتغذية عملية المشاريع والإنشاءات البريطانية مثل شق الطرق والسالك المائية وإنشاء الخطوط الحديدية وأعمال الكسر والحفر الواسعة فى المناجم وخلافه .

والغريب أن الأمور الأربعة المذكورة لم تكتسب الأيدي العاملة
الريفية في إنجلترا حيث ظل الكثير من هؤلاء العمال يزاولون أشغال
التراخيل في أعمال حفر المناجم وتكسير الفحم بواسطة المقاولين
والموردين .

وكان المقاول البريطاني الذي يقوم بتوريد الأنفاق يحصل على
ربحه بحمل العامل بنجز المقطوعية بأقل من الثمن الذي تعاقد عليه .
وبالضرورة كان لديه دافع إلى خفض الأجور الخاصة بالعمال إلى
أدنى حد . وفي مناجم القصدير كثيراً ما يؤجر شغل المنجم إلى رئيس
فرقة العمال على أساس العمل بالمقطوعية عن طريق مناقصة يبدأ السعر
فيها عالياً ثم ينخفض نتيجة المنافسة بين المقاولين وترسو المناقصة في
النهاية على أقل مزايد^(١) .

وفي إيطاليا وأسبانيا تواجدت ظاهرة عمال التراخيل من خلال
العمال الريفيين الذين كانوا يقومون بهجرات العمل الداخلية وخاصة
في أيام موسم شتل الأرز . ويقوم هؤلاء العمال أيضاً برحلات عمل
خارج أوطانهم ، وذلك في موسم جنى محصول العنب في فرنسا ،

(١) الأجور تأليف موريس ضب ، ترجمة هريش عبد الله .

حيث يقومون برحلاتهم سيراً على الأقدام حتى يصلوا إلى حقول
العنب ومعاصره .

عمال التراحيل في أمريكا

من الغريب أن أمريكا التي تنصدر العالم الرأسمالي صناعياً
واقتصادياً تعاني من ظاهرة عمال التراحيل الذين كانوا في بداية هذا
القرن من العمال المكسيكيين والصينيين وعمال اليابان والفلبينيين
وكانت مناطق عملهم قاصرة على غرب أمريكا وبخاصة ولاية
كاليفورنيا . . . ولكن أحداث أزمة ١٩٣٠ الاقتصادية وما ترتب
عليها من خراب شامل للفلاحين من أصحاب المزارع الصغيرة في أمريكا
كانت سبباً في تواجدهم ظاهرة عمال التراحيل الأمريكيين ، حيث تحول
الفلاحون الفقراء اجتماعياً واقتصادياً إلى عمال تراحيل مشردين ليس
لهم بيوت ولا قرى ولا مناطق لإقامتهم حتى أصبحوا كالعرب الرحل
ينقلون من مكان إلى آخر بحثاً عن العمل والرزق ، ولنا فقد كانت
حياتهم التمسدة وعيشتهم البائسة منار عطف شديد من قبل الرأي العام
الأمريكي بفضل دفاع عناصر اليسار التقدمي ، هذه العناصر التي
وضعت مشاكل عمال التراحيل المشردين أمام ضمير الشعب الأمريكي
من خلال الاحتجاجات والكتابات التي كان من أبرزها قصة

« عناقيد الغضب » للكاتب القدي ، وقتئذ ، شتاينيك » .

وفي سباق سنوات الأزمة الاقتصادية الكبرى تناقصت بالضرورة فرص العمل أمام هؤلاء العمال الرحل حتى خلال مواسم جنى محصول القطن والتفاح . وبالتالي هبطت أجورهم عموماً في بلاد الدولار وناطحات السحاب والبنوك العملاقة ، وذلك إلى درجة أنها انخفضت بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٩ بنسبة ٢ ٪ عن الأجور التي كانوا يتقاضونها في الذرة ما بين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١٤ ^(١) .

وقد ترتب على ذلك تعرض هؤلاء العمال لحياة الجوع القاسية التي فرضت أيضاً لمدة سنوات على كل كادحي وقراء البلدان الرأسمالية جميعاً . وهذه البلدان التي مات منها مايونان و ٤٠٠ ألف شخص من الجوع في سنة ١٩٣٤ بينما كانت الولايات المتحدة تتلف أكثر من مليون عربة من الحبوب تكفي لتغذية ١٠٠ مليون شخص لمدة عام و ٢٦٧ عربة بن و ٢٥٨ ألف طن من السكر و ٢٦ ألف طن من الأرز و ٢٥ ألف طن من اللحم وكثيراً من المواد الأخرى ^(٢) .

(١) الأجور في أمريكا ترجمة ماهر نسيم .

(٢) السلم والناس والمجتمع ، شاختزاروف ، ص ١٠٨ و ١٠٩ .

ولم يتخلص عمال التراهيل الأمريكيون من حياة الجوع هذه إلا بقيام الحرب العالمية الثانية التي اشتركت فيها الولايات المتحدة بجانب دول الحلفاء ، حيث تناقصت الأيدي العاملة الزراعية نتيجة لهذه الحرب، ومن ثم استطاع الكثير منهم الحصول على أجور عالية ساعدت على تحسين أحوالهم ومعيشتهم .

ويعترف الأمريكيون أنفسهم بأن عمال التراهيل لم ينفذوا بحماية التشريعات المالية والاجتماعية لأنها لم تطبق عليهم ، كما أن أطفالهم كانوا محرومين باستمرار من فرص التربية والتعليم علماً بأن جزءاً ضئيلاً من هؤلاء العمال مسته بعض هذه التشريعات ، وهم عمال التراهيل والزراعة العاملون في مزارع البنجر ، وذلك بمقتضى قانون السكر الصادر سنة ١٩٣٧ . ويبدو أن هناك بعض العوامل التي ساعدت في أن يتمتع هؤلاء العمال ببعض مزايا قانون السكر ، ومن تلك العوامل :

١ - مواظبة هذا الجزء من العمال بالتحديد على هذا النوع من العمل الموسمي والمؤقت في مزارع البنجر لمدة سنوات طويلة ساعدت على نمو إرادتهم الجماعية .

٢ - اختلاط هؤلاء العمال الريفيين باستمرار بالعمال الفنيين

الفنيين بمصانع السكر الملحقة بمزارع البنجر مما ساعد على زيادة وعيهم
الطبيقي ، وبالتالي زيادة وحدتهم وتضامنهم .

٣ — احتمال قيامهم أو تهديدهم بتعركات إضرابية كانت تهدد
محصول البنجر وصناعة السكر .

وكان عدد عمال الزراعة والتراحيل في أمريكا يبلغ في العقود
الثلاثة الأولى من هذا القرن ٧٠٠٠٠٠ ١٠ ملايين وفي الفترة ما بين
سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٥٠ تناقص عددهم إلى نحو مليوني عامل بسبب
زيادة الميكنة الزراعية ، وتقدر بعض الإحصائيات الأمريكية أن
عمال التراحيل يمثلون خمس مجموع عمال الزراعة ، كما تقدر أيام عملهم
بمائة وخمسين يوماً في السنة يترددون خلالها على المزارع الأمريكية
التي كان عددها سنة ١٩٢٠ ربع مليون مزرعة ما لبثت أن أصبحت
٣٠ ملايين مزرعة في سنة ١٩٥٠^(١) .

وكانت الإدارات الرأسمالية لهذه المزارع تستغل عمال التراحيل
بشكل بشع ، حيث قدر إنتاج عامل الترحيلة في عام ١٩٢٠ بما يكفيه
ويكفي أربعة أشخاص ، وفي عام ١٩٥٠ قدر هذا الإنتاج بما يكفي
العامل ويكفي معه عشرين شخصاً .

(١) الأجور في أمريكا ترجمة ماهر نسيم .

عمال التراحيل في اسيا

كانت الصين قبل نجاح ثورتها الاشتراكية العظيمة سنة ١٩٤٩ تعتبر مخزناً كبيراً للععم البشرى ، وذلك لخدمة مصالح الرأسمالية العالمية ، حيث كانت مناجم الترنسفال بمنسوب أفريقيا ومزارع الشركات الاستعمارية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية تستقبل الآلاف من عمال التراحيل الصينيين الذين كانوا يشحنون عند سفرهم إلى مناطق العمل والتشغيل بطريقة بشعة وغير إنسانية إلى حد أن ٤٠٪ منهم كانوا يلقون حتفهم في الطريق .

ويبدو أن مقاولات الأنفار وعملية ترحيلهم خارج الصين كانت تماثل تجارة الأفيون من حيث الربح والصلعة بدليل أن الحرب المدوانية والاستعمارية التي شنتها إنجلترا على الصين في القرن الماضي والمعروفة بحرب الأفيون كانت تستهدف أمرين ، أولهما حماية تجارة الأفيون في كل أنحاء الصين ، هذه التجارة السوداء التي كانت تمارسها وتمتكرها شركة الهند الشرقية الإنجليزية ، وثانيهما حماية تجارة « الخنازير » (مقاولات توريد الأنفار) كما كانت تسميها الشركات الاستعمارية .

وكان مقاولو الأنفاق في الصين يحصلون على ربح فاحش يقدر بستين في المائة من أجور العمال الذين كانوا ينتظرون إلى الأتاة التي ينتزعها مقاولوهم على أنها حق سماوى لهم من الأزل، وكان ذلك راجعاً إلى الجبل والخرافة المسيطرين على عقول هؤلاء العمال .

وبعد نجاح الثورة الصينية كان أهم ماواجهها في مجال العمالة يتجلى في مشكلة القضاء على ظاهرة عمال الترحيل باعتبارها إمارة ساطمة من إمارات النظام الرأسمالى المهزوم والنهار ، وتم هذا عن طريق تحطيم العلاقات القديمة المتخلفة بفتح مجالات العمل الحر والإنسانى أمام هؤلاء العمال مما أدى إلى دحر المواطن الأوبىة الساذجة التي كانت تربطهم بمقاوليهم .

ومن ثم تمت تصفية هذه العلاقات الاجتماعية بواسطة العمال أنفسهم الذين تسلموا بالوعى الطبقي والثورى من أجل تحرير أنفسهم بأنفسهم من عبودية مقاولى الأنفاق ، وذلك دون أن تصدر حكومة الصين الشعبية قانوناً عاجلاً بإلغاء هذا النظام ، حيث رأت أنه من الأفضل حل هذه المشكلة بشكل جماهيرى تاركة للعمال وحدهم مواجهة أمورهم بواسطة سلاح الديمقراطية الاشتراكية كسلطة العمال والفلاحين حتى يتعلموا في مدرسة الممارسة النضالية ، ومن هنا ينشط

الصراع الطبقي في صفوفهم، وبذلك تتلاشى عزيتهم عن الحياة والمجتمع
ويشاركون مشاركة واعية في بناء الصين الجديدة .

وكانت اليابان أيضاً مصدراً لتوريد عمال التراحيل لأمريكا
وكذلك بورما وأندونيسيا والهند الصينية . وفي الهند كان عمال
التراحيل ينظمون مواكب الجوع التي كانت تطوف في أرجاء القارة
الهندية بحثاً عن العمل والقوت . وقد شهد إقليم البنغال مجاعة فظيمة
مات بسببها الآلاف من عمال التراحيل الذين كانوا يعملون في رصف
الطرق وإقامة الكبارى خدمة للقوات البريطانية والأمريكية أثناء
حملة بورما المشهورة في الحرب العالمية الثانية . ومما يذكر أن أغلب
مشاريع الخطوط الحديدية في أفريقيا السوداء قد أنجزت بفضل مساهمة
عمال التراحيل المنود .

عمال التراحيل الأفارقة

تعتبر أفريقيا السوداء أكبر مستودع لعمال التراحيل حالياً
في العالم ، هذا المستودع للنكود الذي امتصت منه المشاريع الزراعية
والإنشائية الجبارة في أمريكا الشمالية في الماضي كل احتياجاتها البشرية
بواسطة النخاسة البغيضة واصطياد الإنسان الأفريقي بالصورة التي
يتم بها اصطياد الحيوان تماماً ، فعبادة العبيد كانت تنصب القنابر

والشراك لتصيد الأفارقة منسكودى الحظ ، ومن ثم كان يتم حشدهم بالآلاف مربوطين بالأغلال والسلاسل لكي يلتقى بهم فى مراكز خاصة تبعد عنهم إلى أمريكا ليغرموا على صنع الحياة والخصرة فوق أرضها بينما يمشى الخراب على أفريقيا التى فقدت من جراء النخاسة عشرات الملايين من خيرة شبابها .

وبعد هذا بعيد التاريخ نفسه بشكل مغاير ومختلف ، حيث تقوم الشركات الاستعمارية بتخطيط عمليات الاستفادة من هذه الثروة البشرية التى تتجسد فى الملايين العديدة لعمال الزراعة والتراخيل الأفارقة ، وقد برز هذا التخطيط الاستعماري من خلال حصارهم فى أوضاع متخلفة تبدو فى الآتى :

١ — مقاوم كأشباه عمال من الناحية الطبقة والاجتماعية حتى لا يتكامل الوجدان الطبقي فى صفوفهم هذا الوجدان الذى يولد بالضرورة فى نفوسهم الإحساس بالوحدة والتضامن الطبقيين .

٢ — فرض القنانة الحديثة على حياتهم بربطهم جبراً بالأرض بحيث لا يسمح لهم برحلات العمل إلا فى الحدود المقررة والتى تتطلبها فقط المصالح الاستعمارية .

٣ — تشجيع ارتباطهم بالقبيلة بحيث يصبح انتماءهم إلى القبيلة

أقوى وأرسخ من انتمائهم إلى الطبقة الاجتماعية .

٤ — تعرضهم باستمرار لملاقات عمل غير إنسانية وغير قانونية بهر عنها قانون التجنيد الذى طبقته السلطات البريطانية فى بلادنا أيام الحرب العالمية الأولى واستطاعت بفضلها تسخير قرابة مليون فلاح مصرى وأكثر ، مات الكثير منهم بعيداً عن أرض مصر ، كما تمكنت به إرغام العمال الأفارقة على العمل فى مناجم ومزارع الاحتكارات فى المستعمرات الأفريقية . وفى ظل نظام التجنيد نتحول ساحة العمل إلى معسكر حربى لا يستطيع العامل فيه رفض العمل أو مبارحته إلا بتصريح من إدارة المنجم أو المزرعة^(١) .

ويزاول عمال التراحيل الأفارقة أعمالهم فى أشغال الحفر فى المناجم وفى تكسير الخام ، وهى أعمال لا تتطلب مهارة فنية . كما أن بعضهم يقوم برحلات العمل الطويلة والشاقة للعمل فى أشغال الزراعة مثل عمال التراحيل فى نيجيريا الذين كانوا يذهبون للعمل بالسودان حيث يطلق عليهم تسمية الفلانة . وقد قيل أن أجر العامل من هؤلاء كان لا يزيد على ستة مليات فى اليوم . ومن المزارع الاستعمارية المشهورة التى تقوم بتشغيل العديد من عمال التراحيل الأفارقة مزارع

(١) دراسة عن أفريقيا لم تنشر لحسين شعلان .

البكاكاو في غانا وفي كينيا ، وكذلك مزارع شركة فايرستون الشهيرة
للعطاط في ليبيريا ، والجدير بالذكر أن المشروع الاستعماري والاستغلالي
الذي أعدته حكومة العمال البريطانية بعد سنة ١٩٥٠ والمعروف
بمشروع القول السوداني كان يعتمد أساساً على استغلال جماهير عمال
التراحيل الأفارقة ذات الأجور المنخفضة جداً ، وذلك من أجل زراعة
أكثر من مليون فدان بالقول السوداني في وسط أفريقيا لعصره
وتصنيعه لحساب الاستعمار البريطاني^(١).

وتعتبر روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا أكبر وأهم مناطق
تشغيل عمال التراحيل في القارة ، حيث تمتصان غالبية عمال التراحيل
في أفريقيا السوداء ، ولقد حاولنا من قبل استيراد عمال من الجزائر
والجزيرة العربية ، ولكنها لم توفقا ، ولهذا فقد انحصر اهتمام
الشركات الاستعمارية التي تملك مجالات التشغيل في روديسيا وجنوب
أفريقيا ، في مستودع أفريقيا السوداء ، وتجلب هذا الاهتمام في إنشاء
خط حديدى يبلغ طوله ١٣٠٠ كيلو متر وبجانبه أسطول نهري كبير
وعدد من الطائرات خدمة لضمان دوام تنفيذ المشاريع بمحاجاتها
من أنهار التراحيل ..

(١) أزمة الامبراطورية البريطانية ، بالم دات ، ترجمة عادل ثابته .

وقد ركزت الشركات الاستعمارية المعنية بهذا الأمر على أربع مناطق لأخذ حاجاتها من القوى البشرية وهى :

أولاً : مستعمرة موزمبيق وبخاصة الأقاليم الجنوبية وبالذات إقليم « نياسا » وهذه المستعمرة البرتغالية — التى استقلت أخيراً جداً — هى أول سوق عمل تم فتحه لحساب الشركات المذكورة فى جنوب أفريقيا ، وقد أخذ هذا السوق صناعة الذهب فى جنوب أفريقيا من أزمة الأيدى العاملة فى سنوات ١٨٩٠ — ١٩٠٠ . وبلغت نسبة الأنغار الذين ذهبوا من هذه المستعمرة للعمل فى المناجم الترنسفال بجنوب أفريقيا ٨٨٫٩ ٪ من جملة أنغار التراحل الأفاقة العاملة فى هذه المناجم .

ولكن هذه النسبة هبطت فى ١٩٥٨ بسبب إفتتاح أسواق عمل جديدة حتى بلغت نسبة المبعوث ٢٦ ٪ ، والغريب أن حكومة البرتغال الاستعمارية السابقة هى التى كانت تقوم بوظيفة مقاول أنغار التراحل وفقاً لعدة شروط :

١ — أن تورد البرتغال لجنوب أفريقيا سنوياً ما بين ٦٠ إلى ١١٥ ألف نمر ترحليه .

٢ — تكون مدة العقد بالنسبة لعامل التراحل من ١٢ إلى ١٨ شهراً .

٣ - تلزم المناجم بمودة العمال إجبارياً ورغماً عنهم إلى موزمبيق .

٤ - تتقاضى البرتغال إتاوة قدرها ٤٤ شلنًا عن الرأس الواحدة في العام .

والشروط المذكورة هي السخرة بعينها لأنها تنفي التعاقد الحر بين العامل وصاحب العمل وفق المفهوم الرأسمالي فقط ، بل لأنها تقضى على حرية الإنسان الشخصية في الإقامة والتنقل ، فقد كانت حكومة البرتغال الاستعمارية ترغب العمال على الانتقال للعمل في مناجم الترانسفال بمقتضى لائحة شاذة تنص على عدم وجود أى مواطن من أهالى موزمبيق بلا عمل ، فتقوم الأجهزة البوليسية في هذه المستعمرات بمطاردة المواطنين والقبض عليهم لنفس هذا الغرض ، وفي الوقت نفسه تملك البرتغال كافة الضمانات الكفيلة بمودة الآلاف من العمال الذين ترسلهم جبراً وقسراً للعمل في جنوب أفريقيا وذلك وفقاً للشروط السابقة .

أن العودة الإكراهية لعمال التراحيل من جنوب أفريقيا إلى موزمبيق لا تعنى ضمان بقاء المزايا التي تحصل عليها البرتغال باعتبارها للقاول الوحيد لتوريد أنفاس التراحيل في موزمبيق ، ولكنها أيضاً

تعنى خوف الأقلية البيضاء التي تشكل الحكومة المنصرية في جنوب أفريقيا من توطين المزيد من العمال الأفارقة في مناطق عملهم بجنوب أفريقيا ، هذا التوطين الذي سوف يساعد بغير شك على تلاشي علاقاتهم بالأرض والقبيلة ومن ثم يتحولون من أشباه عمال إلى عمال خاصة من الناحية الطبقية والاجتماعية ، حيث يدفعهم تيار الصراع الطبقي الدائم والمستمر إلى الكفاح المستميت ضد مستغلبهم ومستعمرهم على السواء .

ثانيا : الثلاث عثميات الانجليزية سابقا : باستولاند ، وبنشوانالاند وسوازيلاند فيقول تقرير مكتب علاقات الكومنواث البريطانى أنها وردت إلى جنوب أفريقيا ١٧٥٠ ١٠٠٠ عامل وتحصل سلطات المحميات على أتاوة قدرها ثلاثة جنيهات مقابل كل نفر تقوم بتوريده إلى جنوب أفريقيا .

ثالثا : جنوب أفريقيا .

رابعا : أفريقيا الاستوائية البريطانية سابقا وهي روديسيا الشمالية « زامبيا حاليا » ونياسلاند وتنجانيقا « تنزانيا حاليا » وأوغندا . وهذه المناطق كانت قاصرة على توريد أنفار التراحيل إلى جنوب أفريقيا ومناجمها التي استوعبت الآلاف من هؤلاء الأنفار حتى ارتفع

عددم من ١٥٤٠٥ نفر سنة ١٩٣٨ إلى أكثر من ١٠٠١٧٥ نفر سنة ١٩٥٩ ، وقدر أنه سيرتفع عام ١٩٦٠ إلى ١٨٠ ألف نفر سنوياً .

أجور عمال الترحيل الأفرقة

وفقاً لإحصائيات عام ١٨٩٠ كان أجر نفر الترحيلة هو ثلاثة جنيهات وثلاثة شلنات في الشهر ثم انخفض هذا الأجر بنسبة ٣٠ ٪ في ١٨٩٧ ، وفي عام ١٩٠٠ أصبح متوسط أجر النفر جنيهاً و ١٧ شلناً ثم ارتفع في عام ١٩٠٧ إلى جنيهين و ١٤ شلناً وفي عام ١٩٤٣ أصبح جنيهين و ١٩ شلناً ، ولم تزد هذه الأجور شيئاً في مدى عشرين سنة . وكان آخر تقدير لأجر هؤلاء العمال هو ٣٩ جنيهاً و ٩ شلنات مقابل الترحيلة الأولى التي تقدر بإثنى عشر شهراً و ٤٥ جنيهاً للترحيلة الثانية التي تقدر بثمانية عشر شهراً . وذلك بالنسبة للعامل الواحد بما في ذلك أجرة سفره^(١) .

عمال الترحيل في الوطن العربي

وفي الوطن العربي تواجدت أيضاً ظاهرة عمال الترحيل وبخاصة في مصر ، وسوف نتحدث عنها باستفاضة في هذه الدراسة ، وكذلك

(١) دراسة حسين شعلان .

في العراق حيث ينشط عمال التراحيل بها في موسم جنى محصول البلح لمدة ثلاثة شهور تقريباً ، ونظراً لأحوالهم الاجتماعية التي نظمها الدول العربية في سنة ١٩٥٦ قد اهتمت بدراسة مشاكل هؤلاء العمال وقدمت عدداً من التوصيات بشأنهم .

خصائص مشتركة

يبدو أن عمال التراحيل في كل الدنيا لهم خصائص مشتركة من حيث النشأة والطبيعة الطبقيّة وظروف العمل والعادات وحتى الأمراض الاجتماعية والروحية والجسدية وذلك يتجلى في الآتي :

١ - أنهم جميعاً من أهالي الريف وينتمون اجتماعياً إلى كادحي الريف وفقرائه وأجراءه الزراعيين ويمارسون فلاحه الأرض وزراعتها وكذلك أشغال الإنشاءات وأعمال الحفر والردم بواسطة مقاولي الأنفاق سواء في حيرتهم أو بعيداً عن قراهم ومحل إقامتهم .

٢ - وهم عمال وأشباه عمال لا يرتباط بعضهم بالأرض من حيث الملكية الضئيلة وارتباطهم بشدة بالقبيلة والعائلة والقرية .

٣ - وإن أعمالهم موسمية باستمرار ولما تسيطر عليهم البطالة بجميع أشكالها باستمرار .

٤ — تنفّس في صفوفهم الأمراض التي تنوء من الجوع وسوء التغذية .

٥ — كما تنفّس فيهم الأمية والجهل والخرافة .

٦ — بحكم ظروفهم المعيشية البائسة لم يتمكن هؤلاء من ممارسة حياة إنسانية وليبقوا على حياتهم ارتضوا حياة الفربة الاجتماعية التي تبرزها مشاعرهم المتقاربة من مشاعر الفجر والبدو والرحل .

٧ — ومن ثم فالصراع الطبقي في صفوفهم في كود وممود .

٨ — أما أعمال التراحيل في البلاد التي اختارت الطريق الاشتراكي فإنهم يمرضون حتما للتلاشي والذوبان بفعل التخطيط العلى للقوى البشرية ، هذا التخطيط الذى سوف يقضى وإلى الأبد على ظاهرة التراحيل من الحياة الجديدة والمجتمع الجديد .



الفصل الثاني

نشأة عمال التراحيل في مصر

العمل المأجور بالزراعة

يؤكد التاريخ المصري قديمه وحديثه على السواء أن الفلاح المصري حافظ على أرضه الخضراء كحبات عيونته ضد أخطار الصحارى التي تحيطها من كل جانب ، وفي خلال عملية الحفاظ على الأرض باشر بكفاءة خلاصة خبراته وتجاربه التي أوصلته إلى زراعة واستنبات المحصولات التي ساعدته على الاستقرار والرخاء . وأوضحت هذه التجارب أن الفلاح المصري كان مصلحاً اجتماعياً وتعاونياً وأنه كان مهندساً بارعاً في تنظيم عملية الري والصرف التي تمت بكل فخر واعتزاز بطريقة تقدمية وتعاونية لدرجة أنها كانت تعتبر أول تجربة

هندسية ذات طابع جماعى فى المصور القديمة ، حيث تم حفر الترع
والصارف والمراوى والمسالك للآنية بشكل جماعى ومشترك ، وحيث
تمت الاستفادة بشكل جماعى ومشترك . وقد علق على ذلك الميثاق
الوطنى بقوله :

« إن كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق
بالمجربات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال
الأرض إلى حد متقدم ، يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة
فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد
مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف » .

والفلاح المصرى كذلك لم تتوقف شطارته ومهارته على الأرض
وفلاحتها ، بل امتدنا إلى الأعمال الإنشائية التى كان صانعاً ماهراً بها
تشهد على ذلك أعمال حفر القنوات والمسالك المائية وبناء السدود
اللازمة للرى والصرف وفقاً لنظرية الأوانى المستطرفة التى عرفها
فى سياق تجاربه العديدة . وتشهد بذلك أيضاً بناية الأهرامات والمعابد
التي تمت كلها بواسطة ، ولذلك فإن الفلاح المصرى قد مارس بكفاءة
وذكاء مهنة الفلاحة وصناعة الحفر والردم والتشييد والإنشاءات
معاً ، وذلك منذ بداية الحضارة المصرية القديمة . ورغم ذلك فقد
ظل الفلاح المصرى بعيداً عن ملكية الأرض بالمعنى العلمى الحديث

حيث كانت الأرض في جهاتها مملوكة ملكية خالصة للملوك والأمراء والسلطين الذين كانوا يملكون الفلاح حيازة صغيرة منها لزراعتها مقابل الحصول على جزء من ريعها ومقابل عمله وفلاحة لأرضهم .

وبعد الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧ قام السلطان سليم الأول بنزع ملكية الأمراء المالكين ووزعها على أتباعه من الجنود الفزاة الذين أقاموا في مصر وبعض الأمراء والمالكين من أنصاره ، وهذا يبين أن السلطان التركي كان مدركا لعلاقة الاقتصاد بالسياسة ، هذه العلاقة التي دعمت نظام حكمه ، ولذلك فقد اتخذ أيضا موقفا مماثلا في مجال الحرف والصناعات المصرية ، حيث قبض على غالبية صناعات الحرف وقام بترحيلهم إلى تركيا رغبا عنهم قاصداً بذلك تطوير الصناعات التركية على حساب وأد واغتيال الصناعات المصرية .

ونتيجة لتوزيع العثماني للأرض الزراعية المصرية تواجدت طبقة من الإقطاعيين المتمصرين لا تشبه طبقة الإقطاع التقليدي في أوروبا . والدليل على ذلك عدم وجود الفنانة والإقطاعيات المنقطة في مصر ، وذلك باعتبارها من أهم سمات الإقطاع التقليدي ، ومن ثم كان الفلاح المصري يحتفظ بشيء من حرياته المدنية وبخاصة حريته الشخصية في التنقل والإقامة وحريته الشخصية في الزواج والطلاق وإنجاب الأطفال ، هذا بخلاف الفلاح الروسي مثلا الذي كان يعيش حياة

القنانة الكاملة فاقدًا بذلك جميع حرياته المدنية والشخصية ، وذلك حتى صدور نظام إلغاء القنانة في روسيا عام ١٨٦١ . وهذا القسط من الحريات التي كان يتمتع بها الأجير الزراعى المصرى قد جعل علاقات العمل الاجتماعى السائدة في مصر أكثر رقيًا من العلاقات الإقطاعية الخالصة التي ترفض وتمادى الحريات المدنية الثلاث ، أى حرية الإقامة والتنقل ، وحرية الزواج والطلاق والإنجاب وحرية العمل من حيث الرفض والقبول . وهذه الحرية الأخيرة بالذات كانت ممرضة للسلب والنهب من قبل الكشاف والمليزم وشيخ البلد^(١) .

ومن خلال علاقات العمل هذه المتطورة بالنسبة للظروف الإقطاعية نشأ العمل المأجور في الزراعة حيث كانت الإقطاعيات والوسايات تعتمد في زراعة الأرض وفلاحتها على عمل الأجراء الفلاحين الذين كانوا يتقاضون أجورهم على شكل أجور عينية من حبوب وبقول وخلافه أو على شكل قطعة من الأرض لزراعتها لأنفسهم . وكان هذا العمل المأجور متمتزا إلى حد ما بالعمل الإكراهى أى بالسخرة ، وذلك بسبب ضالة أحد عناصر الحريات المدنية المتمثل في حرية العمل ولهذا فقد كانت القوة الاجتماعية المنتجة في مصر تتمثل في إنصاف العمال

(١) تاريخ الأقطار العربية — لوتسكى — الناشر دار التقدم

وأشباه العمال من أجراء الريف الذين كانوا يعيشون في ظل الإقطاع المملوكى ذى الطبيعة الخاصة مما أدى إلى أن القوى المنتجة في مصر لم يصبح أفرادها عمالا خلصا بالمعنى الحديث، وفي الوقت نفسه لم يكونوا أقتنا وعبيداً للأرض . وتتجلى هذه الطبيعة الخاصة للإقطاع المملوكى فى ما يلى :

١ — إن الإقطاع المصرى بعد زوال الدولة الأيوبية سواء كان مملوكيا أو تركيا لا يعتمد من الناحية الاقتصادية على علاقته بملكية الأرض ، بل على علاقته بريع الأرض .

٢ — وباعتبار أن عناصر هذا الإقطاع كانت وافدة على مصر فقد سيطر عليه إحساس قوى بأنه غريب ودخيل على الحياة المصرية مما أدى إلى جملة إقطاعا ضعيفا ومهزوزا لا يمكنه مباشرة العلاقات الإقطاعية التقليدية .

٣ — وبالتالي لم ترسخ وقتها العائلة الإقطاعية فى الريف المصرى ولم تتوسع عدديا فى قراه وكفوره وعزبه حتى تمتلك السطوة والنفوذ للحفاظ على علاقات القناة .

٤ — وكانت غالبية الإقطاعيين فى مصر تقيم فى المدن والبنادر بعيدا عن وسابهم وعزبهم تاركين أمرها للخولة والنظار من وكلائهم . ومن ثم كانت قبضتهم ضعيفة على الأرض والفلاح .

٥ — القلق النفسى والاجتماعى الذى طغى على حياة الشخصيات الإقطاعية من عثمانية ومملوكية إلى حد عدم اهتمامها بالأرض والفلاح وذلك بسبب انشغالها الدائم والمستمر بالتآمر والحرب فيما بينهم ، هذه الحرب التى لم تتوقف إلا بعد مذبحة القلعة المشهورة التى دبرها الوالى محمد على ضد الأمراء المماليك .

٦ — يضاف إلى ذلك أن الدين الإسلامى يدعو إلى احترام الحرية الشخصية ، وفى مقدمتها الحرية العائلية ، هذه الحرية التى كان يحافظ عليها علماء الأزهر ويكافحوه . وذلك بعكس موقف الكنيسة ورجال الدين فى أوروبا . ويتضح موقف الكنيسة من مبررات القديس توما الاكوينى لوجود الرق ودفاع الكنيسة عن القنانة . وقد ترتب على هذه التبريرات وجود عادات وأعراف إقطاعية غير إنسانية على الإطلاق كان أبرزها حق السيد الإقطاعى فى قضاء الليلة الأولى لأية عروس من بنات الفلاحين ، فى هذا يقول أنجلز فى كتابه « حرب الفلاحين فى ألمانيا » :

« كان السيد يفرض تحكمه على شخص الفلاح نفسه وعلى زوجته وبناته تماما كما يتحكم فى ممتلكاته ، وكان له حق الليلة الأولى وكان يلتقى بالفلاح فى سجن قلعته عندما يروق له ذلك ، وكانت آلات التعذيب تنتظر الفلاح هناك تماما كما ينتظر الحقن المقبوض

عليهم في أيماننا هذه ، وثان يقتله أو يقطع رقبته عندما يروق له ذلك » .

وحتى لوثر نبي الإصلاح المزعوم يقول في كتابه « ضد قطعان الفلاحين المجرمة النهاية » الذي نشره في مايو ١٥٢٥ : « كل ما يجب أن نتوخاه هو ألا توجد رحمة زائفة بالفلاحين ، فمن يعطف على من لا يعطف عليهم الرب ومن يريد الرب معاقبتهم وسحقهم ينتهي هو نفسه إلى المصاة ، وفيما بعد سيتعلم الفلاح نفسه أن يشكر الرب ... تقول الحكمة القديمة « إطعم الحمار وحمله بالأثقال واضربه بالسوط ، فالفلاحون لا يجب أن يعاملوا إلا بالمصا . إنهم حق لا يصغون للكلمة ، فليصغوا إذن للعديد والنار وهم يستحقون ذلك فلنصل من أجل أن يطعموا ، وحيث لا يفعلون ذلك فلا يجب أن تكون هناك رحمة » .

ونعود فنقول إن الطبيعة الخاصة بالإقطاع المملوكي ساهمت بشكل أساسي في عدم تواجد القنانة في مصر ، وبالتالي عملت على ظهور العمل المأجور مبكراً في المجال الزراعي حتى أصبح أداة من أدوات التعامل ، حيث كان يقدم كبديل عن الربح النقدي والمعنى للأرض وكبديل للضرائب والالتزامات المالية للحكومة ، ولهذا

كان ولاية الأمور من الحاكم إلى الملتزم والكشاف وشيخ البلد يستخدمون الفلاحين في مزارعهم وأعمالهم في بعض الأحيان مقابل ما عليهم من ضرائب . وكان ذلك يتم بالسخرة والإكراه البدني في أغلب الأحوال ، كما يتم ذلك والأسف حتى الآن في تنفيذ الفرامات المالية التي تصدرها المحاكم ضد المواطنين والفقراء من عمال وفلاحين في حالة عدم قدرتهم على تسديد مبالغ هذه الفرامات . وذلك عملاً بالقانون الذي استورده لنا المدعو نوبار باشا من فرنسا في عهد نابليون الصغير على حد تعبير الشاعر الفرنسي فيكتور هوجو .

وقد تأكد وجود العمل المأجور في الزراعة بشكل واضح في عهد محمد علي حيث ظهرت البروليتاريا الزراعية بجانب البروليتاريا الصناعية لأول مرة في قلب الحياة المصرية . يؤيد ذلك ما كتبه كلوت بك باعتباره شاهداً ومعاشاً لمحمد علي فيقول : « وبعد أن حل محمد علي محل الملتزمين توثقت عرى الاتصال بينه وبين الفلاحين . فهدت هذه الخطوة الأولى لتنظيم الزراعة وتقرير أساليبها ، واستأجر الفلاحين للعمل في الأرض باليومية إذ عين الواحد منهم قرشاً واحداً يومياً كان يدفع يومياً إما نقداً وإما أصنافاً من الحاصلات ^(١) » .

(١) لحة عامة إلى مصر — كلوت بك — ترجمة محمد مسعود .

ولم يفعل محمد على ذلك صدفة أو اعتباطاً وإنما كان حلاً مدروساً قصده زيادة الإنتاج والثروة القومية من خلال ظهور العمل الرأسمالى الحر تقريباً فى الزراعة والصناعة ، وكان أصحاب الفضل فى ذلك ولا شك هم المستشارون الفرنسيون من تلامذة سان سيمون الذين كانوا يخططون للوالى محمد على كل مشاريعه الهندسية والصناعية والزراعية وحتى الاجتماعية ، ونتيجة لذلك فقد زاد الدخل القومى فى مصر إلى ٦٠ مليون فرنك بعد أن كان لا يزيد على ٣٥ مليوناً فى سنة ١٧٩٩ أيام الحملة الفرنسية^(١) .

نشأة اشغال التراجيل

يقول الجبرتى فى حوادث شهر شوال سنة ١٢٢٤ (أغسطس سنة ١٨١٩) « سافر الباشا محمد على إلى جهة الاسكندرية بسبب ترعة الأشرفية » الحمودية حالياً وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين فأخذوا فى جمعهم وربطهم قطارات بالجمال . ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهلكوا عليه من تراب الحفر ولو فيه الروح »^(٢) وكان هذا العمل ذو الطابع الإكراهى بمثابة

(١) المرجع السابق .

(٢) عجائب الإنار فى التراجم والأخبار — عبد الرحمن الجبرتى .

النشأة الأولى لأشغال الفراحيل البعيدة عن الجيرة في مصر ، هذه الأشغال التي استمر تواجدها واتسع مجالها في أيام محمد علي الذي أنشأ شبكة واسعة من قنوات الري والصرف وأقام القناطر الخيرية التي امتصت الآلاف من الأجراء الفلاحين في عملية بنائها ، ولقد مات أغلبهم عندما انتشر في صفوفهم مرض "الطاعون" عام ١٨٣٥ حتى توقفت عملية البناء نتيجة لمرب العمال الفاجين من الموت إلى قرام خوفاً من الإصابة بالطاعون ، كما فر من قبلهم لينان بك مدير الأشغال هارباً إلى الأقصر خوفاً على حياته ، وقد سبقه إليها والي محمد علي وأفراد عائلته .

ويبدو أن محمد علي قد استبد به طموحه الجنوني من أجل وجود سلطة مركزية حازمة لديها القدرة الكاملة في إشاعة الضبط والربط في عموم مصر ، ولكنه لم يجد لها إلا باليل ومائه حيث نبهه مستشاروه الفرنسيون إلى ماسجله نابليون بقوله « ليس على وجه الأرض قطر لحكومته نفوذ في الشئون الزراعية ، وبالتالي في السكان ، كمبر ، فان سهول بوس (من مقاطعات فرنسا المشهورة بمخصب تربتها) وبريا (إقليم صنبر شرق باريس) بمخصبها هطول الأمطار باستمرار فتأثير الإرادة فيها معدوم لهذا السبب ، أما في مصر حيث الري ليس إلا من الإجراءات للصورية التي لا مهيمن عليها ، فالحكومة هي

« الكسل في الكسل »^(١).

وبعلق كلوث بك على ما سجله نابليون فيقول « ذاك كلام ثق
حارف بحقيقة الأحوال ، وفيه من الأدلة ما يثبت ضرورة وجود نظام
تنحصر السلطة بمقتضاه في جهة مركزية ليتيسر الإشراف منها على
إدارة الأشغال العامة » .

وبستطرد فيقول « شهد نابليون بنفسه ما ترتب على فوضى
حكومة الماليك واختلالها من النتائج المشثومة على مصر ، ورأى
ما كانت فيه من تفكك الأوصال لحرمانها الوحدة المركزية وخلوها
من نظام جامع ينطبق على المصلحة العامة ، فقد كان رئيس كل إقليم
مستقلاً تقريباً في دائرة إدارته لا يعمل إلا ما يرضى شهوانه ويوافق
ما ركب فيه من حب التخريب والإفساد وطبيعة التواني والكسل
والفئلة ، وكان لكل مركز ، بل لكل قرية ترع خاصة تصلح مع
العناء لسد مطالب سكانها بدون أن تربطها بنظام عام للرى رابطة ما ،
فكان الملاك والمزارعون المجاورون لشواطئ هذه الترع يختصون
أنفسهم بالماء يحتكرونها احتكاراً أو يبيعونها كيفما شاءت أهواؤهم
باعتبار أن الماء يمر بأرضهم أولاً فيحرمون الأراضي البعيدة نصيبها

(١) لحة عامة إلى مصر - كلوث بك - ترجمة محمد مسعود ص ٦٩٧

من مزايا الفيضان وخيراته وكثيراً ما كان هذا الاعتصاب مثار الفجار
والشجار بين أهل القرى المتجاورة — وكثيراً ما كان ينتهى بسفك
الدماء وإبادة الأرواح^(١) .

ومن ثم فقد انطلق محمد على بكل قواه فى تنفيذ أشغال الرى
الكبرى مستهلاً بذلك حفر ترعة الحمودية وبأخذها من فرع رشيد
على مسافة ربع فرسخ من فوه ، وقد تم حفرها لغرض الملاحة فى عشرة
شهور واشتغل بها قرابة ثلث مايون فلاح وأجير زراعى ، ثم ترعة
الجعفرية المتفرعة من بحر شبين ويبلغ طولها خمسين كيلو متر وعرضها
ستة أمتار ، ثم ترعة البوهية بحرى بلد وقادوس دقهلية وترعة مديرية
البعيرة . ومن الأعمال الضخمة التى تمت إنشاء جسر متوسط عرضه
ستة أمتار وارتفاعه متران على مسافة ٢٣٢٠٠٠ متر من امتداد
النيل بين جبل السلسلة والبحر الأبيض المتوسط وعلى ضفتيه الالفتين ،
والغرض منه حجز ماء النيل فى مجراه . ويؤخذ من البيانات أن
مكعب حجم هذا الجسر يبلغ ٢٧٨٤٠٠٠ متر مكعب وهذا الرقم
يوضح مدى صعوبة العمل الشاق الذى حققه آلاف الأجراء الفلاحين
فى أشغال الحفر والردم الخاصة بهذا الجسر .

(١) المرجع السابق ص ٧٠٢ .

وقد حقق الفلاح المصرى فى عهد محمد على إنجازات أسطورية
فى مجال الرى والصرف وبلغ إجمالى عمليات الترع والجسور
١٠٤٣٥٦٦٧٦ متراً مكعباً .

وبجانب هذا فإن مجموع أعمال الحفر التى أجريت سنوياً فى
السنوات الست الأخيرة من حكمه بمديريات القطر المصرى تتجلى
فى الآتى :

المديريات	أمتار مكعبة	المديريات	أمتار مكعبة
إسنا	١٢٣٨٤٠٠	بنى سويف	١٤٩١٨٠٥
قنا	١٥٧٢٢٨٨	الفيوم	١٥٥٠٩٩٧
فرشوط	١٠٩١٣٦٨	الجيزة	٢٤٠٠٢٤٠
جرجا	١٠٤٥٩٩٦	قليوب	٢٢٠٠٧٨٩
السوهاجية	١٠٠٣٨٠٤	الشرقية	٣٩٤٣٦٧٨
أسيوط	١٧٤٦٥٢٣	المنصورة	٣٢٠١٤٣٦
منفلوط	١٩٦٧٩٤٢	منوف	٢٥٢٤٦٧٨
ملوى	١٨٤٢٣١٤	الغربية	٣٨٢٤٦٧٣
المنيا	١٩٧٨٣٢٤	البحيرة	٢٦٣٤٦٢٤
بنى مزار	١٦٥٠٧٠٩	الفيشن	١٦٨٥٢٤١

ومجموع هذه الأعمال تبلغ ٣٣٩ر٣٧٩ر٤٠ متر مكعباً من التسوية الترابية في كل عام ، ولا يدخل في هذا الحساب إصلاح الجسور وأعمال تطهير الترع ولكننا إذا فرضنا أن رقم ٤٠ر٠٠٠ر٤٠ من الأمتار المكعبة يعادل مجموع الأعمال السنوية ، ولما كان من المستطاع تقدير عمل العامل الواحد بمتر مكعب وكان موسم العمل في السنة لا يتجاوز أربعة شهور فن السهل أن نستنتج أن عدد العمال الذين يشتغلون كل عام في إنشاء حفر الترع قد بلغ ٣٥٥ر٠٠٠ على أقل تقدير ، وذلك وفقاً لراى كلوت بك .

ولم يتوقف طموح محمد على عند هذا الحد الأسطوري من أشغال الحفر والردم التي أنجزها الفلاح المصري بفأسه ، بل زايده هذا الطاموح الجنوني نتيجة سكوت الفلاح ورضوخه ، هذا الفلاح الذي تم تسخيريه لبناء القناطر والجسور وحفر المصارف اللازمة لإتمام مشروعات الري والصرف . فبلغ إجمالى هذه الإنشاءات في الصعيد ومصر الوسطى ٤٠ر١٤٥ متر مكعباً . أما أشغال الوجه البحرى فبلغت ٤٨٩ر٠٠٠ متر مكعباً .

وبفضل هذه الأعمال التي راعى فيها مبتكروها التوسع والدخاء وأنجزوها بسرعة نادرة أخذ الفيضان يعم الوجه البحرى شيئاً فشيئاً

ويوافق أرضه بمناصر الخصب والبركة فانتسح نطاقها وازدادت حاصلاتها . هكذا تحدث كلوت بك وقدم لنا أرقاما خرافية عن منجزات أشغال الحفر والإنشاءات التي حققها الأجير الفلاحى ، وذلك دون أن يقدم لنا أرقاما عن ضحايا هذه الأشغال التي تمت بالسخرة والسكراباج كما لمح إلى ذلك الجيرى مؤرخ الشعب المصرى ... ولا جدال فى أن هذه الإنشاءات ساعدت فى تحويل مساحات كبيرة من الأراضى ، من أرض حياض إلى أراض مستديمة الرى ، وبالتالي تكون صالحة للزراعة عدة مرات فى السنة ، وذلك لى تناسب مع احتياجات زراعة القطن الجديدة التي استحدثها محمد على واتسع فى زراعتها بهدف تحسين اقتصاد البلاد .

كما أنشأ هذا الوالى أيضاً بعض الطرق البرية المحدودة لأول مرة فى مصر التي لم تعرف النقل على العجلات منذ القراعنة لانتفاء المسالك البرية بسبب الخوف من دخول الغزاة . وقد أنشأ الوالى هذه الطرق لتحقيق أمرين هامين أولهما تأكيد سلطته المركزية والعمل على استقرار الأمن فى أنحاء البلاد ، وثانيهما تنشيط حركة التجارة والصناعة فى مصر كلها .

وفور سيطرته على المياه وتوزيعها وعلى الطرق سواء كانت

برية أو نهريّة سيطر أيضاً بشكل مطلق على الأراضي الزراعية التي حولها كذلك، إلى مجال لأشغال التراحيل من خلال جعلها منشآت زراعية واسعة قام بتوزيعها بشكل يخدم ويدعم نظام حكمه كما فعل السلطان سليم الأول التركي ، حيث قام بتسريح أشخاص طبقة الملتزمين ووزعها على النحو التالي :

١ — أراضي الأبديات التي كانت مملوكة لـ محمد علي وأسرته وكبار رجال جيشه وكانت تقدر مساحتها بمئتي ألف فدان .

٢ — أراضي الوسايا التي كانت مملوكة للملتزمين السابقين وكانت تقدر بمائة ألف فدان .

٣ — أراضي المشايخ .. وكانت مساحتها ١٢٤ ألف فدان .

٤ — أراضي الرزقة التي منحها الوالي للمعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والمسكريين وكانت تقدر مساحتها بستة آلاف فدان .

٥ — أراضي الأثر التي تبقت وتم توزيعها على الفلاحين .

٦ — أراضي العربان التي أعطاها الوالي محمد علي للبدو^(١) ..

(١) الأرض والفلاح ، إبراهيم عامر .

ولابد أن نذكر أن الأشغال الأسطورية في مجال الزراعة والرى والإنشاءات قد تمت طفرة واحدة بدون حساب مدروس لعدد السكان العاملين في مصر وقتئذ ، حيث كان عدد السكان سنة ١٨٢١ مليونين ٥٢٦ ألف نسمة امتصت منهم الصناعات الحديثة التي أقامها محمد علي قرابة من ألف عامل وامتصت الجندية قرابة ٢٧٦٦٤٣ شخصاً وذلك لأول مرة في تاريخ الشعب المصرى الذى لم يعرف الجندية وحرقة الحرب منذ الفراعنة ، وبسبب ذلك تعرضت المشاريع الإنشائية والزراعية إلى أزمة حادة فى تنفيذها بمحاجاتها من الأيدى العاملة الزراعية.

ولكن محمد علي كحاكم مستبد واجه هذه الأزمة بالاجوء إلى السخرة المكشوفة قاضياً بذلك على الحريات المدنية وللشخصية للأجير الفلاحى من أجل تغطية المشاريع الجديدة ، التي كانت فى حد ذاتها مؤسسات شبه دائمة لأشغال عمال التراهيل ، وذلك بعدها بكامل احتياجاتها من قوة العمل البشرى فى الريف التي كان حجمها لا يتناسب أبداً مع الأشغال المطلوبة التي كانت قاسية وصعبة من حيث بعدها عن إقامة الأجراء الزراعيين ، ومن حيث أنها كانت أعمالاً موسمية مثل تطهير الترع والمصارف وإقامة السدود الترابية كل سنة كسد ومياط ورشيد ، وكزراعة القطن وعزقه وجنيه .

ولا شك أن أشغال التراهيل الجديدة ذات الطابع الإكراهى

كانت بمثابة كارثة تهدد الحياة الرتيبة المستقرة للفلاح المصرى الذى تحضى حياته كلها فى منأى عن الترحال وعاملا فقط فى أشغال وفلاحة الجيرة . ومن هنا كان لا يرحب أبداً بأشغال الترحيل البعيدة عن قريته يتشبث بأرضها بحكم العادة الموروثة وبحكم التأثير النفسى العميق إلى حد أن الكثير من الفلاحين المجتدين قد أصابهم مرض الحنين إلى أوطانهم وقراهم .

فواج بالعافية

أزاء السخرة التى أشاعها محمد على فى الحياة المصرية اضطر الفلاحون إلى مقاومتها بالهرب الجماعى ، حيث هرب آلاف من الفلاحين من قراهم إلى العواصم والبنادر وإلى بر الشام وحيث هرب الكثير من العائلات الريفية من مواطنها إلى قرى نائية أو إلى المذب والكفور البعيدة خوفاً من تصيد أبنائها فى أشغال السخرة ، وبالذات العائلات المتعصمة مع عمد البلاد ومشايخها الذين كانوا يملكون السلطة والنفوذ ، ويستطيعون شدم فى أشغال السخرة ، ونتج عن ذلك تمزيق وحدة العائلات الفلاحية وتشتت شملها فى عدد من قرى المديرىات المختلفة مما أدى بالتالى إلى تفشى الخنوع فى الريف المصرى وقراء ، وفى الوقت نفسه واجه محمد على حالات الفرار والهرب هذه بعدد من التصرفات والأوامر والفرمانات التصفية مثل :

١ — الأمر بسفر العمدة ومشايخ البلاد إلى القاهرة والإسكندرية مرة كل عام للبحث عن المارين من الريف والتبض عليهم .

٢ — الأمر المنشور بالوقائع المصرية رقم ٢٩ سنة ١٨٥٩ والذي يقول بالحرف « إذا كان المارب من الفلاحين يؤدب ، أى يجلد ، ولا يقبل فى أى بلد إلا بتذكرة . وفى تواجده بدون تذكرة يلحق بالجهادية » .

٣ — فرمان آخر يقول نصه « إذا تحقق أن واحداً من الناس لم يرسل من عنده من الفلاحين فى ظرف شهر ، ويقبل من يأتى منهم من الآن فصاعداً ، فن بعد التحقيق يجازى بصلبه وإعدامه » .

٤ — تحرك الجيوش المصرية بقيادة إبراهيم باشا لنزو الشام بحجة تسليم المارين والفارين من الفلاحين المصريين ^(١) .

ورغم هذا الإرهاب وتلك الحرب لم تتوقف مقاومة السخرة بالحرب والفرار مما دفع محمد على إلى محاولة حل مشكلة نقص الأيدي العاملة الزراعية بالعمل على زيادة سكان الريف وقراءه عن طريق حل بيولوجى متعسف وغير إنسانى على الإطلاق لأنه يشبه الحلول التى

(١) إبراهيم باشا لمحمد بدران ، ص ١٥٤ .

تم في مجال المملكة الحيوانية بقصد الإكثار من النوع الحيواني المطلوب . وقد تمثل هذا الحل في الأمر الذي أصدره محمد علي إلى عمد البلاد ومشايخها بإجبار شباب الريف وشباباته على الزواج بالعافية . والذين لا يقدرّون على دفع العداق يقدم إليهم العداق المناسب . وبناء على هذا الأمر الذي يمادى أهم جانب من جوانب حريات الإنسان المدنية والشخصية وبخاصة حريته في تكوين العائلة والزواج لجأ حكام القرى لتنفيذ الزواج الإجباري بالمدة والكرباج .

الضرورة الزراعية

كان منتظراً بعد موت محمد علي أن تختفي زحمة المشاريع الإنشائية والزراعية ، وبالتالي تتوقف أشغال التراحيل الإكراهية ولكن هذا لم يتم بسبب تواجد المصالح الأجنبية المتصلة بالزراعة ، هذه المصالح التي كانت ترى في السخرة أسلوباً اقتصادياً مناسباً لتنفيذ مشاريعها الزراعية والإنشائية في مصر ، وبسبب الاهتمام المتزايد بزراعة القطن بعد ارتفاع أسعاره في السوق العالمية مما دفع ملاك الأبعاديات والوسايا إلى تحويلها إلى ورش رأسمالية في الزراعة ولهذا ظهر على الفور شعار الضرورة الزراعية لضمان إمداد مجال العمل للزراعي والإنشائي بالأيدي العاملة الريفية عن طريق الإكراه والسخرة .

ووفقاً لشعار الضرورة الزراعية فقد تم تسخير آلاف الفلاحين في حفر ترعة الإبراهيمية التي اشتمل بها مائة ألف عامل زراعى لمدة ست سنوات، وتم كذلك تطهير الحمودية بواسطة ١١٥ ألف عامل لقوا معاملة أفضل حيث أمرت الحكومة المديرية التي تربيها التربة بإعداد الماء لكل والمشرّب اللازمين لمؤلاء العمال، ولهذا انتهت هذه العملية بسلام دون موت الكثير من العمال، ويبدو أن السبب في وجود هذه المعاملة الحسنة ببعض الشئ هو محاولة تخفيف حدة السخط الشعبي على أشغال السخرة التي مات بسببها الكثير من الفلاحين وكذلك الخوف المزعوم على القوى البشرية العاملة والمتعبة في الريف هذه القوى التي أسرفت الحكومة وقتئذ في استهلاكها بشكل جنونى في حفر وتطهير ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل بواسطة ٣٠٠ ألف عامل سنوياً، هذا بخلاف تسخير ٢٤ ألف عامل لمدة ثلاث سنوات في إنشاء خط مصر - اسكندرية خدمة لمصالح الإنجليز ونسبيلاً لحركة موااصلاتهم إلى الهند عبر مصر.

السخرة المقتنة

بقتل الوالى عباس باشا فقد الإنجليز صديقاً حميلاً لمصالحهم في مصر
في حين حصل منافسهم الفرنسيون على خير صديق لمصالحهم هو

والى مصر الجديد سعيد باشا الذى تعلم وتلذذ فى فرنسا . وهكذا فاز
الفرنسيون بامتياز حفر قناة السويس مصحوباً بمحتمهم فى تغليف كل
تصرفاتهم الاستقلالية فى مصر بغلاف القانونية والشرعية حتى يتمايزوا
عن الإنجليز ، وذلك باعتبار أن فرنسا لا تصدر السلاح والحرار
والمطور فقط ، بل تصدر القوانين والتشريعات كدليل على حضارة
الرأسمالية الفرنسية فى عهد نابليون الصغير . ومن ثم وردت إلينا
فرنسا فوراً عند بدء حفر القناة عينه من تشريعاتها البغيضة ممثلة
فى لائحة استخدام العمال المصريين فى أعمال حفر قناة السويس المحررة
فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٦ التى هى بمثابة تقنين للسخرة فى حفر القناة
طبقاً للامتياز الذى منحه والى مصر لفرديناند دى لسبس الرئيس
المؤسس لشركة قناة السويس^(١).

وكانت اللائحة تبدو من حيث الشكل والنصوص كدليل على
تحقيق علاقات اجتماعية جديدة ومتقدمة عن العلاقات السائدة فى مصر
وقتئذ ، لأنها صيغت بطريقة توحى بأن العمال الخاضعين لها سوف
يحصلون على حقوقهم كعمال أحرار ، لدرجة أن والى سعيد باشا
كان مزهواً بها عندما قال بمناسبة إصدارها « إنها من أجل ضمان

(١) السخرة فى حفر قناة السويس — دكتور عبد الميز الشناوى

حسن معاملة المصريين الذين يستخدمون هناك » .

ولكن الحقائق التاريخية أكدت أن هذه اللامعة التي هي أقدم وثيقة عمالية في مصر كانت لامعة كاذبة ومظهيرية القصد منها تغليف السخرة بالشرعية والقانونية . وهذه بعض نصوصها :

المادة الأولى : تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال الشركة تبعاً لطلبات مهندسى الشركة .

المادة الثانية : تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التي تدفع في أعمال الخير بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف وثلاثة قروش في اليوم بخلاف الجراية التي تصرف من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ . والعمال الذين يقل عمرهم عن إثني عشر سنة تكون أجورهم قرشاً واحداً ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

المادة الثالثة : لانتزيد المقطوعية المفروضة على العامل في الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى .

المادة السادسة : تلتزم الشركة بإسكان العمال في سكن ملائم . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراکز إسعاف للعمال .

المادة السابعة : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم إلى ساحات .

حضر القناة على حساب الشركة ويدفع لكل عامل مريض أجر قدره قرش ونصف طوال مدة المرض . وذلك فضلا عن العناية الطبية .

المادة الثامنة : الصناع الفنيون مثل البنائين والتجارين ونحائي الأحجار والحدادين ومن اليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه اليهم الحكومة ، وذلك خلاف الجراية المجانية .

ولا خلاف على أن هذه اللائحة وما تضمنته من نصوص تؤكد مدى دهاء وشره الرأسمالية الفرنسية أيام نابليون الصغير ، هذه الرأسمالية التي كانت ظامنة إلى مزيد من الإستغلال والإستثمار بعد أن تخلت عن رايات الحرية والأخاء والمساواة ، وبعد أن ذبحت الآلاف من عمال باريس الشجعان في ثورة عام ١٨٤٨ فقد هرولت بعد ذلك عبر أحوال المجازر لتحقيق أطماعها الإستغلالية داخل فرنسا وخارجها ، ففي الداخل تعرض العمال لأبشع إستغلال كما تعرض الفلاحون للديون والخراب . هذا الخراب يتم وفقا للقانون المدني الفرنسي الذي يرتب كل قرارات المحاكم وإجراءات البيع بالمزاد العلني ، ولهذا تحول الفلاحون الفرنسيون وقتئذ إلى سكان كهوف حيث كان يسكن ستة عشر مليون فلاح فرنسي ومعهم نساؤهم وأطفالهم في أخصاص وأكواخ . وفي الخارج احتلت فرنسا الجزائر

وحصلت على إمتياز حفر قناة السويس مع إعطائها الحق في تسخير الشعب المصرى بواسطة اللائحة المظهيرية المستمدة من قوانين فرنسا هذه القوانين نفسها التى حاصرت عمال فرنسا وفلاحىها بالبيؤس والخراب ولذلك فليس من الصدفة أن يقول ثلاثة من كبار رجال القانون فى فرنسا عن اللائحة المذكورة « أنها تمثل السخرة المكننة » .

بداية اشغال التراحيل الحرة

فجأة توقفت لأئمة إستخدام العمال فى حفر القناة بسبب ممارضة السلطان العثمانى والإجلىز وعليه توقفت عمليات تغذية ساحات حفر القناة بالعمال عن طريق الحكومة المصرية . وأزاء هذا التوقف المفاجئ اضطرت شركة القناة إلى النزول بنفسها إلى أسواق العمالة الريفية ولجأت إلى الإجراءات التالية :

أولاً : أصدرت بيانا باسم ديلبس يدعو فيه العمال المصريين لأعمل بالحفر فى ساحات القناة على أن يكون الأجر بالإنتاج ويتراوح ما بين ٦ و ٨ قروش يوميا ، ويمد بإباحة الشعائر الدينية . وطبعت الشركة ٣٩٠ إعلان بهذا المعنى وزعتها على المحطات وفى القطارات .

ثانيا : أنشأت الشركة مكاتب لتوريد الأنفار في طنطا ودمياط
والمنصورة والزقازيق والقاهرة وأسيوط وقنا . وكان مندوبو هذه
المكاتب يتجولون في الأرياف بحثا عن عمال التراحيل .

ثالثا : تخصيص موظف يتحدث اللغة العربية هو يوسف فرنونى ،
ومعه مندوب من المقاول العام وذلك لتسهيل عمليات حشد العمال
لإرسالهم إلى القناة^(١) .

وكانت هذه وسائل لترغيب عمال الزراعة والتراحيل للعمل في
حفرة قناة السويس وهى بمثابة أول عرض حر بالمفهوم الرأسمالى يقدم
إلى سوق العمال الريفي في مصر . ومن ثم فهى البداية الأولى لأشغال
التراحيل الحرة في مصر أيضاً ، وذلك من حيث أن عمال الزراعة
والتراحيل يلتحقون بحفرة القناة كعمال أحرار لا تربطهم بأصعاب
العمل غير علاقة تماقدية وقانونية على أساس إعلان ديلبس
السابق ذكره .

مصلحة النصوص

في ملح البصر تلاشت وأختفت علاقات العمل التماقدية الحرة

(١) المرجع السابق .

في ساحات الحفر بالقناة بفضل مصالحه الصوص الانجليز والفرنسيين بعد شراء الانجليز عدداً ليس بالقليل من أسهم شركة القناة بواسطة بيت روتشيلد الانجليزى ، وقد بوركت هذه المصالحة من قبل السلطان العثمانى والوالى المصرى على السواء ، وعلى الفور عادت السخرة من جديد تغطى كل حياة الشعب المصرى ، حيث بدأت ساحات حفر القناة تستقبل العمال بالآلاف حتى ارتفع عددهم من ٧٠٤٩ عاملاً في مايو ١٨٦٠ إلى ١٤٦٩٧ عاملاً في نهاية العام ، وفي عام ١٨٦٢ كانت التراحيل الإجبارية تتوافد تباعاً على ساحات الحفر التى كانت تستقبل ما بين ٢٠ ألف إلى ٢٢ ألف عامل شهرياً وفقاً لتنفيذ اللائحة التى أصبحت سارية المفعول من جديد ، حيث كانت ترسل أنفار التراحيل فوراً بمجرد إرسال الطلب إلى مدير المديرية ، وذلك تحت الإشراف السكامل لنظارة الداخلية وكل أجهزة الأمن في البلاد^(١).

وحشية الرأسمالية الفرنسية

بدت وحشية الرأسمالية الفرنسية من خلال عددهم المظاهر . أولاً الجوع الذى عاناه العمال المصريون ، وذلك باعتراف فوازان بك كبير مهندسى المشروع بسبب ضالة الأجور التى لم تف ببنفقات إطعام العمال

(١) تمس المرجع .

حيث قامت الشركة بتنفيذ الجانب السلبى والاستبدادى من اللامحة فقط بدليل أن الأجر الفعلى للعامل فى ساحات الحفر كان يتراوح ما بين ١٥ مليا وعشرين مليا يوميا فى حين أن اللامحة حددته بمبلغ أربعة قروش . وفى الإعلان الذى وزعته الشركة فى عموم القطر المصرى تحدد هذا الأجر بمبلغ يتراوح ما بين ٦ و ٨ قروش يوميا . وثانيها العطش إذ كان الماء شحيحا ويوزع بالبطاقات وكانت حالات التجمهر تحدث عند توزيعه لندرتة وقلته . وثالثها تفشى المرض والأوبئة فى مواقع العمل بشكل دائم إلى درجة وفاة طبيب مصرى أصابته العدوى أثناء مباشرة عمله فيها^(١).

ومن المؤسف أن حكومة الوالى سعيد باشا لم تستعش الشركة الفرنسية بهذا الخصوص عملا بنصوص اللامحة وأسوة بالمعاملة الطيبة والمناسبة التى يلقاها العمال الشوام والأجانب فى حفر القناة ، حيث أكدت هذه المعاملة وجود تفرقة بين العمال الوطنيين والأجانب حتى فى حالات الكوارث المرضية والوبائية بدليل ما حدث فى منطقة الشلوفة التى اجتاحتها وباء الدوسنتاريا فى شتاء ١٨٦٨ وكان بها ٦٥٩٦ عاملا مصرى مات منهم بسبب الوباء ٤٤٩ عاملا فى حين

(١) نفس المرجع .

كان عدد العمال الأجانب في هذه المنطقة ٦١٢٨ عاملا مات منهم ٤٤ عاملا فقط ، وذلك نتيجة للرعاية الطبية والغذائية لهؤلاء العمال الأجانب دون زملائهم العمال المصريين^(١).

وفضلا عن هذا العذاب الذى تعرض له العمال المصريون في حفر القناة فقد عايشهم الخوف وصاحبهم الرعب من جراء تفشى الاستبداد البوليسى الذى كان يباشره بنذالة الضابط المصرى اسماعيل بك حمدى المستول عن الأمن في ساحات الحفر والقائم بوظيفة ملاحظ العبيد ، فقد كان الجلد والسجن وإزالة الشوارب أمور تتم لأنفه الأسباب وكان ذلك الضابط يزعم بعمله الإجرامى في خدمة أسياده الفرنسيين فقام بتحويل السجن الذى يشرف عليه إلى متحف مفتوح لزيارة السياح الأجانب ، وكان ذلك بقصد إبلاغ الرأى العام في البووصات والبنوك وأحياء المال الأوروبية بواقع الضبط. والربط في ساحات حفر قناة السويس ، وإنها أى شركة القناة موفقة في مهمتها وحازمة في إدارتها وبالتالي فعلى رجال المال في أوروبا أن يشتروا أسهم قناة السويس ، وهم مطمئنون .

المقاومة تبدأ

يقول الدكتور محمد صبرى « أن العصيان الذى قام به الجنود المسرحين كان مظهرًا قويًا من مظاهر الإستهياء الذى عم الشعب المصرى بسبب أعمال السخرة فى القناة » . ولا جدال فى أن هذا العصيان الذى تم فى قلب ساحات حفر القناة بواسطة الجنود المسرحين من أبناء الفلاحين كان يمثل قمة المقاومة والعمل النضالى ضد السخرة ومن هنا فهو دليل على نمو الصراع الطبقي وتطوره لدى إجراء الريف الذين قاوموا باستمرار السخرة . ولكن بشكل هين لا يتعدى الحرب الجماعى فى الليالى القمريه . ففى ليلة واحدة هرب ٦٢ عاملا وفى الليلة التالية هرب ١٩٩ عاملا^(١).

إن هذا العصيان العالى الذى تجاهله كل مؤرخى الطبقة العاملة المصرية لا تكمن أهميته فقط فى أنه أول وأبرز عمل جماعى قام به العمال فى مواجهة مستغليهم فى ساحات حفر القناة وفى قلب الحياة الإقطاعية المصرية . ولا تكمن كذلك فى أنه تسبب فى هز وزلزلة مكانة شركة قناة السويس مما اضطرها إلى اللجوء إلى أحدث الطرق الإعلانية التى تمثلت فى إرغام رؤساء العمال وشيوخهم على إصدار

(١) نفس المرجع .

بيان كان القصد منه إظهار الشركة بأنها تجلب الماء اللازم للعمال وتوزع عليهم الطعام حسب طلبهم وتدفع الأجور حسب المقطوعة ، وأن العمل يؤدي بالاختيار ، ولا يوجد أى مريض أو سجين من العمال . .

ولكن تكمن أهمية هذا المصيان المبكر أيضاً فى أنه حدث نضالى للعمال تجاوز حدود الزمان والمكان اللذين وقع فيهما بفعل الأهلية الخاصة للقائمين به كجنود سابقين فى الجيش المصرى قبل أن يكونوا عمالا فى ساحات حفر القنطرة . . وهذه الأهلية هى أهلية قتالية وثورية تولدت فى سياق ممارستهم أعمال الحرب والقتال التى هى لحظة حاسمة فى المعرفة الإنسانية لأنها لحظة أخذ وعطاء حيث أخذ الإنسان المصرى سيطرته على الجندية وأعمال الحرب مضموناً إجتماعياً وقومياً . وقد برز هذا المضمون فى تمرد وعصيان الجنود للسرحين الذين تحولوا إلى عمال فى حفر القناة ، ضد أساليب السخرة والعمل الإكراهى ثم فى مظاهرة الضباط الفلاحين ضد حكومة نوبار باشا أيام الخديو إسماعيل وفى مشاركة الجيش فى ثورة عرابى وقيادته لها وأخيراً فى ثورة ٢٣ يوليو . .

السكان والأرض الطيبة

لم تستمر أزمة الأيدي العاملة الزراعية وذلك نتيجة لزيادة السكان في نهاية القرن للماضى ، هذه الزيادة التي حرم أغلبها من أرضنا الطيبة لسببين أولهما أنها كانت تفوق الزيادة في الأرض الزراعية التي كانت مساحتها عام ١٨٢١ مليونين و ٢٢ ألف فدان بينما كان عدد السكان مليونين و ١٦٠ ألف نسمة . وبذلك كان نصيب الفرد من الملكية ٢٠ قيراطا من الأرض ، وفي عام ١٩٦٠ لم تزد مساحة الأرض الزراعية عن ٠ ملايين و ٩١٨ ألف فدان في حين زاد عدد السكان إلى ٢٦ مليون نسمة ، وبذلك إنخفض نصيب الفرد من الأرض إلى النصف وأصبح حوالى عشرة قراريط . وهذا يبين أن عدد السكان ارتفع عشر مرات في أربعين سنة في حين أن الأرض لم تزد غير مرات ثلاث طوال هذه المرحلة الزمنية . ويتبدى السبب الثانى فى عمق الظلم الإجتماعى الذى فرض على الشعب المصرى من قبل أسرة محمد على المتحالفة مع الإستعمار البريطانى فقد كانت الوسایل والأبدييات المملوكة للاقطاعيين تستحوذ وحدها فى عام ١٨٤٤ على أرض مساحتها حوالى مليون ونصف فدان ، علما بأن الأرض الزراعية وقتها لم تكن تزيد كثيرا على ثلاثة ملايين فدان ، هذا بخلاف ما كان يملكه الإنجليز من أراضى زراعية بلغت مساحتها

في عام ١٨٤٠ قرابة ٢٤ ألف فدان . وبخلاف ما كان في حوزة عمد
القرى ومشايخها من أراضي منعها لهم الوالى محمد على كشن لإخلاصهم
وولائهم لنظام حكمه وتبلغ مساحتها ٥٪ من مساحة الأراضي
الواقعة في زمام القرى . .

وبعد الاحتلال البريطاني لمصر بأربعة أعوام زادت مساحة
الأراضي المملوكة للإقطاعيين من غير أسرة محمد على بحيث أصبحت
تمثل ٣٠٪ من الأراضي المزروعة ، وكانت هذه الزيادة ممناً علىيانة
هؤلاء الإقطاعيين وموقفهم المعادى للشعب والثورة العربية ، وذلك
من أسر الفقى وساطان وعبد القفار وغيرهم كما إرتفع بشكل
ملحوظ عدد القنات والأكابر من أعيان الريف الذين كانوا
يملكون أكثر من ٥٠ فداناً ، وذلك إلى ١١٢٢٠ مالكا في عام
١٨٩٤ ثم إلى ١٢٤٨٠ مالكا في عام ١٩١٤ وزادت مساحة
أراضيهم إلى ١٩٩٧٠٠٠ فدان في عام ١٨٩٤ ثم إلى ٢٣٩٧٠٠٠
في عام ١٩١٤ . . وهذه الأرقام تشير إلى أن ١٢٤٨٠ مالكا
كانوا يملكون قرابة نصف الأرض في حين أن الملايين العديدة
من السكان كانت تملك النصف الباقي . .

كما أن العصوص والمغامرين الأجانب زادت أراضيهم زيادة

كبيرة ففى عام ١٨٨٧ أى بعد فشل الثورة العربية زادت إلى ٢٢٥,٨١ فداناً وبعد عشر سنوات زادت هذه المساحة إلى ٥٥٠,٠٠٠ فدان وفى عام ١٩٠١ أصبحت ملكيات الأجانب للأرض التى تزيد مساحتها على خمسين فداناً تمثل نسبة ٤٢,٦٪ من مجموع أراضى محافظة القنال و ٣٢٪ من مجموع أراضى مديرية البحيرة . .

وهذه الأرض الزراعية التى كانت ملكيتها مباحة لأفراد أسرة محمد على وحاشيتها من إقطاعيين وذوات وأكابر ، والتى كانت مباحة أيضاً لكل المغامرين والصوص الأجانب ، كانت محرمة على الفلاح المصرى . كان مكتوباً ومقدراً على الفلاح المصرى أن يفلح ولا يملك .

تزايد المصعين وفقراء الريف

كان الشيء الذى تحقق بفضل وجود الأئمة السعيدية والإحتلال البريطانى لمصر هو تحديد الطبقات الاجتماعية فى قلب الريف المصرى من خلال علاقات الملكية والإنتاج ، ومن خلال الموقف الوطنى عموماً فقد كان الوضع الطبقي فى الريف قبل ذلك متداخلاً ومتشابكاً بحيث لم يكن بارزاً فيه غير خط اجتماعى واحد يميز المتضمنين عن الفقراء والكادحين . .

أما الوضع الطبقي بعد صدور اللائحة وإضفاء الشرعية والقانونية على ملكية الأرض ثم تأكيد هذه الشرعية وتلك القانونية في ظل الإحتلال البريطاني لمصر ، فلا يمكن تحديده بمعنى تحديد جغرافية مصر الإجتماعية ، إلا على أساس علاقات الملكية وحسب الموقف الوطني . وعلى هذا فأصحاب العزب والوسايا ممن كانت أسماؤهم مقرونة بألقاب الباشوية والبكوية ومواقفهم موالية للإنجليز هؤلاء كانوا يشكلون طبقة الإقطاع في مصر ، أما ما عداهم فهم من الفلاحين الذين أنفسهم أيضاً تبعاً لعلاقات الملكية إلى طبقات إجتماعية مختلفة ، ومن ثم فقد تغير المدلول الطبقي لتعريف الفلاحين الذي أصبح تعريفاً عمومياً يتدرج تحت طبقة الفلاحين الأغنياء الذين يزرعون أراضيهم ويفلحونها بواسطة العمل المأجور ، وطبقة الفلاحين الصغار الذين يفلحون أراضيهم أساساً بأنفسهم ، وطبقة فقراء الفلاحين الذين يملكون قراريط من الأرض لا تكفي معيشتهم مما يضطرون إلى بيع قوة عملهم في أشغال الزراعة والتراحيل ، وأخيراً طبقة الإجراء الزراعيين أى طبقة البروليتاريا الزراعية .

وعند بداية هذا التحديد الطبقي حظيت الطبقات الفنية من المتخمين في الريف بحالة تمدد مستمر في حجم ملكيتها للأرض

بدليل الزيادة الملحوظة لعدد أغنياء الريف الذين كانوا يملكون أكثر من خمسين فدانا بينما تعرضت الطبقات الكادحة والفقيرة فى نفس هذا الريف إلى حالة إنكماش شديد فى ملكيتها للأرض قذف بالآلاف المؤلفة من الفلاحين الفقراء إلى خارج نطاق الأرض والملكية ، يؤيد ذلك زيادة عدد المعدمين فى الريف الذين أصبحوا من الناحية الطبقية عمال زراعة وتراحيل يعتمدون فى معيشتهم على بيع قوة عملهم إلى الآخرين ، وكذلك زيادة عدد فقراء الريف وكادحيه من مالكي القراريط القليلة الذين كانوا مجبرين على العمل جزءاً من الوقت لدى الملاك والمقاوين ، ولهذا فهم يعتبرون من الناحية الطبقية أنصاف عمال وفلاحين كادحين .

والملاحظة الجديرة بالذكر أن زيادة العمال وأشباه العمال فى الريف تقسم بالاستمرار ، فى عام ١٩٠٧ كان عدد عمال الزراعة والتراحيل يمثل نسبة ٣٦٣٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعدد ٢٢٥٧٠٠٥ فى عام ١٩١٧ ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠٤٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعدد ٢٣٨٧١٨٣ فرداً ، وقد استمر تزايد هؤلاء العمال حتى وصل عددهم فى عام ١٩٢٧ إلى مليون ٢٦٧٤٥٧ عاملاً ، وفى عام ١٩٤٥ وصل هذا العدد إلى أكثر من مليونى عامل . وفى عام ١٩٥٢ أصبحوا يزيدون كثيراً على هذا العدد .

وكذلك فقد إزداد فقراء الريف وكادحوه عدداً وقرأ في عام ١٩١٦ كان هناك مليون فلاح فقير ، متوسط ملكية كل منهم ٤٢ ٪ من الفدان . وفي عام ١٩٢٧ وصل هذا العدد إلى مليون ونصف يملك الواحد منهم أقل من نصف فدان . وفي عام ١٩٣٦ أصبح عددهم مليوناً و ٦٧٧٠٠٠ متوسط ملكية الواحد منهم ٤١ ٪ من الفدان علماً بأن مليوناً و ٣٠٠٠٠٠ فلاح منهم كان لا يزيد متوسط ملكيتهم عن ٣٠ ٪ من الفدان . وفي عام ١٩٥٠ تضمن هذا العدد إلى مليون و ٩٨١٣٣٩ فلاحاً يملك الواحد منهم ٣٩ ٪ من الفدان .

الراسمالية تغزو الريف

بدأت الراسمالية الأجنبية تخطط لغزو الريف المصري حتى في عهد محمد علي الذي استدان بمض الأموال من البيوتات الأجنبية في الاسكندرية^(١) هذه البيوتات التي استطاعت الاستحواذ على ملكية آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية أيام محمد علي نفسه .

(١) بنوك وباشوات : دافيد لاندروز — ترجمة د . عبد العظيم أنيس

ولذلك لم يأت عهد إسماعيل إلا وقت شهد الريف المصرى غزواً شاملاً من قبل الرأسمالية الأجنبية ، وذلك باعتباره أنه خير مجال استثمارى واستغلالى فى مصر الاقطاعية وقتئذ وقد نجح هذا الغزو من حيث وصوله بسهولة وسرعة إلى أعماق الريف ، ومن حيث حماية نشاطه واتساعه وامتداد عمره ، حيث كانت ضمانات الحصول على أراضى زراعية واسعة بالجن أو شبه الجن مسألة يسيرة عن طريق أسرة محمد على ، وحيث كانت الأيدى العاملة الزراعية كثيرة جداً ورخيصة جداً ، ومن هنا كان من الميسور إنشاء مزارع قطنية مربحة للغاية تستطع منافسة القطن الأمريكى .

وعلى الفور أخذ الغزو الرأسمالى للريف مواقع حصينة وثابتة على شكل تفتيش زراعية حديثة أشبه ما تكون بورش صناعية ، وعلى شكل شركات زراعية تشرف وتدير فلاحاً آلاف الأفدنة ، ويساند هذا وتلك رأسمالية ربوية يمثلها عدد من البنوك كان أبرزها البنك العقارى المصرى الذى تأسس سنة ١٨٨٠ بفضل ثلاثة من كبار المرائين اليهود فى مصر وهم « سوارس » و « رولو » و « قطاوى » ، وذلك بالشاركة مع ثلاثة بنوك فرنسية كبيرة . وكان نشاط هذا البنك خفيفاً جداً حيث بلغت قيمة صفائاته منذ إنشائه حتى سنة ١٩١٠ قرابة ٥٢٥ مليون جنيه مقابل رهن

١٩٢٣/١٥١٠ فداناً أى ثلث مساحة الأراضى المزروعة فى مصر كلها .

الثار الغزو

وقد حقق الغزو الرأسمالى للريف آثاراً هامة تبدو فى عدد من الظاهر ، أولها تفشى الأساليب الرأسمالية فى العملية الزراعية بالريف المصرى إلى حد أن الوسايا والأبعديات المملوكة للاقطاعيين قد تأثرت بهذه الأساليب مما جعلها تاجاً إلى شراء العمل المأجور الخالص من السخرة والعمل الإكراهى أسوة بما تفعله الرأسمالية الأجنبية التى وجدت فى العمل المأجور الحر أسلوباً مناسباً لفلاحة الأرض وزيادة إنتاجها وخاصة بالنسبة لزراعة القطن التى تتطلب مهارات فلاحية وفنية لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق العمل الحر ، وثانيها تطوير علاقات الإنتاج الإقطاعية فى الريف بشكل جزئى ورسى من خلال إعلان ديلبس دعوة العمال للعمل فى حفر القناة بطريقة تعاقدية حرة ، وبمقتضى الأمر الذى أصدره الوالى سعيد باشا بإعفاء الفلاحين الذين يعملون فى الأبعديات والجفاك وعزب كبار لللاك من السخرة ، وكذلك بمقتضى قانون إلغاء السخرة الصادر فى عام ١٨٨٩ . وثالثها ، قيام الوجود الفعلى والنظرى لسوق العمل.

الحرفى الريف . يؤكد ذلك إعلان ديلسبس وأمر سعيد باشا المشار إليهما من قبل . ورأيها ، تواجد ظاهرة البطالة بكل أشكالها وصورها كنفيجة لتواجد سوق العمل الريفى ، الذى كان يعانى نشاطاً فى العرض وخمولا فى الطلب . ويشهد على ذلك الإرتفاع المستمر فى فائض عمال الزراعة . خامسها ، من جوف هذه البطالة تولدت ظاهرة عمال التراحيل الاختيارية إسماً . حيث اضطرت الآلاف للؤلفة من الأجراء الزراعيين إلى الهجرة والترحال عن قراهم وجيرتهم للبحث عن العمل حتى لا يموتوا جوعاً . وسادسها ، استمرار الأشغال الإنشائية والزراعية بشكل موسمى وذلك مثل أشغال حفر الترع والمصارف وتطهيرها وإنشاء الطرق واستصلاح الأراضى ومثل عزق القطن وشتل الأرز . وسابعها ، نشأة الوجود المهنى لعمال التراحيل الذين احترفوا مهنة الحفر والردم بجانب احترافهم العمل الزراعى . وثامنها ، ظهور رأسمالية المقاولات فى مجال الأشغال الإنشائية والزراعية .

رأسمالية المقاولات

ورأسمالية المقاولات فى مصر هى ثمرة من ثمار الغزو الذى نظمته الرأسمالية الأجنبية لريختنا لاستغلاله بطريقة طفيلية لم تعرفها مصر

قبل حفر قناة السويس . فهذه الرأسمالية لا تمارس نشاطاً تجارياً أو زراعياً أو صناعياً ، بل تمارس نشاطاً شاذاً هو التجرة بالبشر ، أى شراء البشر ثم بيعهم بعد الحصول على ربح وسمسرة ، وذلك بواسطة نظام المقاولات الذى كان نظاماً احتكاريًا وقابضاً على سوق العمالة الربى بشدة وإحكام بحيث لا يصل إليه أحد إلا عبر مسالك هذا النظام الذى يبدو من الناحية المظهرية كشكل تنظيمى لتشغيل عمال الزراعة والتراخيل إلا أنه كان فى الواقع نظاماً احتكاريًا لممارسة النخاسة والرق الحديث بدليل أن مقاولى الأنفار لا يقومون بشراء قوة العمل لدى عمال الزراعة والتراخيل لاستهلاكها بأنفسهم ، بل بهدف بيعها والاتجار فيها ، بمعنى أنهم يتممون عملية الشراء هذه من أجل عملية بيع أخرى سبق الاتفاق عليها ، وذلك بدون علم العمال أصحاب قوة العمل المشتراء ، ولهذا فقد كان هذا البيع وذاك الشراء نوعاً من النخاسة لأنه يشبه إلى حد ما بيع وشراء جماعات المبيد بغير علمهم وبغير إرادتهم .

وعلى هذا الأساس اللغافى لحرية العمل كان يتم التعاقد على تشغيل عمال التراخيل ببدءاً عنهم بحيث لم يكونوا طرفاً مقابلًا فى هذا التعاقد باعتبارهما أصحاب قوة العمل المباعة كما يتم عادة فى مجال عمال الصناعة ، حيث يتم هذا التعاقد القانونى الحر والمباشر بين العامل باعتباره مالكاً

لقوة العمل وبين الرأسمال باعتباره مالكا للنفود، وطبعاً كان هذا
يعنى غياب العلاقات التعاقدية القانونية في مجال عمل الزراعة والتراحيل
عموماً. بينما كانت ولا تزال تسودهم علاقات اجتماعية متخلفة تحمل
سمات التبعية والأبوية، بل والإكراه.. فضلاً عن هذا فالدور الوظيفي
لرأسمالية المقاولات يبدو سلبياً خالصاً لعدم اشتراكها في الإنتاج
مباشر أو غير مباشر وبشكل إشرافي أو غير إشرافي. وكل صلتها
بالمعملية الإنتاجية تتم من خلال الورقة المحترمة جداً والمقدسة جداً
التي تسمى عقداً هذا العقد الذى يعطى بالتقدير في الحياة الرأسمالية
لدرجة نفعه بشرعية المتعاقدين حتى ولو كان تعاقد غير إنسانى وغير
أخلاقي وضاراً بمصلحة الجماهير العاملة كما كان يتم في عقود توريد
عمال التراحيل.

تصنيفة المقاولين

نتيجة للربح الجنوني والسهل الذى كانت تحققه رأسمالية
المقاولات، فقد ظل مجال المقاولات عموماً في بادئ الأمر حكراً على
الخوارج الأجانب والمتعصبين لمتعمهم بقوانين الحاكم المختلطة ولم
تدخل عناصر الرأسمالية المصرية هذا المجال الطفيل إلا بعد ثورة
١٩١٩ حيث حصلت هذه الرأسمالية لنفسها كل ثمار الثورة، ومن
ثم بدأت تبعث عن الربح في كل مجالات الحياة بما في ذلك مجال

المقاولات الذي تضخم نشاطه وأصبح يضم العديد من مقاولي التراحيل الكبار والمتوسطين والصغار المعروفين بسواقى الأنفار ، وكان من أبرز شخصيات هذا المجال أحمد باشا عبود وسمعان وطراد ودوس وعلوى وزاموم وأخنوخ بك فانوس والكونت صعب والبارون منشة وصيدناوى ومالحم ومرشاق وأنيس سراج الدين ووديع ماطلى وغيرهم . وهؤلاء هم كبار مقاولي الأنفار الذين تربعوا فوق قمة التسلسل الاستقلالى فى مجال التراحيل لانفسابهم اجتماعياً وطبقياً إلى الرأسمالية الكبيرة التى كانت تشارك فى حكم مصر من خلال تحالف الإقطاع ورأس المال الممثل فى الأحزاب الرجعية كحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى والجناح اليمينى من حزب الوفد المصرى .

بورصة توما

نتيجة تضخم مجال مقاولات التراحيل تواجدت بورصة خاصة به كان مقرها القهوة التى يملكها الخواجة توما اليونانى بميت غمر باعتبارها أكبر موطن لعمال الزراعة والتراحيل فى مصر ، حيث يقرر محمد الجبال رئيس الاتحاد التماونى بميت غمر سابقاً بأن عدد عمال التراحيل فى قرى مركز ميت غمر قد وصل فى ١٩٤٦ إلى قرابة ستين ألف عامل ، ويرى يحيى زغلول للرئيس السابق لمجلس مدينة ميت غمر بأن عدد هؤلاء العمال فى عام ١٩٦٤ كان يفوق عدد عمال

التراحيل في التليونية والبعية والفيوم وبني سويف ، علماً بأن عدد عمال التراحيل في الجمهورية في نفس العام وصل إلى ٢٠٠ ألف عامل منهم ١٢٠ ألف عامل بالدفلية . وأن ٧٥ ٪ من هؤلاء يوجدون في مراكز ميت غمر وأجا والسنبلاوين . وذلك حسب تقديرات وزارة العمل .

ومن هنا كانت بورصة توما المحل المختار الذي يتركز فيه معظم نشاط رأسمالية المقاولات في مصر عموماً ، وكانت بمثابة سوق يتعدد فيها أسعار الأنفار وقيمة العمولة والسهمية لكل من المقاولين وجلابي الأنفار ، وبالتالي تتم فيها المساومات والتعاقدات الخاصة بجلب وتوريد أنفار التراحيل الذين لم يعرفوا في جيلهم طريق هذه البورصة لأنهم لم يكونوا أبداً طرفاً مباشراً في هذه التعاقدات حيث يتم بينهم وشراؤهم عادة كاتباع الأشياء ، وهذه هي النخاسة بعينها .

التخصص المهني للتراحيل

نزولاً على حكم العادة ومتطلبات العمل والمهنة ظهر التخصص في أشغال التراحيل ، حيث وجد العمال القواس وشيالوا المقاطف . فالشيال بكل عمل زميله القواس ويتبادلان العمل أثناء المقطوعية . وعمال الكوريك ، وهؤلاء يقوم الواحد منهم بعمل القواس وزميله الشيال فيقوم بالحفر والردم معاً بواسطة الكوريك ، ويشغل

بالكوريك عامل الترحيلة الصعيدي والبحراوى إذا كان العمل
فى أرض جافة ، أما إذا كانت الأرض رطبة فلا يستطيع العامل
الصعيدي العمل بها . وعمال الدوكوفيل ، وهؤلاء يقومون بنقل أتربة
الحفر والردم بواسطة قاطرة صغيرة يدفعونها بأيديهم على قضبان
حديدية وهذا العمل من أشق أعمال التراحيل . وعمال الدريسة
المؤقتون يقومون بأعمال تجديد قضبان السكك الحديدية فى الوجهين
القبلى والبحرى بواسطة مقاوى الأنفار ، وأغلبهم من عمال التراحيل
فى محافظتى قنا وسوهاج . والعمال الدباشة وهم شيالو الأحجار وأعمالهم
تتطلب قوة ومهارة خاصة . وعمال المكدان ويعملون فى أشغال
رصيف الطرق بالأسمنت أو البازات . وعمال تكسير القصب ويعملون
فى تكسير القصب وتقسيره وشحنه بالقطارات إلى مصانع السكر ،
وهم من عمال التراحيل الصمابدة . وعمال المشروعات الزراعية وهم
الذين يقومون بأعمال زرع القطن وعزقه وجنيه ، ويعملون أيضاً
فى شتل الأرز وحصده وكذلك فى حصد القمح ، وفى موسم حليج
القطن يعملون بالحالج بواسطة مقاول الأنفار . وما يذكر أن الأحداث
والنساء يشتغلون بكثرة فى بعض أشغال التراحيل ، وبالذات فى أشغال
الزراعة والحفر والردم وأعمال هالج للقطن .

كرباج المقاول

تلجأ الرأسمالية عادة في كل مشروعاتها إلى إيجاد وظيفة مهمتها الردع والزجر للعمال في مواقع العمل والإنتاج ، وهذه الوظيفة كانت وما زالت شائعة في أشغال التراخيل ، وذلك بقصد تكثيف العمل والمقطوعية بواسطة إشاعة الخوف في ساحات العمل ، حيث كان شاغل هذه الوظيفة الرادعة باعتباره كرباج المقاول يهيمه جعل ساحة العمل والتشغيل هذه ساحة جهنمية لا اعتصار المزيد من عرق العمال وجهودهم ، ولا يشغل وظيفة كرباج المقاول عادة غير القتلة وقطاع الطرق من أشقياء الريف ، وذلك مقابل أجور وإكramيات سخية وذلك على أساس أنهم الرؤساء المباشرين للعمال في مواقع العمل المختلفة ، ويطلق عليهم الخولى ، والريس ، والميال .

وبجانب الوظيفة الرادعة ابتدعت رأسمالية المقاولات وظيفة أخرى حافزة هي وظيفة « القيدة » أى العامل الذى يقود فرقة من العمال أثناء العمل والمقطوعية بقصد زيادة الإنتاجية عن طريق إثارة حماس العمال بفضل ما يقدمه العامل القيدة من قوة المثل في العمل والمقطوعية ، حيث كان يوضع القيدة على رأس فرقة من عشرة عمال أو أكثر على أن يتحقق قبلهم مقطوعية مكثفة وعالية لتسكون نموذجاً ومثلاً لعمال فرقته الذين يجب عليهم الوصول إلى مستوى هذه

الإنتاجية مهما كلفهم ذلك من جهد وعناء بفضل هذا الحافز الشيطاني الذي يولد في نفوسهم حماساً أشبه بالانفعل الذي اختلط فيه الحماس بالغضب والسخط والغيرة بالحقد والكراهية نحو العامل القيدة الذي يتم اختياره من العناصر الشابة ذات المهارة والقوة الجسدية الخارقة وذلك كله نظير إكراهية لا تعتمدى القروش المدودوات .

وقبل أن ننهى حديثنا عن نشأة أشغال التراحيل فى مصر نقول فى إيجاز أن أشغال التراحيل بدأت بشكل عام إكراهية ومقرونة بالسخرة البغيضة ، ورغم تطور العلاقات الاجتماعية فلم تواكلها علاقات متقدمة ، ولهذا لن أعالى إن قلت أن العلاقات التى مازالت تغطى حياتها بها سمات من العبودية والإقطاعية بدليل تواجد الوظائف الرادعة السابقة الذكر ، هذه الوظائف التى قد تواجد نظيرها فى العصور القديمة ، حيث كان الملوك والأسياذ ينتقون بعض الشغالة من العبيد ليعملوهم وكلاء عنهم فى تنفيذ المشروعات الانشائية الكبرى . وهؤلاء الوكلاء كانوا يتحولون بالطبيعة إلى سياط تلهب ظهور أخونهم العبيد وكان الملك سليمان واحداً من الملوك الذين اهتموا بوجود هذه السياط البشرية . فقد جاء فى العهد القديم أنه قام بتعيين ثلاثة آلاف وسمائة من الوكلاء على تشغيل العبيد أثناء بناء قصره فى أورشليم .

الفصل الثالث

حياة عمال الزراعة والترحيل

السخرة والعمل الانشائي

ظلت السخرة بوجهها السافر والمستقر مرتبطة تاريخياً بالعمل الإنشائي والزراعي بحيث صاحبت سيرته الطويلة منذ آلاف السنين عبر كل النظم الاجتماعية التي عاشت على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

والعامل الرئيسي في ارتباط السخرة بالعمل الإنشائي والزراعي ليس الضرائب التي ابتدعتها الدولة القديمة ، والتي كانت بتحصيلها عن طريق انتزاع العمل الجسماني إقامة المشاريع الإنشائية والزراعية

كما يزعم السادة علماء الاجتماع البورجوازيون الذين يهيمهم جداً أن يؤكدوا أن الإنسان المسخر ليس عبداً ولا قفاً ولا عاملاً وإنما هو مجرد إنسان حر لم يدفع ما عليه من ضرائب للدولة ، بمعنى أنه مجرد إنسان مدين فقط . وذلك بقصد تسمية الجماهير عن حقيقة الانقسام الطبقي والصراع الطبقي في الحياة والمجتمع . أما العامل الرئيسى في ذلك فهو ممارسة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان باعتبارها القاسم المشترك في العبودية والإقطاع والرأسمالية ، وباعتبارها تمثل جوهر العلاقات الاجتماعية في هذه النظم الاجتماعية الثلاثة حيث كانت هذه العلاقات الاجتماعية تعبيراً عن تقسيم المجتمع إلى طبقات سيدة وظالمة — وإلى طبقات مسودة ومظلومة من العبيد والأفنان والمال الذين حفروا بأظافرهم أعمق أعماق الأرض بواسطة السخرة التى فرضت عليهم وفقاً لعلاقات استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وليس وفقاً لعلاقات حقوقية وقانونية ومدنية بسبب مديونيتهم للدولة . يؤيد ذلك أن حالات السخرة التى فرضت على الفلاحين المصريين فى عهد محمد على وسعيد باشا لم تفرض عليهم بسبب ديونهم للدولة ، ولكن فرضت عليهم لانتمائهم اجتماعياً إلى الطبقات المسودة والمقهورة فى المجتمع ، هذه الطبقات التى قامت بتنفيذ كل أشكال السخرة فى كل المصور-

السفرة المصرة في مصر

والشعب المصري من أقدم الشعوب التي تعرضت للسفرة ،
وبالذات في الأعمال الإنشائية والزراعية بسبب النشأة المبكرة جداً
للدولة المركزية في مصر بفضل النفقة الحضارية للمجتمع المصري من
الشيوعية البدائية إلى العبودية التي هي أول شكل اجتماعي من
أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان إذ انقسم المجتمع المصري
إلى جماعات من الناس . يستطيع بعضها أن يمتلك عمل الآخرين ، بل
ورقابهم على الدوام » وهذا يقى انقسامه إلى طبقات ذات مصالح
اقتصادية متنافرة لأول مرة في التاريخ ، ومن ثم أصبحت مصالح
الأسياذ تختلف عن مصالح العبيد والأقنان اختلافاً كان يتعمق يوماً
بعد يوم حتى وصل إلى حالة التناقضات المستعصية لدرجة استحالة
التوفيق بينها موضوعياً ، وعندئذ فقط نواجهت الدولة كظهر لهذا
كله » (١) .

والدولة المصرية كأي دولة قديمة كانت عبارة عن هيئة لتنظيم
المنف بغية استثمار العبيد الأقنان لمصلحة الأسياذ عن طريق تفنيد

(١) الدولة والثورة — لينين ، الأعمال الكاملة باللغة العربية ،
الناشر دار التقدم بموسكو ١٩٦٧ .

الظلم الاجتماعى وإخفاء الشرعية على ممارسته ، ولهذا اكتسبت الدولة
ورجالها صلاحيات السلطة العامة المخاطة بالخوف والقداسة معاً ،
وبالتالى أصبحت وظائفها ذات احترام خرافى وبمقتضى هذه السلطة
العامة فرض العمل الاكراهى على الشعب المصرى الذى سخر فى بناء
الأهرامات والمعابد ، وفى حفر قناة السويس وبناء القناطر والسدود ،
وفى حفر آلاف الترع والمصارف والرياحات وفى شق الكثير من
الطرق وتمهيدها ، وكانت هذه المنشآت التى تثبت كفاءة شعبنا
المصرى وقدرته المظيمة فى التشييد والتعمير والبناء هى فى الوقت
نفسه إمارة ساطعة على تسخيرها حيث تذكرنا بلسعات السياط التى
كانت نستقبلها أجساد أجدادنا بناة هذه الإنشاءات الرائعة ، هؤلاء
الأجداد الذين عاشوا ويلات السخرة المعصرة فى مصر مما جعلهم غرباء
عن الحياة والمجتمع .

بصمات السخرة فى ريفنا

رغم حضارة القرن العشرين ما زالت بصمات السخرة المقيتة
تفعلى الريف المصرى بكفوره وعزبه وقراه ، حيث كان هذا الريف
وما زال مسرحاً لوقوع حوادث الاعتداء ذات الطابع الوحشى على
عمال الزراعة والتراحيل ، فى حالة عدم طلوع العامل مع الترحمة .

بسبب خارج عن إرادته كأعذار المرض أو عدم القدرة على إعداد الزوادة فإنه يحفظ من يته أمام أهله وذويه لكي يشحن مع الترحيلة وكأنه شيء من الأشياء ، وهذا الخطف يتم عادة مصحوباً بالضرب والإهانة أمام كل أهالي القرية بما في ذلك حضرة العمدة الذي كان يبارك هذا الاعتداء غير الإنساني في أغلب الأحيان بحاملة المقاول ورجاله الأشرار ، وفي الحالات التي لا يتمكن فيها المقاول ورجاله من اختطاف بعض العمال المتخلفين عن الترحيلة كانوا يلجأون للنيل منهم بالعمل الكيدى والتآمرى كالقتل وحرق الزرع ، أو استعمال سلاح الكمبيالات البيضاء التي يحررها المقاول دائماً لربط عمله ، هذا السلاح الذي كان يؤدي إلى حبس عمال الزراعة والتراهيل وبيع منقولاتهم الهزيلة إن وجدت بفضل قضايا الحجز والتبديد التي يرتبها سلاح الكمبيالات البيضاء ، حيث كان يتم الحجز على أشياء وهمية وغير موجودة أصلاً لدى العمال ، وذلك بمعرفة العمدة وشيخ البلد والمخضر الذين يساهمون في توريط العمال بحيث لا يمكنهم أبداً الإفلات من الوقوع في جريمة التبديد الموجهة للعبس قانوناً .

وكانت المعاملة الوحشية لعمال الزراعة والتراهيل تبدو أكثر وضوحاً في تفتيش الأمراء والإقطاعيين السابقين ، مثل تفتيش البرنس إسماعيل داوود ، ومثل تفتيش عائلة البدراوى التي كان

يتم فيها تحت سمع وبصر سلطات الأمن خطف العمال وإرغامهم على العمل الإكراهي تحت إشراف القنلة والأشقياء ومثل تفتيش اللوم المسمى بعزبة الفردوس التي كانت تضم سجناءً خاصاً بتأديب عمال الزراعة والتراهيل الذين يرفضون العمل في هذا الفردوس اللعين .

الزواذة وأكلة الطرى

هل تعرفون كيف يعيش عامل الترحيلة .. ؟ أنه يعيش بأبخس أجر يأخذه عامل . أنه يعيش على البتاو والبصل . هذا ظلم اجتماعي ضد الدين وضد الإنسانية . وضد طبيعة البشر ، هذا ما قاله عبدالناصر عن الظروف التي يعيشها عامل الترحيلة الذي يذهب للعمل في البراري والصعاري حاملاً نفسه وزواده التي هي عبارة عن جوال به خبز البتاو الرديء المصنوع من الذرة المخلوطة بالحلبة . وبه كذلك محلبة المش والخلل . هذه هي زواده التي يعتمد عليها في تغذية نفسه طوال مدة الترحيلة . وهي على هذا النحو تافهة القيمة الغذائية لعدم تعادلها على الإطلاق مع قيمة ما يبذله من تعب وجهد ، ول فقرها الشديد جداً تخلوها من المواد الغذائية المناسبة ، ولا يقتات العامل طوال مدة الترحيلة غير وجبة واحدة غنية بمض الشئ بمحتواها الغذائي وهذه الوجبة التي يطلق عليها « أكلة الطرى » ترسل إلى أغلب العمال من

ذويهم عن طريق المفاول وتكون عادة عبارة عن فطيرة أو فطيرتين أو بعض الرقاق أو طاجن من الأرز المعمر بالابن .. وفي كثير من الأحيان كانت تنتهى زوادة العامل قبل انتهاء الترحيلة ، ولهذا كان يضطر إلى القسول ، وإلى أكل بعض الأعشاب والنباتات البرية ، وهذا هو حال عمال الزراعة والترحيل في البلاد النامية عموماً^(١).

ونعود إلى الحصيلة الغذائية التي يتناولها عامل الترحيلة من زوادته يومياً فنجدها قرابة ألف جرام من خبز البتاو المصنوع من الذرة وهي تساوى حوالى ٢٤٠٠ سعر حرارى . وقرابة مائة جرام من المش المزوع الدسم، وهي تساوى أيضاً حوالى ١١٥ سمرا حرارياً وبذلك فإن جملة ما يحصل عليه العامل من قيمة غذائية خالصة لا تحقق غير ٥١٥ سمرا حرارياً ، علماً بأن عامل الترحيلة يحتاج يومياً إلى ٤٥٠٠ سعر حرارى كحد أدنى، وذلك على أساس أن أعمال الزراعة والترحيلة من الأعمال الشاقة التى تحتاج غذاءً مضاعفاً ومتنوعاً، ومع العلم بأن العامل الذى يبذل جهداً بسيطاً وعادياً يحتاج يومياً إلى

(١) مجلة السام والاشتراكية ، يوليو ١٩٦٥ .

٣٠٠٠ سمر حرارى على أن تحتوى هذه الكمية على مائة جرام بروتين ثلثها على الأقل بروتين حيوانى ومائة جرام من الدهن هذا بخلاف الفيتامينات والأملاح والمعادن المطلوبة لحياة الجسم وبنائه .

وبسبب النقص الشديد فى غذاء عامل الزراعة والتراخيل عموماً ، وذلك من حيث الكمية والكيفية والتنوع ، فإن بناءه الجسمانى يتعرض باستمرار لعملية هدم شديد ومستمرة حيث يحرم هذا الجسم يومياً من قرابة أثنى سمر حرارى هذا بخلاف حرمانه من مزايا البروتينات الحيوانية والنباتية ومن الدهون والفيتامينات والأملاح والمعادن اللازمة ، كما أنه يتعرض أيضاً لحالة أخرى من الهدم من جراء تفشى الأمراض والطفيليات فى جسمه بسبب ظروف عمله واستعماله مياه البرك والترع والمصارف فى برارى الدلتا .

الأجور الهزيلة

... وهكذا نرى أن الفرق بين فئات الشعب المصرى كبير جداً وبين وظاهر وواضح ، فن فلاح مسكين لا يملك من الأرض شيئاً ويعمل فى أرض سواء بما لا يسد له رمقا ولا بقيه من جوع وبرد إلى مالك غنى يحوز ألف فدان وأكثر ، ومن فلاح فقير يملك بعض الفدان أو فداناً أو إثنين أو ثلاثة على الأكثر إلى نرى من كبار

المالكين قد تجاوزت الفدادين التي يملكها العشرة آلاف أو أزيد ، ومن فلاح يعمل طوال اليوم في الحقل لقاء قرشين أو قرش ونصف القرش في الأيام العادية ، ولقاء خمسة قروش في موسم القطن ، إلى ابن غنى يصرف بلا حساب ويرى الجنيهاً كيفاً اتفق ، هذا ما كتبه جريدة « الحساب » الاشتراكية في ٦ مارس عام ١٩٢٥^(١) عن التفاوت الطبقي في الريف للمصري وعن الأجور الهزيلة التي كان يتقاضاها عمال الزراعة والتراجيل بعد ثورة ١٩١٩ التي قدموا خلالها أعز التضحيات وأغلاها في حين خانها تحالف الإقطاع ورأس المال من أجل مصالحه وأطماعه التي ظهر بعضها في المشاركة في رأس مال الشركات الزراعية والإنشائية المملوكة لرأس المال الأجنبي وللمصر ، ولهذا أصبح مثلاً الخائن أحمد زيور باشا رئيس الوزراء المصري رئيساً لمجلس إدارة الشركة المصرية الجديدة ، وهي شركة انجليزية زراعية كانت تملك ٤٨٢٥ فدانا^(٢) . وأصبح جلال الشعب اسماعيل باشا صدقي رئيس الوزراء عضواً في مجلس إدارة شركة كوم امبو الزراعية ، وعضواً في شركة الأشغال والمباني وهي شركة انجليزية

(١) تاريخ الحركة النقابية المصرية — عبد للنعم النزالى ص ٩٨ .

(٢) الأرض والفلاح لإبراهيم عامر .

كان رئيسها سبنكس باشا مفقش الجيش المصرى سابقا ، وأصبح حسين سرى باشا رئيس الوزراء عضواً أيضاً فى مجلس إدارة شركة كوم امبو الزراعية هذا بخلاف غيرهم وغيرهم من الباشوات والبكوات المنتفعين بثورة ١٩١٩ .

والحديث عن تطور أجور عمال الزراعة والتراخيل يتطلب منا العودة إلى عهد محمد على حيث كان أجر العامل الزراعى قد تمحدد بقرش واحد يوميا ، وفى أيام حفر قناة السويس حددت لأئمة العاملين بها أجر العامل بحوالى أربعة قروش يوميا ، ثم ارتفع هذا الأجر إلى ثمانية قروش وفقا لإعلان شركة القناة بدعوة العمال المصريين للعمل بها بعد تعطيل اللأئمة السابقة ، ولكن الشركة لم تنفذ هذا ولا ذاك إلا فى حدود ضيقة وفى فترة زمنية قصيرة حيث كانت الأجور الفعلية والسائدة تتراوح ما بين ٤٣٢ مليا و ٦٢٥ مليا فى الشهر وحتى بعد إلغاء السخرة عام ١٨٨٩ ، حيث اعتمدت سلطات الاحتلال البريطانى ٤٠٠ ألف جنيه فى السنة كأجور لعمال المشاريع الزراعية والإنشائية ، وذلك على أساس أن متوسط أيام العمل بالنسبة لهؤلاء العمال لا يتعدى مائة يوم فى السنة . وأن عدد العمال المطلوبين لإنجاز هذه المشاريع هو ٢٣٤٦٤٣ عاملا . وأن هذا يضى أن الأجر اليومى للعامل لا يزيد على ١٨ مليا يخصم منها كل حولات القاولين .

ولكن ما حدث فعلا هو تخفيض عدد العمال المطلوبين إلى ٢١٢ ألف عامل كانت أجورهم الإجمالية تقدر بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه ويعنى هنا أن أجر العامل كان يتراوح بين ١٢ و ١٣ مليا في اليوم^(١).

ومن ثم فالأرقام السابقة تدلنا على تناقص أجور عمال الزراعة والتراخيل في ظل الاحتلال البريطانى عن أجورهم منذ ثلاثين سنة أثناء حفر قناة السويس. وتدلنا على تناقصها بشكل صارخ حتى عن أجور زملائهم العمال الأفارقة الذين كانوا يعملون في مناجم جنوب أفريقيا كما سبق أن ذكرت.

تطور أجور عمال الزراعة والتراخيل

وتظل أجور عمال الزراعة على حالتها تقريبا فلا تتحسن إلا بقيام الحرب العالمية الأولى. حيث اضطرت الجيوش البريطانية بعد هزيمتها في موقعة غاليو بولى وقبلها أى في عام ١٩١٥ بالتحديد إلى الاستعانة بعمال التراخيل الصاعدة. كتب الليفتينانت كولونيل البريطانى ب.ج. ايلجود يقول « أن الصعيد ينتج رجالا ذوى بناء جسمانى

(١) تاريخ الحركة النقابية المصرية لعبد المنعم الغزالى ص ١٥ .

رائع ولا يضارعهم إنسان آخر في قدرتهم على الاحتمال ، فهم يؤدون الأعمال اليدوية في يسر وسهولة ، ولكنهم ييلفون حد الإعجاز في أعمال الحفر، وهى الأعمال التى كانت الحملة تتطلبها بالذات حينذاك ولكن مع اتساع العمليات الحربية تزايد طلب عمل التراحيل والصمايدة والبعاورة على السواء . وذلك بشكل جنونى حتى تحول إلى سخرة مفضوحة » .

تحدثنا الأهرام الصادرة فى مارس ١٩١٦ فتقول « وجد العمال الماطلون الفرصة سائحة الالتحاق بخدمة السلطة العسكرية التى تعطى الفاعل « عامل الزراعة والتراحيل » أجره فى اليوم لا تقل عن سبعة قروش »^(١) ، وإذا نظرنا إلى مقالته الأهرام عن ارتفاع أجر الفاعل أى عامل الزراعة والتراحيل فإننا نفهم أن الاجراء الريفيين قد ارتفعت أجورهم عن ذى قبل ، ولكنها هبطت مرة أخرى بعد ثورة ١٩١٩ كما قالت جريدة الحساب المصرية فى عام ١٩٢٥ بسبب خيانة الرأسمالية المحلية حيث حصلت على كل الثمار الاجتماعية لهذه الثورة مشاركة مع الإقطاع .

(١) تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، أمين

عز الدين ص ١٤٩ .

وبعد الحرب العالمية الثانية لم تزد هذه الأجور على خمسة قروش يوميا للعامل ، وذلك فى سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فى حين أن أيام عمله كانت تتراوح ما بين ١٥٠ و ١٨٠ يوما فى السنة ، وهذا يبين أن الاجر السنوى لعامل الزراعة والتراحيل كان يتراوح فى هذه الايام بين ٧٥ و ٩٠ جنيها ، بينما كان أجر زميله عامل الصناعة والتجارة والخدمات يصل إلى ٣٥ جنيها فى السنة وفقا لإحصائيات ١٩٤٢ . وحتى عمال الزراعة والتراحيل فى محافظتى قنا وأسوان لم تزد أجورهم الفعلية عن خمسة قروش يوميا، رغم الأمر المسمى الصادر فى ١٩٤٥ بشأن تحديد أجرهم اليومي بعشرة قروش بعد نقضى وباء التيفود بينهم مما أدى إلى موت الآلاف منهم ، وكان ذلك محاولة من الملك فاروق نفسه الذى ذهب لزبارة مناطق الوباء لترضية الرأى العام الذى فاض فى الغضب واستبد به السخط بفضل دعاية المنظمات الشيوعية واليسارية وإثارتها لمأساة ضحايا التيفود فى مناطق زراعة القصب وصناعة السكر للملوكة للرأسمالية الأجنبية فى محافظتى قنا وأسوان .

ولذلك عاش هؤلاء العمال عيشة الفقر المطلق . لا لأن أجورهم لم ترتفع مع ارتفاع الأسعار فى أيام الحرب العالمية الأولى والثانية وبمدهما ، بل لأن هذه الأجور كانت منخفضة جداً بالنسبة لأسعار

ما قبل الحرب الأولى ، وهذا الفقر كان حقيقاً في حياتهم لضالة أجورهم .
إذا ما قورنت بأسعار المعيشة الضرورية . بدليل أن متوسط أجورهم
الشهرية في سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت لا تزيد عن
٧٥ قرشاً في حين أن مصلحة الإحصاء المصرية قدرت في سنة ١٩٤٢
أن ما يحتاج إليه عامل وزوجته وأربعة أولاد اشراء طعامهم وكسائهم
يجب ألا يقل عن أربعة جنيهات و ٤٣ قرشاً ، وذلك وفقاً للأسعار
الرسمية وليس وفقاً لأسعار السوق السوداء^(١) .

ومع تطور الحياة السياسية والاجتماعية في مصر تحسنت أجور
عمال الزراعة والتراحيل تحسناً طفيفاً في عهد حكومة الوفد الأخيرة
في سنة ١٩٥٠ ، حيث أصبح متوسط هذه الأجور سنوياً ١٤ جنيهاً
علماً بأن هذه الحكومة أصدرت في نفس الفترة الأمر العسكري
٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن غلاء المعيشة لعمال التجارة والصناعة دون
عمال الزراعة والتراحيل ، ولهذا ارتفعت أجور عمال المدن عموماً إلى
١٥٠ ٪ بالنسبة للأجور التي تقل عن ٥ جنيهات ، وإلى ١٠٠ ٪
بالنسبة للأجور التي لا تزيد على عشرة جنيهات شهرياً .

(١) تطور الحركة الوطنية المصرية — شهدى عطية ص ٩٢

وبينما كان الأجراء الريفيون يعيشون حياة الفقر المطلق طوال العهد الملكي وحكوماته سواء كانت دستورية أو سمدية أو وفدية كان الإقطاعيون وأغنياء الريف يزدادون ثراء وغنى حيث ارتفعت دخولهم من الإيجارات الزراعية من ٣٥ مليون جنيه في عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليون جنيه في عام ١٩٤٥ ، ذهبت كلها إلى جيوب وخزائن ١٣ ألف إقطاعي و ٢٣ ألف من أرباب الريف .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ظهر اهتمام ملموس لتحسين حالة عمال الزراعة والتراحيل باعتبارهم قوة منتجة ومحرومة ، وقد تجلّى هذا الاهتمام في نصوص قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٥ الذي نص لأول مرة على تحديد ساعات عملهم بثماني ساعات يوميا ، وبمقتضى هذا القانون حددت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي الحد الأدنى لأجورهم بمبلغ ١٨ قرشا يوميا وعشرة قروش بالنسبة للأحداث والنساء ، علما بأن الحد الأدنى لعمال الصناعة والتجارة في نفس الفترة كان محددًا بمبلغ ١٢ر٥ قرشا في اليوم ، ويبدو أن هذا التحديد الأجرى لعمال الزراعة والتراحيل كان بمثابة تدويض اجتماعي وقانوني لهم بواسطة قانون الإصلاح الزراعي الذي كان يمثل أقوى ضربة تعرض لها مستغلوهم الإقطاعيون من بكوات وباشوات .

ولكن عدم نضوج الوعي الطبقي لدى هؤلاء الأجراء جعلهم لا يستفيدون قريبا من التعديد الجديد لأجورهم ولذا ظلت هذه الأجور حتى عام ١٩٦١ تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ قرشا يوميا . وفي بعض مناطق الجمهورية كانت تهبط حتى تصل إلى خمسة قروش يوميا ، ويؤكد ذلك مانشرته مجلة روزاليوسف في عددها الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٦ حيث قالت « وبدأت محافظة البحيرة في مشروعها لتقضى على أخطر جريمة ترتكب في حق الإنسانية .. ودرست حالة عمال الترييلة لتكشف حقائق رهيبة . أنه يعمل عن طريق مقاولي الأنفاق الذين يتقاضون من الشركات صاحبة العمل ١٨ قرشا كأجر يومي . وبعد استقطاع العمولات للمقاول الكبير وسواقي الأنفاق والتوابيع إلى آخر قائمة المستغلين يقبض العامل خمسة قروش في مقابل جهده وعرقه منذ شروق الشمس حتى غروبها » .

ونتيجة لهذا بقيت أجور عمال الزراعة والترحيل ضئيلة، وكانت تنضال أكثر فأكثر عندما تصل إلى أيديهم للعوامل التالية :

- ١ - إنجاب الأطفال بكثرة وبفقر حساب .
- ٢ - حرمانهم من الخدمات الصحية والتعليمية والتموينية باعتبارها أجور غير مباشرة .

٣ — أوقات العمل غير المدفوعة الأجر كإطالة وقت العمل وتكثيفه .

٤ — أيام العمل غير المدفوعة الاجر التي يقدمونها مقابل عودتهم راكبين إلى قراهم البعيدة .

يشهد على ذلك ما نشرته صحيفة « الاشتراكي » في عددها رقم ٣٨ حيث قالت « كان المقاول فوق ذلك يخصم من العامل أجر ثلاثة أيام في الشهر ثمنا لعودته .. ولذلك كان الكثير من حال التراحيل يرفضون العمل بلا أجر مفضلين العودة إلى قراهم البعيدة مشيا على الاقدام نتيجة لانتهاء طعامهم الذي يحمّلونه ، وكان منظرهم أثناء هذه العودة الجماعية يماثل تماما مواكب الجوع التي كثيرا ما تشهدها القارة الهندية ، ومن ثم فقد كانت أحوالهم البائسة تثير الشفقة عليهم إلى حد أن بعض مأموري المراكز كانوا يستضيفونهم في مراكز البوليس بالبندر ، وذلك بحسبهم شكليا كتشردين حتى يتمكنوا من إعطائهم جربة الخبز وتذكرة السفر إلى قراهم » .

حياة الطلاب

يعيش عامل الزراعة والتراحيل حياة العذاب بكل معنى الكلمة

فنداؤه عيش البتاو وغموسه المش والمخل ، وملبسه هدمة أو قطوشة مهلهلة ، وفي سفره إلى عمله يعامل معاملة الدواب والاشياء ، حيث يتم نقله ليلا بسيارات اللورى ومن هنا يتعرض هو وزملاؤه للموت بالجملة ، ففي عام ١٩٥٨ مثلا انقلبت السيارة النقل للملوكة للمقاول إبراهيم شلهى بميت غمر وذلك ليلا بجبهة ميت الفردقيلة وكانت تحمل قرابة خمسين عاملا مات منهم ١٥ عاملا من قرية واحدة ، وفي عام ١٩٥٩ انقلبت ليلا السيارة النقل قيادة السائق فهى الزغندى بجبهة الجيزة ، وكانت تحمل ٥٠ عاملا مات منهم أربعة عمال من قرية واحدة ، وفي عام ١٩٦٣ انقلبت السيارة النقل قيادة السائق عبدالنعم مملوك بجبهة دسوق وكانت تحمل عددا كبيرا من العمال مات منهم سبعة عمال ، وفي نفس العام انقلبت السيارة النقل للملوكة باسم عبده بدوى بميت غمر وكانت تحمل ٥٠ عاملا مات منهم أربعة عمال ، وفي عام ١٩٦٥ انقلبت ليلا السيارة النقل ملك. أبو رمضان بميت غمر فى ترعة بجبهة الجيزة وكانت تحمل ٦٦ عاملا مات منهم ٢٦ عاملا من قرية واحدة من بينهم شقيقان وعريس جديد ، وفي عام ١٩٦٧ انقلبت السيارة النقل للملوكة باسم الحاج بميت غمر وكانت تحمل عددا كبيرا مات منهم ستة عمال وأصيب ٢٦ عاملا .

وبجانب هذا الموت بالجملة يتعرض عامل الترحيل لموت آخر
بطيء وفظيع خلال إقامته قرب مواقع عمله في المراء وعلى الترع
واللصاف وفي الصحراء وفي ثلجات البراري .

الوجود الاجتماعي لأجراء الريف

إن حياة أجراء الريف التي عرضت لمحات مظلمة منها لم تعمل
حفظ على نفسي الأمراض الجسدية في صفوفهم ، وبالذات أمراض
الشيخوخة المبكرة ، بل ولدت فيهم أمراضاً روحية ونفسية كانت لرافة
والجهل والخلوع والاستسلام والغربة الاجتماعية مما جعلهم يعيشون
على هامش الحياة والمجتمع ، وذلك بمشاعر تشبه مشاعر الفجر والعرب
الراحل كما قلت من قبل .

ولهذا لم يكن لهم أدنى وجود يذكر في الريف سواء كان سياسياً
أو اجتماعياً .. حيث كان الصراع الطبقي لديهم في حالة من الخمول
والركود الشديدة ، وهذا شيء طبيعي بالنسبة لفئة اجتماعية كادحة
وممتجة . وفي الوقت نفسه متروكة في غربتها ومحبوسة في ضياعها
الذاتي . ولم تسمح لها ظروف السخرة القنعة أن تتبادل خلال مشاركتها
في الإنتاج أى تأثير إيجابي مع المجتمع الذي تنظر إليه من خلال معرفتها

الحسية البتورة والشوكة . . ومن خلال تماسها وشقاها . . ومن خلال لسعة كبراج الماقل وألفاظ الإهانة البذبة اللى تقرع آذانها باسمرار ، مما جعل شكل وعيها مطابقاً لشكل حياتها ، وبذلك فقدت حواسها الروحية كالطموح والعزم والإرادة .

ولكن رغم غياب الوجود الاجتماعي لأجراء الريف وكادحيه على هذا النحو فقد ظهرت بعض النضالات الفلاحية القليلة جداً فى ساحل سليم وبهوت وكفور نجم . وفى سمبوتام ودقهلة والسرور وبعض قرى مركز أجا . وقد قام بعضها بفضل بعض التنظيمات الشيوعية اللى تكونت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى مصر ، حيث شنت حملة موفقة ضد الملكية وضد تحالف الإقطاع ورأس المال خلال مأساة كادحي الريف وأجراءه فى مديرتى قنا وأسوان بسبب نفشى وباء التيفود الذى قضى على حياة الآلاف منهم ، مما اضطر الملك فاروق إلى زياره المديرتين وتقديم المساعدات العاجلة لساكناتها تنادياً من انفجار السخط الشعبى ، كما كانت هذه التنظيمات الشيوعية على أساس الفكر الاشتراكي الثورى فى الريف وأصدرت مجلة سرية باسم « صوت الفلاحين » ومن ثم استطاعت أن تكسبه بعض المواقع الريفية القليلة من خلال خيرة فلاحيا وعاملها الزراعيين إلى صفوف الفكر الاشتراكي حيث أصبح بعضهم يحق وبصدق من

أبرز المكواذر الاشتراكية في مصر ، وهذا يعني إمكانية بحث
المناضل الريقي حفيد الفلاح المصري القصيح وانتزاعه من أغوار غربته
الاجتماعية العميقة .

الوجود النقابي في الريف

ومن الطبيعي ألا يظهر أى وجود نقابي على أرض الريف المصري
بسبب خمول الصراع الطبقي، مع العلم بأن فكرة تحقيق هذا الوجود
النقابي برزت أول مرة في يناير سنة ١٩٠٧ من خلال خطاب للزعيم
محمد فريد قال فيه « الفلاح المصري ^(١) أنفس فلاح في العالم . ولا
خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائي وجعله إجبارياً
وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة والملاك »
ولكن هذه الفكرة لم تلق استجابة لغربة عمال الزراعة والتراخيل
وعزلتهم . وذلك حتى عام ١٩١٩ حيث تكونت نقابات لعمال
الزراعة في شركة كوم امبو وفي تفتيش للطاعنة بالوجه القبلي ، وفي
نفس الوقت تقريباً بدأ الحزب الاشتراكي المصري الذي تكون

(١) كانت وما زالت كامة فلاح من الناحية العامة تطلق على العامل

في أعقاب ثورة ١٩١٩ يدعو ويطالب بتنظيم عمال الزراعة في نقابات بواسطة برنامج الذي نشرته الأهرام في عددها الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ ، كما طالبت جريدة « الحساب » الاشتراكية في عددها الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ بضرورة تكوين نقابات للعمال الزراعيين .

ولكن الدعوة إلى قيام نقابات عمالية في الريف بقيت مجرد حبر على ورق لعدم مساندتها بكفاح جماهيري واسع يشترك فيه العمال الزراعيون بشكل أساسي . وحتى نقابتا شركة كوم امبو وتفتيش للطائفة فقد تأسسا بفضل صناعة السكر والعمال الصناعيين بها من مصريين وأجانب ولذلك لم يشكرا ولم يتم غيرهما من النقابات الزراعية .

وعلى أثر أحداث فبراير سنة ١٩٤٢ تولى حزب الوفد المصري الحكم في البلاد وبدأ بعمل على ترضية الجماهير الشعبية وبخاصة جماهير العمال التي كانت تخوض نضالاً جباراً لتحقيق مطالبها ، وقد تجلت هذه الترضية بإصدار القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال الذي كان بمثابة الميلاد القانوني للوجود النقابي في مصر، ولكن هذا الوجود جاء مبتوراً وناقصاً اعدم شموله تنظيم عمال الزراعة

والتراحيل ، وكان هذا يعنى أموراً ثلاثة ، الأول : سطوة الإقطاع التى حدثت من كفاحية العمال الزراعيين وأدت إلى عدم اهتمامهم طيبة بتنظيم أنفسهم فى نقابات ، الثانى : قصور الحركة العمالية على المدن لعدم امتدادها الطبقي فى الريف ، للمثل فى زملائهم عمال الزراعة والترحيل الذين كان يجب أن يشملهم التنظيم النقابى فى هذه الأيام دعماً لوحدة عمال المدن والريف وخدمة لتحقيق تحالف العمال والفلاحين باعتبارهم ، أى عمال الزراعة والترحيل ، أداة الوصل الطبيعية بين العمال وأخوتهم الفلاحين ، وذلك من أجل مواجهة الاستعمار وتحالف الإقطاع ورأس المال . الثالث : عدم اهتمام حزب الوفد المصرى بعمال الزراعة والترحيل لأن الحزب كان يضم الكثير من شخصيات الإقطاعيين وشخصيات التريشين والأغنياء فى الريف .

ولذلك ظل الريف المصرى خالياً من النقابة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو حيث تم الاعتراف القانونى والفعل بعمال الزراعة والترحيل ضمن بنود قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سنة ١٩٥٢ وضمن بنود القانون رقم ٧١٩ سنة ١٩٥٣ بشأن نقابات العمال الذى أكد هذا الوجود ودعاه ، ورغم هذا الاعتراف لم يتكون غير خمسون نقابة زراعية أغلبها نقابات مؤسسات حكومية ، والقلة المتبقية الباقية من هذه النقابات كانت تنتشر فى بعض القرى ، ولم تلبث أن

تلاشت ، ومن بعض هذه النقابات التي لم يتجاوز عددها ٣٩ نقابة
تكون الاتحاد المهني لعمال الزراعة بعد سنة ١٩٥٤ .

وكانت المعضية النقابية لعمال الزراعة والترحيل تعاني خمولا شديدا
لدرجة أن النقابات القليلة التي تأسست بالقرى أغلقت أبوابها فور
تأسيسها مباشرة ، وأن عضوية الاتحاد المهني لم تتجاوز ثلاثة آلاف
عضو علما بأن عمال الزراعة والترحيل في مصر يبلغ عددهم قرابة
خمس ملايين عامل وحتى بعد صدور قانون العمل الموحد رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ لم تنشط هذه المعضية ولم تزد كثيرا للعوامل التالية :

١ - أن الاعتراف القانوني لم يكن كافيا وحده لتنظيم عمال
الزراعة والترحيل في نقابات زراعية لأن مثل ذلك العمل يتجاوز
قدرة القانون مهما كان متقدما ، حيث لا يمكن تحقيقه إلا بوصول
العمال إلى مرحلة يدركون فيها جيدا ضرورة وحدتهم وتنظيم أنفسهم
بالشكل الذي يروونه . وبعد ذلك يأتي دور تقنين هذه الضرورة
والتعبير عنها بقانون كما حدث في كل تاريخ الحركات العمالية .

٢ - كما أن ضالة المعضية النقابية للريفية كانت خير مؤشر
على بقاء قوة العلاقات الإقطاعية التي تحاصر عمال الريف وتهدم عن
وحدتهم ونقاباتهم . وكان الواجب سحق هذه العلاقات بقوة
الجمهير السكادحة والمأجورة في الريف لا بقوة السلطة والسلطان .

٣ - سيطرة الأفندية من موظفي الهيئات الزراعية الحكومية على النقابات الزراعية واتحادها المهني مما ساعد على تجميد نشاط هذه النقابات تحت عناصر هذه القيادة التي لا تنسب فكراً أو عملاً إلى أجراء الريف .

٤ - وبالتالي فلم تقدم قيادة الأفندية أى شيء يذكر لحل بعض المشاكل الصعبة والمزمنة لعمال الزراعة والتراهيل وتخفيف حدة استغلال المفاولين وملاك الأرض لهم لكي تخرج هؤلاء العمال من غربتهم ويدركون بأنفسهم قيمة الوحدة وأهمية التنظيم النقابي .

٥ - وحتى الاتحاد العام للعمال لم يقيم بأى جهد لشد جماهير عمال الزراعة والتراهيل إلى قلب الحياة والمجتمع باعتبارهم قوة اجتماعية منتجة ، وذلك وفقاً لمبدأ وحدة الطبقة العامة في الريف والمدينة .

والمحلول الشديد الذي صاحب وجود المضوية النقابية الزراعية كان موضع اهتمام بعض الشخصيات الإصلاحية في الحكم المحلي فور إنشائه حيث عمل محافظ الدقهلية وقتئذ على تنشيط هذه المضوية بطريقة إدارية صرفة من خلال إصدار قرار بحل النقابة الفرعية لعمال الزراعة والتراهيل بالمنصورة لسيطرة المفاولين وكبار الملاك على

قيادتها ، وفي الوقت نفسه قرر ونفذ تشكيل ٢٢٠ لجنة نقابية زراعية
بقرى المحافظة . ولكنها أيضاً لم تعمّر طويلاً لأنها تمت بطريقة إدارية
وغير جاهرة .

وبصدور قانون النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذي يعتبر متقدماً
عن القوانين السابقة زاد نشاط هذه الموضوية ، ولكن للأسف
بطريقة مظهرية ودفترية . . حيث سجل هذا النشاط قيام ٤٢٠٠ لجنة
نقابية زراعية طفرة واحدة بواسطة الأجهزة الإدارية لمصلحة العمل ،
ولهذا كان نشاطاً مظهرياً تسرب من خلاله للقاولون وأتباعهم إلى
قيادة هذه اللجان يؤيد ذلك توصيات المؤتمر التعاوني ١٩٦٦ التي تضمنت
توصية بضرورة حل اللجان النقابية الزراعية لأنها تشكلت في ١٥ يوماً
وتسلل إليها القاولون وصبيانهم على حد تمييز عبد المجيد غازي الأمين
العام لشئون الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي وقتئذ .

•

الفصل الرابع

الحياة الجديدة

عيد الفلومين

« الحقيقة أن عمرنا لازم يحسب بعد الثورة لأننا قبل كده ما كنا عايشين . ولو كان لنا وجود ولا كناية ولا قيمة . وكان المقاول ياخذ نص عرفنا ويقاسمنا قوت عيالنا ، ودلوقى أصبحنا بناخد حقنا بالكامل دلوقى بناخد حقنا مرتين ، بناخد أجر ، وهاناخذ أرض .. » هذا ما قاله عامل الترحيلة حسن عبدالسلام في مؤتمر سياسى حضره عمال التراحيل في منطقة بحر البقر بمحافظة الشرقية في ٢٨/١/١٩٦٣ وهذا يمثل بعض التباشير الأولية لوجود شخصية الأجير الرضى الذى بدأ يخرج من أعتاب غربته السحيقة بفضل ثورة يوليو باعتبار أن الثورة ، عادة، عيد للفلومين

والكادحين . ولذا أصبح الرابع والأجري والتلى والخطر والترحلجى
أسماء لا تعنى الإهانة والسخرية بل تعنى العمل كسرف وواجب
وحياة . وتعنى ولو من بعيد الإنسان الكادح الذى تمكن فيه قوة
البانى الحكيم الذى يجب على الفور أن يفسح له إمكانية التطور
والإزدهار لكى تثرى الأرض بمعجائب ومعجزات جديدة وجديدة .
على حد قول مكسيم جوركى .

وحتى يكون العمل الذى يؤديه عمال الزراعة والتراجل متضمناً
شيئاً ولو قليلاً من هذه المغانى ، كان لا بد من التخلص الفورى من
مظاهر الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى للبشعة التى تسود سوق العمالة
الريفى وذلك بالاجوء إلى حلول وتجارب متقدمة وإنسانية لحل مشاكل
تشغيل هؤلاء العمال مثل تجارب الدقهلية والبحيرة والمنيا والقنابة
العامية لعمال الزراعة ومشروع وزارة العمل ، هذه التجارب التى كانت
فى مجموعها تستهدف الأمور التالية :

١ - القضاء على العلاقات الإقطاعية فى الريف ومنها بقايا
السخرة الظاهرة والمستترة .

٢ - تطهير العمالة فى الريف من النفخاسة وتجارة الرقيق الجديدة
من خلال إنهاء الوجود الخفيف لمقاوى الأتغار .

- ٣ — العمل على بحث الوجود الاجتماعى لأجراء الريف .
- ٤ — محاولة تقوية النقابات الزراعية ليمكّنها حل مشاكل عمالها ذاتياً أى بنفسها . وذلك بربط عملية التنظيم بعملية التشغيل .
- ٥ — محاولة جذب رأى العام العالى والوطنى عموماً من أجل المشاركة فى حل المشاكل المعقدة لعمال الزراعة والتراخيل .
- ٦ — وأخيراً محاولة بحث شخصية الفلاح المصرى الفصيح ليقود بنفسه نضال أجراء الريف وكادحيه بعيداً عن قيادة الأفندية من محامين وخلافه .

تجربة الدقهلية

بدأت هذه التجربة الإصلاحية فى فبراير عام ١٩٦٥ . . حيث أصدر محافظ الدقهلية على مسئوليته قراراً بحل النقابة القرية لعمال الزراعة بالمنصورة لسيطرة المفاوئين وكبار الملاك على قيادتها وإنشاء بدلا منها ٢٢٢ لجنة نقابية بدون إجراء انتخابات فيها بحجة الخوف من تسلل المفاوئين وكبار الملاك على حد قول المشرفين على هذه التجربة . . كما تشكلت بجانب اللجان النقابية لجان أخرى مهمتها الإشراف على اللجان النقابية بالقرى ، وقد اقتصرت عضوية هذه

اللجان على رئيس مجلس القرية أو أحد أعضائه العمدة أو نائبه ،
وسكرتير الاتحاد القوي ، ورئيس الجمعية التعاونية والندوب ، وهو
من المقاولين « غير المستغلين » على حد تعبير اسماعيل فريد محافظ
الدقهلية .

وكانت الخطوة الثانية في تنفيذ التجربة هي إنشاء مكاتب
لتشغيل العمال في نواحي المحافظة بحيث لا تستطيع أية هيئة بالقطاع
العام أو الخاص تشغيل أى عامل ترحيلة من أبناء الدقهلية إلا عن
طريق هذه المكاتب التي تكونت على مستوى المحافظة — من
الحافظ ورؤساء مجالس المدن والمحاسب ، وأصحاب العمل ، والمتقنين
والمقاولين ، وعلى مستوى القرية من ضابط النقطة والعمدة ورئيس
الجمعية التعاونية ومتمهد توريد الأنفاق والمقاول .

ومن أجل خدمة التجربة تأسس مكتب خاص بشئون النقل
كان مقره الرئيسى مدينة ميت غمر التي كانت تعتبر مركز التجربة
وقلب نشاطها . وكان يتولى إدارة هذا المكتب تمويلا وإشرافا أحد
الشخصيات الرأسمالية الكبيرة في مجال النقل والمقاولات اسمه
محمود بدوى .

وتنص وثائق هذه التجربة على أنه قد تم إلزام الهيئات الراغبة

في تشغيل عمال الزراعة والتراخيل بأن تتقدم بطلب إلى المكتب الرئيسي الخاص بتشغيل هؤلاء العمال تذكر فيه عدد العمال وتخصصهم ، وذلك قبل بدء الترحيلة بخمسة عشر يوماً ، وعلى هذه الميثاق أن تقدم مع الطلب التكاليف المطلوبة ، وهي عبارة عن أجور الأتقار المطلوبين للعمل لمدة شهر مقدماً مضافاً إليها ١٥ ٪ من نسبة هذه الأجور كقيمة استثمارات النقابة . هذه الاستثمارات التي كانت تذهب إلى المحافظة وليست إلى صندوق النقابة كما تنص وثائق التجربة ، وعلى هذه الميثاق كذلك أن ترسل أجور نقل العمال ذهاباً وإياباً وأجور نقل زواتهم في نصف كل شهر بحيث لا تتل عن مائة زوادة في كل سيارة لورى ، وبعد إتمام هذه الأمور يقوم مكتب التشغيل الرئيسي بإخطار المكتب الفرعى المختص لإعداد عدد أنقار الترحيلة ، المطلوبين على أن ترسل أجورهم إلى رئيس مجلس المدينة التابعين له ، حيث يقوم بدوره بإخطار لجنة القرية للحضور لاستلام أجور العمال وبعد ذلك تسلم هذه الأجور إلى العمال أصحاب الدور في عملية التشغيل .

وقور تنفيذ التجربة أنهالت طلبات التشغيل على محافظة الدقهلية من كل مكان ، حتى بلغت الأجور التي صرفتها المحافظة للعمال عند بدء التجربة من ٢٢ فبراير ١٩٦٢ حتى يوليو من العام نفسه مبلغ

٥٤٣٨٧٠ جنيهها مقابل ١٠٨٥٠٠ ر ١٠٨٠٠٠ يوم عمل . وبلغ عدد المشتغلين في هذه الفترة ١٠٠ ر ١٥٨٠٠ عامل ويقدر هذا المدد بنسبة ٨ ٪ من جملة سكان الدقهلية ، وهذا يوضح أن نسبة التشغيل كانت عالية جداً رغم الأيدي العاملة الزراعية الكثيرة التي امتصتها الأشغال الزراعية داخل المحافظة نفسها خلال أيام موسم العمل في شهرى مايو ويونيو حيث يتم حصد القمح وعزق القطن ونقاوة اللطم وطفى الشراقى والتلويط وشنل الأرز وتخضير القدة .

ومن المؤسف أن التجربة لم تراعى إنسانية هؤلاء العمال عند نقلهم إلى مواقع عملهم ، حيث تم نقلهم بالسيارات اللورى المكشوفة والعمارة من أية وقاية ، هذه السيارات التى تم التعاقد عليها مع القطاع الخاص الرأسمالى بواسطة مكتب النقل الرئيسى بميت غمر الذى ابتلع وحده مبالغ خيالية من كد المال وعرقهم ، يؤيد ذلك ما نشرته الأخبار فى ١٩٦٤/٥/٨ بقولها « إن جملة أجور عمال التراهيل الذين تم تشفيرهم بواسطة المحافظة بلغت مليون و ٢٨٠ ألف جنيه فى عامين تقريباً ، وبلغت تكاليف نقلهم ونقل زواداتهم مبلغ ٨٠٠ ر ١٠٠ جنيه »

وحتى يتضح اتساع نشاط هذه التجربة نورد بيان نشاطها لمدة ٢٢ شهراً . وذلك من مايو سنة ١٩٦٢ حتى مارس ١٩٦٤ .

عدد دورات التشغيل ١٥ دورة . وصافي الأجور المدفوعة
 للعمال ٣٩٤ر٦٣٠ر٩٧٥ وعدد العمال المرحلين ١٧٢ر٥١٥ عاملا .
 وعدد أيام التشغيل ١٧٥ر٤٥٠ يوما وتقدير كمية العمل على اعتبار
 ما ينتجه العامل يوميا ٦ أمتار ٣ر١٥٢ر٧٠٠ متر مكعب ، ومكافآت
 اللجان النقاية ٤٧١ر٤٦٨ر٣٩٩ جنيه . وأجور نقل العمال من بلادهم
 إلى مناطق العمل وعودتهم ١٢٢ر٨٩٦ر٧٢٨ جنيه . مصاريف
 الخدمات للعمال ٢٣١ر٢٣١ر٢٣٣ والمصروفات الإدارية ٣٤١ر٢٩٣ر٣
 جنيه . وماهيات ومرتبات الموظفين ٢ر٠٠٤ر١٠٠٠ ومن عدد
 عشرة لوريات نصر ٧٧٠ر٣٧ جنيه . وأجور طرف العمال تحت
 التشغيل ٣٤ر٠٠٠ جنيه . وصافي الحصيللة المودعة لصالح العمال
 ١٢٣ر٥٠٥ر٣٢ جنيه .

دراسة التجربة

من الضروري دراسة هذه التجربة الإصلاحية لوقوعها في الجانب
 المظلم من المجتمع المصري حيث يعيش إنسان هذا الجانب غربا في الحياة
 والمجتمع أى يعيش وجوده الحيوانى فقط دون وجوده الانسانى ، وهذا
 ما جعلنا نطلق على هذه التجربة صفة الإصلاحية .

ويتجلى دور هذه التجربة الإصلاحية فى سبب قيامها نظريا

وعلياً . هذه الأسباب التي تضمنتها كتابات ومذكرات على المنجى .
رئيس مجلس مدينة أجا خلال أيام التجربة من خلال تقرير قدمه إلى
مؤتمر المحافظين قال فيه :

١ — النشغيل : كان أصحاب العمل يلجأون إلى مقال الأنفار
لتوريد العمال اللازمين لأعمالهم بعد أن يدفعوا له أجور العمال مقدما
مضافاً إليها عمولته التي كانت تبلغ حوالى ٢٠٪ من الأجور بجانب
قيمة تكاليف نقل العمال باللواري . وكان المقاولون يلجأون إلى
متمهدى الأنفار ويسلمون كلا منهم أجور العمال الذين يستطيعون
توريدهم مضافاً إليها عمولتهم التي تبلغ حوالى ١٠٪ . وكان المتمهدون
يلجأون إلى سواقى الأنفار وهم المتصلون مباشرة ويسلمون كلا منهم
أجر العمال مضافاً إليه العمولة التي تبلغ في هذه الحالة حوالى ٥٪ .
وكان كل من المقاولين والمتمهدين والسواقين يقطع من أجور العمال
الإتاوة التي يرتضيها لنفسه حتى أنه لم يكن يزيد الأجر اليومي للعامل
عن عشرة قروش في أحسن الأحوال .

٢ — التراخيل : كان العمال يحشرون حشراً في اللواري حتى
تبلغ حولة اللورى أكثر من ٥٠ عامل مع أجورهم التي يحملون
فيها الخبز والمش والبصل ، وحدث نتيجة لذلك كثير من الحوادث

راح ضحيتها كثير من العمال دون ثمن أو تمويض أو حتى كلمة رثاء
كأنما ليسوا من عداد البشر ..

٣ — تشغيل النساء والبنات والأولاد : كان كل عامل يصحب
ابنته وابنه الصغيرين معه بنفس الأجر ، ولم يكن أحد منهما يستطيع
إنتاج العمل المقرر فكان يستكمل له أبوه وأخوه ويحتسب عجزاً
في الإنتاج الكلى ، فكان ذلك مبعثاً لزيادة تكاليف الإنتاج ،
علاوة على الإرهاق البدنى الذى كان يعانيه هؤلاء الأطفال مما يؤثر
على نمو أجسامهم وعقولهم . بالإضافة إلى الحوادث اللاخلاقية التى
كانت تحدث خلال الحرمان الذى يعانيه العمال في مدة الترحيلة .

٤ — المعاملة : لم تصل في وقت من الأوقات إلى مستوى المعاملة
البشرية ، بل أن بعض العمال كان يعامل معاملة الحيوان ، فكان
يجلد أمام زملائه ويطرد من العمل بلا مبرر ويحرم من التشغيل .
وكان العمال يبيتون في العراء ويرتدون الأسماك البالية ، ويشربون
من مياه ملوثة من المصارف والترع لا يحظون بأى رعاية صحية ، أوحى
إسعافات أولية ، بل وأكثر من هذا كان العامل المصاب في العمل
لا يتقاضى أجراً .

٥ — العودة من مناطق التشغيل : كان المقاتل يقبض من

صاحب العمل تكاليف عودة العمال إلى بلادهم ، ولكن المفاوض كان يترك العمال يسافرون على حسابهم انخلاص أو سيراً على الأقدام وكانوا أحياناً يعملون يوماً إضافياً نظير إعادتهم بالسيارات ويوماً آخر كضريبة للمتعمد والسواق ، وبذلك يشتغل العامل ٣٣ يوماً بأجر ٣٠ يوماً . ولا يزيد ما يتقاضاه في الشهر عن ثلاثة جنيهات .

٦ - في القرية : كان المفاوض والمتعمد والسواق هم أصحاب الكلمة بين عمال الزراعة والتراحيل يتحكمون في رزقهم ويبيعون لهم ما يحتاجون بضعف الثمن ، فأثرى بعض المفاوضين من جراء هذا العمل غير الإنساني .

٧ - الإصابات والحوادث : لم يكن يلتزم صاحب العمل أو مفاوض الأنفار بأى التزامات بهذا الشأن فإذا حدث أن أصيب أحد العمال أثناء العمل كان جزاؤه الطرد لعدم صلاحيته للعمل .

ولهذه الأسباب وغيرها كما يقول على المنجى ، سارعت محافظة الدقهلية بمشروعها منذ ٢٩ يوليو ١٩٦١ لإنقاذ هؤلاء المواطنين ، ولتنوير هذه الصورة البشعة صورة السيطرة والاستغلال والإقطاع .

ومن ثم فالأسباب المذكورة هي محاولة جزئية لتغيير العلاقات

الريفية العميقة الجذور بملاقات اجتماعية وإنسانية متقدمة تتواكب
بعض الشيء مع التقدم الحضارى فى قلب الحياة المصرية الحديثة ،
وذلك عبر صراع غير هين كما تشير كتابات على المنجى فى هذا
الصدد .

فى جلسة المحافظة المنعقدة فى ٢٩ / ٧ / ١٩٦١ تقرر تشكيل
نقابات لعمال الزراعة والتراخيل وأبلغ هذا القرار لجميع الجهات
الحكومية والقطاع العام داخل المحافظة وتم تشكيل أول نقابة جديدة
للعمال لرعايتهم ونشفيهم ، وحاربها مقاولو الأنفار ، وأخذوا يبشون
الشائعات ضدها ، ويشككون العمال فيها ، وانصرف العمال عن
النقابة واستمرت سيطرة المقاولين .

ولذلك صدر قرار آخر بجملة المحافظة فى ١٣ / ٢ / ١٩٦٢ بمنع
تشغيل العمال إلا عن طريق نقاباتهم فنشأت النقابة فى تشييل الكثير
من العمال وقامت بترحيلهم فعلا مما استفز المقاولين والمتهمدين
والسواقين . وذهبوا وراء العمال فى مناطق التشييل وأخذوا يشيرون
الشغب والحوادث ويروجون الشائعات حتى أنهم اتفقوا مع بعض
الموظفين ضماف النفوس ودبروا حادث سرقة مفتعلا بإحدى محلات
وادى النظرون وأتهموا فيه قادة العمال فى نقابتهم الجديدة وساعدهم

نقطة الشرطة هناك ، وقبضت على رؤساء العمال وأوسمتهم جلداً وتنكيلاً وتمذيباً فرب العمال من وادى النطرون إلى بلادهم الدقهلية سيرا على الأقدام . هذا ما قاله على المنجى فى تقريره كوثيقة من وثائق التجربة .

وهكذا كان تصادم العلاقات الاجتماعية القديمة والجديدة على أرض الريف حيث انتصر المقاتلون وعلاقاتهم القديمة المتخلفة فى بداية التجربة ونجحوا فى إقناع العمال بأن النقابة غير قادرة على حمايتهم ، وهذا ما دعا أصحاب التجربة إلى عقد الاجتماعات والندوات فى قرى المحافظة بقصد توعية العمال بالفائدة التى تعود عليهم إذا اشتغلوا عن طريق نقابتهم ، وتؤكد وثائق التجربة نجاح هذه التوعية من حيث تغطية قرى المحافظة بلجان نقابية . ومن حيث كشف مصدر من مصادر الخطر على التجربة كأن يتمثل فى بعض أشخاص مجلس إدارة النقابة الفرعية لعمال الزراعة والتراخيل بالمنصورة الذى كان يتكون من بعض مقاولى الأتار ، ولهذا أصدرت المحافظة قراراً بحل هذه النقابة التى حل محلها فيما بعد لجان نقابية فى كل قرى المحافظة من أجل محاولة حصار مقاولى الأنفسار ومطاردتهم بواسطة العمال أنفسهم فى قرى الدقهلية .

ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح تقريباً لسببين : الأول ، الخوف الذى يحظى به مقاولوا الأنفار مما جعل نفوذهم وسيطرتهم على عمال الزراعة والتراخيل قوياً بشكل عام كما اعترفت وثائق التجربة بذلك . والثانى : ما يتمتع به أيضاً مقاولو الأنفار من وجود قانونى وشرعى يحكم المادة الثانية والعشرين من الفصل السادس من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى تعترف بتمهيدى الأنفار وبشرعية ممارستهم للنخاسة والعلاقات الإقطاعية المتخلفة من خلال إعطائهم الحق فى الحصول من مكاتب القوى العاملة على ترخيصات قانونية لمزاولة حقهم فى توريد الأنفار .

وقد أدى هذا إلى لجوء تجربة الدقهلية إلى السلاح الإدارى ، فأصدرت المحافظة قراراً بتكوين مكتب خاص بشئون عمال التراخيل والزراعة للقيام بتشغيل العمال ، وفى الوقت نفسه صدرت الأوامر إلى إدارة مرور الدقهلية بعدم التصريح للسيارات الورى بحمل العمال إلا بعد موافقة الجهاز المختص . هذا فضلاً عن ضغط قادة التجربة على وزارة العمل بهدف تغيير المادة ٢٢ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها سابقاً للقضاء على شرعية توريد الأنفار بواسطة المقاولين بحيث يصبح هذا العمل جريمة تستوجب معاقبة المقاول وصاحب العمل بالحبس الوجوبى مع مصادرة وسيلة نقل

العمال من سهارات ومصادرة آلات العمل على حد تعبير
على المنجى .

وعلى العموم فتجربة الدقهلية الإصلاحية أحدثت نقلة اجتماعية
وروحية صغيرة ومحدودة في حياة الأجراء الريفيين وقد ظهرت هذه
النقلة بوجود بعض السماء البسيطة لحالات الرضى الاجتماعى في صفوف
هؤلاء الأجراء الريفيين الذين ارتفعت أجورهم في بدء تنفيذ التجربة
من ١٥ قرشاً إلى ١٨ قرشاً لأنفار الزراعة و ٢٠ قرشاً لأنفار المشروعات
و ٢٢ قرشاً لأنفار الديكوفيل و ٢٨ قرشاً لأنفار الكوريك ، ثم
زادت حتى أصبح الحد الأدنى ٢٢ قرشاً بدلاً من ١٨ في اليوم . كما
أن هذه الأجور ارتفعت إلى قرابة ٤٠ قرشاً يومياً لدى المقاولين
خارج التجربة بفضل منافسة تجربة الدقهلية للرأسمالية في مجال المقاولات
عموماً ، وقد نتج عن هذا هبوط نسبة ارتكاب جرائم السرقة
في قرى الدقهلية ، حيث يؤكد ذلك على المنجى مستشهداً بقرية كفر
طنبول التي كانت كالمعبارة عن إقطاعية مملوكة لعائلة نوذة الإقطاعية
وبالتالى كانت أكثرية سكانها من الفلاحين المعدمين الذين اضطروا
بعضهم بسبب نفشى الجوع والبطالة في القرية إلى احتراف السرقة .
وقد تضاءلت هذه الجرائم فور تنفيذ تجربة الدقهلية وتشغيل الكثير
من أجراء القرية بأجور أفضل .

والسرقة التي نحن بصدددها هي حالة من التمرد على المجتمع ومظهر سلبي ومختل من مظاهر الصراع الطبقي أوجدته ظروف الريف المصري الخاصة ، وقد تغير هذا المظهر فور التغير الطفيف في حياة الأجراء الزراعيين المعيشية أيام تجربة الدقهلية ، حيث ظهرت في سياق هذا التغير بشكل إيجابي المطالبة للمحبة والمستمرة بزيادة الأجور ، وإصرار العمال على ترحيل أولادهم الصغار بكافة الوسائل لكي يزداد دخل الأسرة، ومن خلال هروبهم من مناطق العمل قبل انتهاء موعد الترحيلة وعدم دفع ما عليهم من ديون مالية للتجربة، وكذلك من خلال الإضراب والامتناع عن العمل وتهديدكم كل من يقرب منهم بالاعتداء عليه كما تسجل وثائق التجربة .

وهذه التصرفات في مجملها هي تعبير عن نمو بسيط في شخصية عامل الزراعة والتراحم في رحاب هذه التجربة ، حيث بدأ الأجير الريفي يتخطى غربته الاجتماعية محاولا هجرة حياته الهامشية الراكدة والدخول إلى قلب المجتمع وما يمجج به من صراع وتناقضات ، ولكن قادة التجربة الذين كانوا يتكئون من شخصيات إصلاحية مثلا وشخصيات أخرى عسكرية فظة ومتعجرة وشخصيات إدارية منقرفة وجامدة رغم تدرها كلها بشعارات الاشتراكية ، قد صدته عن ذلك بنشويه بداية ممارسته النضالية ووصفها بالتخريب، وأنهامه بعدم

قيامه بالتزاماته وواجباته واتهامه كذلك بإفساد مياه الشرب وإتلاف الخيام ، وكذا إتلاف كل ما يقدم لهم من خدمات إدارية كإتلاف الأدوات الرياضية وغيرها ، وبالتالي كان لا بد من الإستعانة بالشرطة والأجهزة البوليسية لوقف تمردات الإجراء المشاغبين ، وذلك بدلا من تربيتهم سياسيا وديمقراطيا حتى تتطور معرفتهم الحسية إلى معرفة عقلية ناصجة كانت سوف تؤدي حتما إلى نمو الوعي الاجتماعي في صفوفهم .

ولذا قضت تعليمات التجربة إلى أصحاب الأعمال بأن من حقهم استبعاد أى عامل يثير الشغب أو إذا كان وجوده يهدد الأمن والنظام وصالح العمل ، وعليهم إبلاغ مكتب شئون العمال فوراً حتى يدون اسمه في القوائم السوداء .

ولا يعنى هذا طلباً غير وأد الثورية الوليدة لدى عمال الزراعة والتراخيل على يد قادة تجربة الدقهلية . هؤلاء القادة الذى كان بعضهم يطالب بالقضاء جذرياً على ظاهرة عمال التراخيل بربطهم بالأرض الجديدة تملكاً وتشغيلاً حتى يتحولون إلى عمال زراعيين دائمين ، وهنا ما جعل التجربة تموج بالتناقضات التى أفرخت عدداً من الأخطاء أدت إلى تجريدها من مضمونها الإيجابي والتقدمي ، وأدت بالتالى

إلى اغتيال التجربة ذاتياً فوق ريف الدقهلية بفعل أخطائها التي يتجلى بعضها في :

١ — لم تعمل التجربة خلال التنفيذ في اتجاه تصفية ظاهرة الترحيل في الحياة الريفية باعتبارها إمارة من إمارات مصر الإقطاعية عن طريق امتصاص الأحداث والشبان من الأجراء الزراعيين للعمل في المصانع والصناعات الجديدة التي كان يجب أن تنشأ بعضها من الأموال المدخرة التي اقتطعت من أجور عمال الزراعة والترحيل وهذه الأموال التي بلغت عشرات الألوف من الجنيهات . هذا بخلاف ما يفعل النصوص الرسميين وغير الرسميين .

٢ — بدت التجربة منذ لحظة تواجدها ذات طابع إداري صرف ، حيث تسلمها السادة الموظفون ممن لا يتمتعون في الغالب بأي وجدان نظيف ، بل يتمتعون فقط بذمة خربة تاتهم كل شيء حتى ولو كان ورق الصحف ، على حد التعبير الشعبي ، ولذا فقد تفننوا وابتدعوا في سرقة أموال العمال والتجربة بفجر ووقاحة ، يشهد على ذلك التحقيقات الواسعة التي شملت أغلب موظفي التجربة وعلى رأسهم حامد نور الدين الأمين المساعد لمحافظة الدقهلية الذي كان ضمن قادة التجربة ، والذي ثبت أنه يمتلك في قريته وحدها ٩٨ جاموسة موزعة

على الأقارب والأتباع من شبالي الملكية ، كما قالت مجلة روزاليوسف.

٣ — من الناحية العملية لم تسمح التجربة للمقاوم بمباشرة نشاطه في قلبها فقط بل عمدته ليكون وصياً على العمال في نقاباتهم في عمليات تشغيلهم ، وذلك بحجة أنه متعهد ومقاوم غير مستغل ، علماً بأن عمولاته التي كانت تصل الى ١٥ ٪ من أجور الترحيلة هي خير برهان على استغلاله ، حيث أن هذه العمولة هي جزء يقتطع من أجر العامل يأخذه المقاوم بدون أن يبذل أى مجهود ومن ثم فالمقاوم بطبيعته دائماً مستغل لأن الاستغلال ليس تعريفاً أخلاقياً بقدر ما هو تعريف اقتصادي بالدرجة الأولى .

٤ — عدم توافر الحريات النقابية لعمال الزراعة والتراخيل خلال قيام النقابات الزراعية التي أنشأها التجربة في قرى الدقهلية حيث تمت بدون انتخابات ديمقراطية . ولهذا ضاعت على هؤلاء العمال فرصة الممارسة الحقيقية للنشاط النقابي الديمقراطي الذي هو خير مدرسة لتوعية العمال بمصالحهم .

٥ -- أبعاد عمال الزراعة والتراخيل أصحاب الحق والمصلحة من المشاركة التبادلية في تنفيذ التجربة حتى على مستوى القرية . وبذلك ضاعت عليهم أيضاً فرصة التخلص من غربتهم ، وبالتالي التدريب على كيفية إدارة شئون تشغيلهم .

٦ - في سياق التجربة لم ترتفع أجور العمال ارتفاعاً مناسباً بدليل أنها بقيت منخفضة عن أجور زملائهم خارج تجربة الدقهلية ، وكان ذلك راجعاً إلى الفلاسفة الأجرية التي كان يدادى بها محافظ الدقهلية إسماعيل فريد ، حيث كان يرى أن زيادة الأجور في هذه الفترة ليس من مصلحة العمال على الإطلاق لأنها ستؤدي إلى زيادة التكاليف ، وبالتالي قلة عدد الأفدنة التي سوف تملك للعمال ، ولتدفقات على المحافظ أن يعرف أن زيادة أجور العمال لا تؤثر على زيادة التكاليف الخاصة بالأراضي المستصلحة لأن هذه الزيادة لا تعنى غير زيادة إنتاجية العمال . . أما السبب الرئيسى في ارتفاع هذه التكاليف فإنه يعود إلى الإسراف الذى تمارسه الأجهزة الإدارية الخاصة بتنفيذ التجربة .

تجربة البحيرة

قلت مجلة الاشتراكى عن هذه التجربة في عددها رقم ٣٨ « مشكلة عمال التراحيل في البحيرة والتصدى لها من أبرز إنجازات الحكم الحلى في المحافظة . ولعل السبب الرئيسى في شهرة مشروع عمال التراحيل ونجاحه يرجع إلى أنه تحول إلى حقيقة ملموسة . وقام بزيارته مرتين القائد الخالد عبد الناصر مع ضيفيه كوسيجين وتيتو » .

وقد بدأت هذه المحاولة في فبراير ١٩٦٢ ، فافتتحت الحافطة ثلاثة مكاتب لتشغيل العمال ، واتفقت مع شركات الاستصلاح والمؤسسات على ألا تتعامل إطلاقاً مع المفاولين ، وأن يقتصر تشغيل العمال على المكاتب الثلاثة .

ونجح العمل في المكاتب وانتقل العمال لأول مرة إلى مواقع العمل في عربات بالجان ، بدلا من قسوة الشتاء والنوم في العراء على الجسور أقيمت المعسكرات ، وبعد أن كان أجر العامل خمسة قروش لا تزيد أصبح الأجر ١٨ قرشاً ثم ٢٥ قرشاً ثم وصل إلى ٣٠ قرشاً . وبدلاً من ١٢ ساعة عمل حددت الساعات بسبع ساعات ، ومن يعمل أكثر يحصل على أجر إضافي ، حتى وصل دخل بعض الأسر العاملة ٣٤ جنيهاً في الشهر . وبدلاً من البتاو والبصل حول الحفاظ إليهم المعونات التي كانت تطلقها الحافطة ، وأصبح الطعام لكل فم . وبدلاً من استهلاك ساعات الليل في شرب الشاي الأسود والمسل أصبحت ساعات الفراغ مجالا للتنوعية ومحو الأمية والاستماع إلى الإذاعة والتلفزيون ، وربما لأول مرة في التاريخ أصبح عامل التراحيل ينام على سرير ومرتبة في معسكرات العمل .

وهذا هو الجانب الوردى لتجربة البحيرة كما جاء في مجلة الاشتراكي وهو يتضمن كثيراً من المبالغة ، حيث تتعارض هذه

التجربة من الناحية الواقعية مع أى كلام عن نوم العمال على الأسرة وإشاعة الفهم والمعرفة بينهم ، مع أن نفس الأسباب التى سبق ذكرها بالنسبة لتجربة العقلية يمكننا أن نلص آثارها بدرجة أو بأخرى فى تجربة البعيرة ، الأمر الذى يضع يدنا فى نهاية الأمر على نفس النتيجة ، وهى أن كل التجارب الإصلاحية المحدودة التى تتواجد فى مناخ العقلية الإدارية والمبيدة عن الثقة فى الجماهير وحشدها وتمبشها بهدف إحداث تغييرات جذرية فى طبيعة الأوضاع والعلاقات السائدة فى الريف ، لا يمكن أن تكون حلا جذريا وحقيقيا لمشاكل الجماهير الفلاحية .

مشروع وزارة العمل

كانت التحولات التى شهدتها بلادنا فى عام ١٩٦١ ، وكذلك تجربة العقلية ، عاملا فى دفع وزارة الشئون الاجتماعية للتدخل من أجل حل مشاكل عمال الزراعة والتراخيل ، حيث ساعدت على تشغيلهم تعاونيا ، وأبدت استعدادها لتكوين جمعيات تعاونية تساعد ماليا على أن يشترك العمال فى أسهمها .

وفور إنشاء وزارة العمل كانت مشاكل عمال الريف من أبرز النقاط فى جدول أعمالها ، ولهذا قد تم إعداد مشروع لتنظيم تشغيل

عمال الزراعة والتراهيل يتفادى الأخطاء التي وقعت فيها تجربة
الدقهلية ويرتكز على الأسس التالية :

١ — تغطية كل نواحي الريف المصرى بنقابات زراعية ذات
صفة اعتبارية . وتكون إحدى مهامها حصر عمال الزراعة والتراهيل
وتقديم كشوف بأسمائهم إلى منطقة العمل التابعة لها .

٢ — تقوم الوزارات والمصالح الحكومية والخاصة في بداية
كل سنة مالية بتقديم بيان مفصل إلى منطقة العمل بالمحافظة عن عدد
ونوع المشروعات التي تقوم بتنفيذها خلال العام ، وما تحتاج إليه
من أعداد العمال ثم تقوم المنطقة بوضع خطة لتنظيم العمل المتواصل
للعمال في جميع المشروعات التي تنفذ بالمحافظة وإذا وجدت قوى عاملة
فائضة وجب التفاهم على تشغيلها في المحافظات الأخرى التي تنقص فيها
قوى العمل وذلك لضمان العمالة الكاملة .

٣ — يقوم مجلس المحافظة بإقراض المجالس القروية المبالغ اللازمة
لتحويل عمليات التراهيل ودفع بعض أجور العمال مقدماً قبل أن
يفادروا مواطنهم ، وعلى صاحب العمل اقتطاع هذه القروض من
أجور العمال وسدادها إلى مجلس القرية .

٤ — يمنع تشغيل الأحداث من الجنسين الذين تقل أعمارهم عن

١٢ سنة في الزراعة وأعمال التراحيل خارج مواطنهم الأصلية إلا
يأذن من الأب أو الأم أو المستول عن الحدث .

٥ - على كل صاحب عمل يستخدم عمالا في مكان يبعد عن
مواطنهم أكثر من ٥ كيلومترات أن يهيئ لهم مسكناً مناسباً
وتغذية صحية ويموز للجلس المحافظة ، إذا قصر صاحب العمل أن يهيئ
الوسائل السكنية والصحية والتغذية على نفقة صاحب العمل .

٦ - تتولى لجان الأجور بالمحافظات تحديد الحد الأدنى لأجور
عمال الزراعة والتراحيل في كل محافظة على حدة في شهر يونيو من
كل عام على ألا يقل هذا الأجر عن ١٨ قرشاً يومياً .

١ ' ولقد ظل هذا المشروع محبوساً في أدرج وزارة العمل حتى
رأت أن تمارس هي نفسها وصاحب العمل ، حيث فكرت في إنشاء
مؤسسات لتشغيل عمال التراحيل على المستوى القوي وذلك برأسمال
تقدره ثمانية ملايين من الجنيهات على أن يكون رئيساً لها وكيل وزارة
ويشرف عليها عدد من المديرين . ولكن هذه الفكرة لم تنفذ
نتيجة لما قبلت به من اعتراضات خوفاً من جيش الموظفين الذي
سوف يمسك بمنطق هذه المؤسسة مما يؤدي إلى تبديد رأسمالها
في مسالك لا علاقة لها بالمهدف منها :

ومن البديهي أن فكرة إنشاء هذه المؤسسة إنما هي فكرة
مكتنية لا تصلح عادة للريف ولا تتحمل متاعبه ومناخه ، كما أنها تقسم
بالطابع الإداري البيروقراطي الموق ، وقد حكم الواقع على فشل أى
طابع إدارى فى مواجهة مشاكل جماهير عمال الزراعة والتراخيل .

كما أن من المعروف أن الوظيفة الرئيسية لوزارة العمل حالياً
هى مراقبة العلاقات بين طرفى الإنتاج سواء فى القطاع الخاص أم
العام ، وأن وجود هذه المؤسسة يحمل هذه الوظيفة متناقضة ، حيث
يتمتع التوفيق بين وضع الوزارة كصاحب عمل ، وبين كونها هى
الراعية والأمنية على سيادة وتنفيذ العلاقات المادية والمتقدمة بين
طرفى الإنتاج ، أنها ستكون فى هذه الحالة خصماً وحكماً فى وقت
واحد .

لكل هذا فنحن نرى أن النقابات الزراعية باعتبارها تنظيمات
جماهيرية وشعبية هى صاحبة المصلحة ، ومن ثم هى صاحبة الحق فى
قيادة معركة القضاء على ظاهرة البطالة والتراخيل فى الريف المصرى
وذلك بتكيتها من المشاركة الإيجابية والفعالة مع كافة أطراف الحركة
النقابية المصرية .

مشروع النقابة العامة للعمال الزراعيين :

قررت النقابة العامة لعمال الزراعة في أحد خطاباتها الدورية التي تستعرض فيها نشاطها ، إن عمال التراحيل لا يحصلون على أجورهم كاملة سواء من مكتب التشغيل أو من المقاولين فكتاب التشغيل لا تعطيهـم إلا ٨٠ ٪ من أجورهم ، والمقاولون لا يعطونهم إلا ٧٠ ٪ من الأجور لذلك ترى النقابة العامة أن تقوم هي بتشغيل العمال على أن تعطيهـم كافة أجورهم كاملة .

وفي هذا السبيل أعدت النقابة العامة لعمال الزراعة مشروعاً لتشغيل عمال التراحيل يرتكز على الأسس التالية :

أولاً : إن عمال الزراعة والتراحيل قوة منتجة في إمكانها أن تضيف إلى المجتمع الجديد مزيداً من الرخاء وليس من الاشتراكية في شيء أن يصوروا على أنهم عالة ، فتعتمد لهم ملايين الجنيهات لإنشاء مؤسسة لتشغيلهم ، بينما لا يعالهم من هذه الملايين إلا الفئات ، وتصبح هذه المؤسسة جهازاً وظيفياً ضخماً لحسب .

ثانياً : إن اعتماد ملايين الجنيهات لإنشاء هذه المؤسسة إنما

يعنى تفكير علوياً يبدأ عن عمال الزراعة ببنى دورهم كقوة إيجابية
فى المجتمع يمكنها أن تقدم لنفسها وللجمع الكثير .

ثالثاً : انطلاقاً من هذا الإدراك ترى النقابة أن مشروع وزارة
العمل لم يضع فى اعتباره التطورات التى أدخلتها ثورة ٢٣ يوليو على
عمال الزراعة ، وأنهم بدأوا يحسون بكيانهم ، وأنهم طاقوا يمكن أن يخرج
من صفوفها العناصر التى نستطيع أن نتحمل مسئولية المهام الجديدة .

رابعاً : وبعد دراسة التجارب السابقة رأت النقابة أن هناك
حلولاً يمكن أن تطرح ، على أن تكون بعيدة عن تحميل الدولة
أى أعباء مالية ، حلولاً تزكى فى العمال المبادرة والمساهمة فى حل
مشاكلهم عن طريق نقابتهم حتى تكون هذه الحلول عاملاً للهوض
بالنقابة وربطها بالعمال لا طريقاً لتحويلها إلى مجرد هيكل شكلى
صورى مفرغ ينفذ من حوله عمال الزراعة والقراحيل .

وترى النقابة أن أول الحلول المقترحة هى إلغاء نظام المقاولين
ووضع التشريعات التى تحول هذا الإلغاء إلى حقيقة واقعة ، وأن
يتم تشغيل العمال عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة ولجانها النقابية
بالتعاون مع الهيئات المعنية . وتشكل هيئة خاصة تشرف على فروع
لها بالمحافظات المختلفة .

ومن تكون الهيئة ؟ ترى النقابة أن مثل هذه الهيئة يجب أن

تكون بعيدة كل البعد عن البيروقراطية والأجهزة العلوية ، ولا يجب حشدها بأعداد كبيرة من الموظفين ، وأن تظل جهازاً شعبياً تقوم فيه النقابة العامة بالدور الأساسى والرئيسى وبناء على هذا الفهم ترى النقابة العامة لعمال الزراعة أن يتم تكوين الهيئة على النحو التالى :

١ - يكون للنقابة العامة ٥٠ / من أعضائها .

٢ - يمثل الأعضاء : وزارة الإصلاح الزراعى ، ووزارة الحكم المحلى ، والرى ، والصحة ، والعمال ، والزراعة على أن يتولى رئاسة الهيئة نائب رئيس الوزراء للحكم المحلى أو من ينوب عنه ، أما فى المحافظات فتكون من ممثلى الهيئات السابقة على مستوى المحافظة على أن تقدم النقابة العامة ٥٠ / من أعضائها للجنة الفرعية من أعضائها الموجودين بالمحافظة . ويتولى رئاسة لجنة المحافظه المحافظ أو من ينوب عنه . أما العمل على مستوى القرية فيكون من اختصاص اللجان النقايبه .

هذه هى بعض خطوط مشروع النقابة العامة لعمال الزراعة ، الذى استفاد من أغلب الجوانب الإيجابية فى التجارب والشروط الخاصة بتشغيل عمال الزراعة والتراخيل . ويمكننا أن نعتبره مشروعاً متقدماً لأنه يبدأ من القاعدة الرئيسيه والتحتية فى الريف ممثلاً

في النقابة القروية . هذه النقابة التي يمكنها أن تدفع عمال الزراعة والتراجيل إلى المشاركة الفعلية في إدارة شئونهم الخاصة لأول مرة في حياتهم ، وهذا يعني بمش شخصيتهم ووجودهم في الحياة المصرية .

إلا أن هذا المشروع لم ينفذ إلا في حدود جزئية وضيقة جدا ، حيث استطاعت النقابة الحصول على بعض الاتفاقات لتشغيل عمال الزراعة والتراجيل ، وكان أبرزها الاتفاق المبرم مع المؤسسات المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة التي تعاقدت على تشغيل عشرة آلاف عامل عن طريق النقابة لمدة عام على أن يكون أجر العامل ٤٥ قرشاً والعامل الحداث الذي يقل عن ١٦ سنة ١٦ قرشاً . والولد والبنت من ١٠ - ١٣ سنة ١٣ قرشاً . وعلى أن تقدم المؤسسات وجبة غذائية يتم صرفها بإشراف النقابة العامة .

ولقد حال دون تعميم هذا المشروع على النطاق القومي أسباب ثلاثة :

أولاً : ضعف النقابة العامة من حيث عضويتها وماليتها ، ومن حيث نسل القاولين وأتباعهم إلى لجائها في القرى والكفور ، ومن حيث سيطرة الأفندية من موظفين ومديرين ومحامين على قيادتها إلى درجة أنه لم يصل إلى رئاستها حتى الآن أى عامل زراعى صرف .

ثانيا : عدم وجود أية مساندة من جانب وزارة العمل ومخافظات الحكم المحلي .

ثالثا : الخلافات الحادة التي نشبت بين أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي وقيادة النقابة العامة بصدد قيادة عمال الزراعة والتراحييل ويمكن أن نشير إلى تصريحات صلاح أبو المجد رئيس نقابة العمال الزراعيين السابق في مجلة العمال الصادرة في ١٠/٥/١٩٦٦ والتي جاء فيها « إن النقابة التي تمثل العمال الزراعيين لم تشترك في مؤتمر الفلاحين الأخير ومعنى ذلك أن الذين ناقشوا مشكلات العمال الزراعيين ليسوا عمالا زراعيين » وبالإضافة إلى ذلك « فإن العمال الزراعيين عمال وليسوا فلاحين » وجاء في هذه التصريحات أيضا : « إن الاتحاد العام للعمال سبق أن درس هذه المسألة واتخذ قرارا بأن العمال الزراعيين عمال وليسوا فلاحين ، وهم لذلك يتبعون أمانة العمال » .

ولعل أم الميوب التي صاحبت هذا المشروع نظريا وعمليا هي أنه لم يوضع في اتجاه تصفية ظاهرة عمال التراحييل والبطالة في الريف ، وذلك على المدى البعيد ، كما أنه لم يتخذ أي إجراء لوقف تدفق الأحداث الريفيين مع أشغال التراحييل ، وذلك بتأهيلهم بعيداً عن

هذا العمل البدائي والمختلف مراعاة لتطورنا الاجتماعى والاقتصادى، كما أنه تبين وجهة نظر تملك عمال التراحيل وليس إقامة مزارع تعاونية أو جماعية للأرض الجديدة ، وهو موضوع سوف نقنأوله فى دراسة خاصة .

كذلك لم تدرك النقابة أن تنفيذ هذا المشروع إنما هو معركة هامة من معارك ثورة الريف ، ومن ثم فقد كان لابد من تسييس المشروع نظرياً وعملياً بالتعاون الجاد والمخلص بين الاتحاد الاشتراكى والنقابة العامة لعمال الزراعة والاتحاد العام لعمال لتنفيذ المشروع ابتداء من القرية المصرية وعلى أرضها .

تجربة فى الصعيد

والحقيقة أن مشاكل عمال الزراعة والتراحيل تشير من أبرز همومنا القومية ، وبالتالي فهى من أهم شواغل الحكم الحلى ، ولهذا فقد قررت محافظة المنيا إنشاء لجنة خاصة بتشغيل عمال التراحيل وكانت وثيقة تكوينها تنص على :

« حرصاً على صالح عمال التراحيل الذين يتلون قطاعة هائكة من قوى الشعب العاملة ، ونعرضوا فى السابق للعمل فى ظروف قاسية

بسبب وجود فئة من القاولين حاولت أن تثرى على حسابهم بامتصاص جزء من دخلهم وتنفيذاً لما قرره مؤتمر المحافظين في ١٦/١٠/١٩٦٩ ولتحقيق فرص العمل الجزئي لهؤلاء العمال على مدار السنة ، وتكافؤ الفرص في تشغيلهم وحمايتهم من الاستغلال المادي والمعنوي في شتى صورته ، وتمشياً مع سياسة الدولة في دورها الطبيعي نحو حماية العمال من الاستغلال وخلق حياة كريمة تنفق مع دورهم الذي أرادت لهم الدولة في ظل مجتمعنا الاشتراكي ، لكل ذلك يجب العمل على حماية العمال الزراعيين ومصنع جلود تنكفل مصالحهم^(١) .

في أراضى الاستصلاح

رغم كثرة المشاريع والتجارب بخصوص عمال الزراعة والتراخيل فقد عاش هؤلاء العمال حرارة من أى حماية وهذه هي حقيقة تجارب تشغيلهم على العموم . ففي الأرض الجديدة يعمل منهم الآلاف في شق الترع والصارف والأعمال الترابية المختلفة ، كما يعملون في فلاة الأرض بعد استصلاحها .

(١) « عمال التراخيل في الأرض الجديدة » مقال حمى حسين ،
الطليعة يناير ١٩٧١ .

وأثناء عمليات استصلاح الأراضي يعيش العمال حياة قاسية للغاية ، فلا مأوى في قلب الصحراء سوى خيام قديمة لا تحمي من برد أو حر ، وليس الرعاية الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أى وجود ، أما الأكل فهو خبز البتاو والمش والخلل طوال فترة الترحيلة ، وإذا كان العامل الذى يشتغل في الزراعة يجد في الأرض بعض الحشائش يضمها إلى غذائه ، فإن عمال استصلاح الأراضي لا يجدون هذه الحشائش ، حيث الأرض من حولهم جرداء ، أما الحصول على مياه الشرب النقية فأمر شاق للغاية . هذا بالإضافة إلى أن أغلب هؤلاء العمال يشتغلون عن طريق مقاولي الأنفاق الذين يستغلونهم وينهبون أجورهم .

وقد حدث في شتاء عام ٦٧ - ١٩٦٨ أن هطلت سيول غزيرة على الساحل الشمالى الغربى وامتدت إلى الداخل كثيراً ، وترتب عليها قطع طريق مصر اسكندرية الصحراوى بين الكيلو ٤٧ والكيلو ٥٠ وأصبحت هذه المنطقة أشبه ببحيرة لا يمكن اجتيازها . ولقد هاجمت هذه السيول عمال الترحيل في منطقة العمل بمحروط فاكندست خيامهم وحاجياتهم القليلة ، ولم تترك لهم من خيار سوى الحرب والنجاة بأنفسهم من الموت غرقاً . وشهدت محطة سكة حديد الدامرية ، وبلدة الدامرية نفسها في هذه الفترة منظرأ لا ينسى .

مئات من عمال التراحيل يبيتون في العراء حول المحطة دون أن يكون معهم لا القوت ولا المال اللازم لشراء هذا القوت الضروري أو لشراء تذكرة سفر إلى قراهم ، ولعدة أيام لم يتحرك مقاولوا الأثفار الذين يتبعهم العمال ، ولا الشركات التي يعملون لحسابها لإيقاظ هذه المجموع من الجوع والعراء ولم يهتم أحد حتى تدخلت التنظيمات الشعبية لإيقاظهم .

الام للتحفة وعمال التراحيل

إزاء معاناة عمال التراحيل وحياء البؤس والتعاسة الصارخة التي يعيشونها في البلاد النامية عموما اهتمت منظمة العمل الدولية بهؤلاء العمال ، فأصدرت عدة توصيات بخصوصهم من أبرزها التوصية رقم ١١ الصادرة في يونيو ١٩٥٨ والخاصة بظروف استخدام عمال التراحيل وتعرض هذه التوصية لكل ما يتعلق بتشغيل هؤلاء العمال المهاجرين وتنظيم تجمعهم ونقلهم إلى أماكن العمل ، وتنص على أنه لا يجوز لأي فرد أو هيئة مزاوله مهنة تجميع العمال ونقلهم ما لم يكن مرخصا له أولا من السلطة المختصة ، وعدم تعرض العمال لأي عمل غير قانوني . وتسليم كل عامل شهادة تجميع أو بطاقة عمل ، وتوقيع الكشف الطبي على كل عامل ، ونقل العمال على ثقة صاحب العمل

بوسائل نقل مناسبة ، كما طالبت القومية بتنظيم الأجور ووضع حد أدنى لها بواسطة الاتفاقيات الجماعية والقوانين ويدفع الأجر نقداً ومباشرة للعمل ، وتنص كذلك على منع اقتطاع مبالغ من أجور العمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقابل الحصول على العمل أو الاحتفاظ به ، وذلك عن طريق صاحب العمل أو أى وسيط آخر وأن تنظم أجازات العمال ، وطرق تمريضهم عن إصابات العمل ، مع توفير للسكن والرعاية الصحية بما يكفل للعمال مستوى مناسباً من المعيشة .

وبجانب هذا اهتمت هيئة الأمم نفسها بتحسين ظروف هؤلاء العمال للمعيشة ، حيث أقرت أخيراً تقديم أغذية بمبلغ ٤٥ مليون دولار للمؤسسة المصرية لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة لتوزيعها على العمال العاملين بها على مدى خمس سنوات إعتباراً من عام ١٩٧٠ ، ولذا حدد برنامج الغذاء العالمى ضرورة أن يقدم للعامل يومياً وجبات غذائية مطهية مكونة من دقيق قمح ٤٠٠ جرام وزيت طعام ٣٠ جراماً ، لبن مجفف ٣٠ جراماً ، سكر مطب ٢٠ جراماً ، لحم مطب ٤٠ جراماً ، جبن ١٠ جراماً وسكر ٢٠ جراماً^(١) .

(١) المرجع السابق .

ومما يذكر أن برنامج الغذاء العالمي اقتصرت الاستفادة منه على
عمال التراحيل بقطاعات مؤسسة استغلال الصعاري وحدها ، في حين
يوجد عمال تراحيل يعملون بهيئات قطاع عام وهيئات حكومية ،
وكان من الأفضل تعميم خدمات برنامج الغذاء العالمي لكافة عمال
التراحيل في بلادنا .

حياة جديدة

وفقاً لظروف التي يعيشها عمال التراحيل في بلادنا فإن وجودهم
كشكلة سوف يظل قائماً في الحياة المصرية بسبب عوامل ستة :

أولاً : الزيادة المتضخمة في عدد السكان التي بلغت ٣٪ سنوياً
أي ما يقرب من مليون مولود سنوياً مع العلم بأن كل زيادة في السكان
تزيد على ٢٥ ٪ سنوياً تعتبر مانعاً حائلاً للتنمية^(١) .

ثانياً : تضخم عدد أهالي الريف حيث يبلغ قرابة ٧٠ ٪ من
عدد السكان ومن هنا تنفش البطالة في الريف .

ثالثاً : الإسراف الجنوني في الطاقة غير الإنتاجية أي في استعمال
السيارات الخاصة والتلاجات وأدوات التكيف وخلافه ، وكذلك
الإسراف الجنوني في الاستهلاك الترفي .

(١) جنراية التخلف : ايت لو كوست ، ترجمة عبد الرحمن حميد

رابعاً : ضآلة الدخل القومي للفرد سنوياً ، حيث لا يزيد هذا الدخل عن قرابة ٤٠ جنيهاً نتيجة للمسدوان الاستثمارى والصهيونى ونتيجة أيضاً للتخلف للوروث من المهود السابقة .

خامساً : عدم وجود المزارع التعاونية التى تتيح فرصة تصنيع الزراعة ومنتجاتها .

سادساً : عدم وجود مناخ ديمقراطى أصيل يسع بقيام تنظييات سياسية تعبر بحق وبصدق عن مصالح أجراء الريف وكادحيه .

والموامل الستة فى حملتها ليس فى الإمكان إزالتها والقضاء عليها فى فترة زمنية قصيرة طالما لم تحدث ثورة زراعية يقودها الفلاح المصرى الفصيح الذى سوف يعود حتماً من غربته الاجتماعية مسترداً هافيته النفسية والروحية ، ومن ثم تختفى العلاقات الإقطاعية فى كل نواحي الريف المصرى . وتتجلى هذه العلاقات بشكل صارخ فى ريع الأرض بكافة أشكاله وصوره ، هذا الريع الذى يحرمه الإسلام كشكل استغلال حيث ذكر ابن القيم فى تهذيبه لسنن أبى داود ، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من كانت له أرض فليزرعها . فإن لم يستطع أن يزرعها ، وعجز عنها فليمتعها أخاه المسلم ، ولا يؤجره إياها » .

ويزداد هذا المعنى تأكيداً في حديث آخر عن سليمان بن يسار
 أن رافع بن خديج قال كنا نخبر على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، فذكر أن بعض عمومته أتاه فقال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً وطواعية الله ورسوله أنفع لنا وأنفع
 قلنا وما ذاك وبم . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان له
 أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بثلاث ولا بربع ولا بطعام
 مسي » . رواه أبو داود وأخرجه مسلم النسائي وابن ماجه .

وجاء الأوزاعي يعمق كل هذه المعاني بقوله : كان عطاء
 ومكحول ومجاهد والحسن البصري يقولون : لا تصلح الأرض للبهائم
 بالدرام ، ولا بالدينار ، ولا بمعاملة ، إلا أن يزرع الرجل أرضه
 أو يمنحها .

وحتى لا يعبث التأويل والتبرير بهذا المعنى فقد روى أبو داود
 عن زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 الخبارة قلت وما الخبارة ؟ أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع ..
 والإسلام لم يحرم ربيع الأرض اعتباطاً . ولكنه حرمه لخطورته على المجتمع
 حيث يؤلف بالضرورة طبقة من الماعطلين بالوراثة التي تنسب للأسف
 بطبقة الأسياد التي تعيش على كد غيرها . وهذه الخطورة تبدو الآن
 في أنها المائل والمائع في علم تحقيق شمار « الأرض لمن يفلحها »

وهو الشعار الذى سوف يترتب على تنفيذه إشاعة التجميع العلمى للأرض حيث تسود الميكنة الزراعية ويزداد الإنتاج الزراعى ومن هنا تفكأثر المصانع الزراعية التى يمكنها تصنيع كافة المنتجات الزراعية ومخلفاتها التى تستعمل فقط كوقود .. وبالتالي يتواجد الكثير من الفرص للعمل الدائم لعمال الزراعة والتراحيل :

وحق يتحقق تحررنا من الاستعمار الصهيونى والتخلف لابد من حياة جديدة لعمال الزراعة والتراحيل بحيث تكون حياة مقاربة ولو بعض الشيء من حياة عمال المدن عامة . وذلك من حيث الدخول والخدمات والضمانات الاجتماعية .

ويجعل الحل الأمثل لصحين حياة عمال الزراعة والتراحيل فى أمرين :

الأمر الأول : شد الأجير الريفى من غربته حتى يثبت وجوده فى قلب الحياة والمجتمع من خلال مشاركته التفريرية فى التنظيم السياسى وال نقابات الزراعية ، وما يذكر أن عامل الزراعة والتراحيل القواس والكراك ليس له وجود فى أى مستوى من مستويات التنظيم السياسى بالإضافة إلى أن النقابة العامة لعمال الزراعة لم يترأسها أو يتواجد فى قيادتها واحد من حملة الناس والتراب ، وهذه هى مصيبتهم التى

يجب أن تزول بالجهود الجادة للتنظيم السياسي والحركة النقابية في عمومها ، ومن ثم سوف يتصدى هذا الأجير الفلاحى للدفاع عن نفسه ومصالحه بمجدارة حيث يتقدم عندئذ حولا رائعة لمشاكله وهمومه ، وفى هذه الأثناء سيخوض حرباً ضد الأمية والجهالة والخرافة ويتعلم كيف يدير شئون زملائه فى مجال الزراعة والتراخيل .

الأمر الثانى : تنظيم تشغيل هؤلاء العمال قانونياً وعملياً من خلال تكوين مؤسسة تعاونية يشترك فى كل مستوى من مستويات إدارتها هؤلاء العمال بأنفسهم على أن تكون مشاركتهم تقريرية وليست مظهرية وعلى أن تشملهم التشريعات ، مثل الأجازات المرضية والأسبوعية وساعات العمل والتأمين الاجتماعى على حياتهم السابقة تمهيداً وانتظاراً للحياة الجديدة الخالية من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ميت غمر فى ١١ / ١٠ / ١٩٧٢

فهرست

٧	الفصل الأول : ظاهرة وجود عمال الترحيل
٣٦	الفصل الثاني : نشأة عمال الترحيل في مصر
٨٣	الفصل الثالث : حياة عمال الزراعة والترحيل
١٠٩	الفصل الرابع : الحياة الجديدة

أودع بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٥٥٨٨ / ١٩٧٥

دار المعين للطباعة

شارع خيرت (عرب البنق) ت : ٢١٢١٨

• أول دراسة علمية متكاملة عن قطاع مهول من حياة الاقتصاديات
ويتألف من عدة مئات الآلاف من العمال الموحدين الذين يعتبرون عصب
الزراعة في مصر ويمشون مع ذلك حياة الشكوى . تتناول الدراسة
الأصل التاريخي لظاهرة عمال الترحيل ونشأتها في مصر وتعرض بالتفصيل
لدورهم في الحياة الاقتصادية والمقترحات والشروعات الختلفة التي تهدف
إلى انتشالهم من غربتهم وأميةهم وبؤسهم .

ويهدف المؤلف بهذه الدراسة - وهو نفسه من العمال الذين
انزعجوا المعرفة انزعاجاً من غالب المجتمع الإقطاعي المستعمر - إلى دعوة
بعض وحدة الطبقة العاملة المصرية في الصناعة والزراعة والخدمات باعتبار
أن هذه الوحدة هي التي ستقضي على هموم عمال الريف والمدينة على
السواء .

• عطية الصيرفي : ولد في مدينة ميت غمر ١٩٢٦ وتعلم الأبجدية
في كتابتها وحفظ القرآن وجوده واشتغل في ورشها حدادا ونحاساً ثم
التحق بشركات النقل بالأقاليم محصلاً ، وما زال يعمل بها عاملاً صغيراً
بالدرجة التاسعة .

وقد بدأ عطية الصيرفي في نشاطه النقابي والسياسي منذ ١٩٤٥
وانتخب في عام ١٩٥٠ رئيساً لنقابة عمال اتحاد الاتوبيس بزفي
وميت غمر ، وشارك في تأسيس اتحاد عمال النقل المشترك عام ١٩٥١
وكان أصغر أعضاء مجلس إدارته سناً .

ويؤمن « عطية » بالاشتراكية العلمية وقد سجن عدة مر
من العهد الملكي ، وقد نشرت له عدة أبحاث في مجلة « الطلبة

• • قضايا

سلسلة جديد
قضايانا الحوية
المشاركة كأسلوب
الاستعمار الجديد
فؤاد مرمي

دار الثقافة الجديدة

٣٢ شارع صيرفي أبو غريرة - القاهرة

٥٥٤٧١

التمن ٣٥ قرشا



0527438